

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات
المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

رقم (٣٢٣) – أغسطس ٢٠٢١

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٢٣)



أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة
(٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢٠٢١

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"



أستاذ دكتور محمود عبد الحي وآخرون

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال
الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٣)

الكلمات الدالة: أولويات الاستثمار - ميزان المدفوعات -
الاستثمار في التعليم والصحة - الاستثمار في الزراعة والصناعة
- الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

رقم الايداع: ٢٠٢١/٢٥٤٥٢

ISBN: ٩٧٨-٩٧٧-٦٦٤١-٨٣-٩

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

نائب رئيس المعهد

لشئون البحوث والدراسات العليا

أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن
توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في
المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط
القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي
أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة
الاولى: ٢٠٢١

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهورية مصر العربية



<https://inp.edu.eg>



معهد التخطيط القومي



res.unit@inp.edu.eg



الهاتف/ 22627372-22634040 (+202)
الفاكس/ 22634747-24011398 (+202)



تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتائج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تقيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، الإنتاجية والأسعار والأجور، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، التكتلات الدولية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية والنمو الاحتوائى، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج وأساليب النمذجة التخطيطية، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، إلخ...

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى التقارير العلمية، والكتب المرحعية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى السنوي وسلسلة أوراق السياسات فى التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء نهران

موجز البحث

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

(٢٠١٩)

نبعت فكرة هذا البحث من ملاحظة أن ميزان المدفوعات المصري يُعاني عجزاً مستديماً، فلم يكد هذا الميزان يعرف توازناً اقتصادياً -ناهيك عن فائض- عبر هذه الفترة الطويلة من الزمن، ورغم أن علاج هذا العجز يستلزم زيادة قيمة الصادرات السلعية والخدمية لتتعاادل مع قيمة الواردات السلعية والخدمية إلا أن ذلك لم يتحقق خلال هذه الفترة، مما انعكس بتدهور حاد في قيمة الجنيه المصري انخفاضاً و/أو تخفيضاً على أمل أن يفلح ذلك في علاج عجز ميزان المدفوعات وهو ما لم يحدث.

ومن ثم يطرح هذا البحث قضية أولويات الاستثمار في مصر وتبعاتها على ميزان المدفوعات، والفكرة الأساسية في هذا الطرح تتمثل في أنه كلما انحازت أولويات الاستثمار إلى مجالات إنتاج وتسويق السلع والخدمات غير القابلة للدخول في التجارة الخارجية (للقطاع العقاري وخدماته) كلما أصبح علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات أكثر صعوبة خاصة كلما كانت هوامش الربح في هذه المجالات أكثر ارتفاعاً مما يمكن تحقيقه في إنتاج وتسويق السلع والخدمات القابلة للدخول في التجارة الخارجية.

وبناءً عليه احتوت الدراسة على خمسة فصول؛ الأول منها يستعرض الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، والثاني يناقش أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات، وذلك باعتبار أن القدر الأعظم من تحويلات المصريين العاملين في الخارج يأتي من المشتغلين المصريين في هذين المجالين، أما الفصل الثالث فيناقش أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات، بينما يختص الفصل الرابع بدراسة أولويات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من نفس المنظور، وأخيراً يقدم الفصل الخامس مستخلصات حول انعكاسات الأولويات والسياسات المقترحة على الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: أولويات الاستثمار - ميزان المدفوعات - الاستثمار في التعليم والصحة - الاستثمار في الزراعة والصناعة - الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيسي	أ.د. محمود عبد الحي صلاح	أستاذ متفرغ	اقتصاد
٢	الباحثون	د. حجازي عبد الحميد الجزار	أستاذ مساعد	اقتصاد
٣		د. عبد السلام محمد السيد	مدرس	اقتصاد
٤	الباحثون من خارج المعهد	أ.د. حنان اسماعيل أحمد اساعيل	أستاذ	تخطيط واقتصاديات التعليم

المحتويات

رقم الصفحة	البیان
١	مقدمة
٦	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات مقدمة ١-١ ارتفاع معدلات الربح في قطاعي البناء والتشييد العقاري ٢-١ تأثير ارتفاع هذه المعدلات على توجهات الاستثمار ٣-١ فرص استثمار متصلة بالبناء والتشييد والعقارات
١٢	الفصل الثاني: أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وعلاقتها بميزان المدفوعات مقدمة ١-٢ مجالات ميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري - إطار نظري ٢-٢ العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية ٣-٢ أنشطة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وبعض السياسات المقترحة لتحسين دورهما في دعم ميزان المدفوعات
٣٥	الفصل الثالث: أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وعلاقتها بميزان المدفوعات مقدمة ١-٣ أولويات الاستثمار في الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة) ٢-٣ نمط وهيكل الاستثمار في مصر في القطاعين الصناعى والزراعى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٩
٧٥	الفصل الرابع: الاستثمار في قطاع الاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات مقدمة ١-٤ الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة الاستثمار في قطاع ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري

البيان	رقم الصفحة
٢-٤ دواعى الاستثمار فى قطاع المعلومات والاتصالات ٣-٤ علاقة الاستثمار فى الاتصالات والمعلومات بميزان المدفوعات	
الفصل الخامس: انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة مقدمة ١-٥ استخلاصات من الفصل الأول ٢-٥ استخلاصات من الفصل الثانى ٣-٥ استخلاصات من الفصل الثالث ٤-٥ استخلاصات من الفصل الرابع	١٠٣
الملاحق	١١٤
المراجع	١١٧

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	الصفحة
(١-٢)	تطور تحويلات العاملين بالخارج الفترة (٢٠٠٤/٢٠١٨-٢٠١٩)	١٨
(٢-٢)	أهم مصادر تحويلات العاملين بالخارج في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠١٧ (القيمة بالمليار دولار)	١٩
(١-٣)	الاستثمارات الموزعة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠١٨-٢٠٠٤/٢٠١٩)	٥١
(٢-٣)	نسبة الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المُنفذة بالأسعار الجارية سنوياً	٥٣
(٣-٣)	معدل نمو الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المُنفذة بالأسعار الجارية سنوياً	٥٥
(٤-٣)	ميزان دخل الاستثمار خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٨/٢٠٢٠)	٥٩
(٥-٣)	قيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع (القيمة بالمليون دولار)	٦٣
(٦-٣)	النصيب النسبي لقيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع	٦٥
(٧-٣)	قيم الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) القيمة بالمليون دولار	٦٩
(٨-٣)	قيمة الحصيلة النسبية لواردات السلع إلى إجمالي حصيلة الواردات خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧١
(٩-٣)	معدل النمو السنوي في قيمة الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧٣
(١-٤)	الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٠/٢٠١١	٩٨
(٢-٤)	الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة وفق جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧	٩٩
(٣-٤)	الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لعام ٢٠١٦/٢٠١٧	١٠١

فهرس الأشكال

م	عنوان الشكل	الصفحة
(١-٢)	تطور قيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٢٠/٢٠١٩) (القيمة بالمليار دولار)	١٩
(٢-٢)	أهم مصادر النقد الأجنبي فى مصر خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١٩/٢٠١٨)	٢٠
(١-٤)	تطور الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	٨٩
(٢-٤)	تطور معدل نمو الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	٩١
(٣-٤)	تطور نصيب في قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	٩٢
(٤-٤)	تطور مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	٩٣
(٥-٤)	تطور صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	٩٤
(٦-٤)	عدد مرات تغطية الصادرات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٥
(٧-٤)	عدد مرات تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٦
(٨-٤)	تطور صادرات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٧

مقدمة

تتفق كل الأدبيات الاقتصادية على أهمية وضرورة الاستثمار، سواء كان محلياً أو أجنبياً، باعتبار ذلك من أهم وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج ليس فقط على نفس النطاق وإنما أيضاً - وبالأساس - على نطاق موسع كمًا ونوعًا وعلى نحو يسعى دائماً لملاحقة التطور الكمي والنوعي لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية لأعداد لا تتوقف عن الزيادة من البشر. والاستثمار هو المكون الأصيل للتراكم الرأسمالي ولتحركات رؤوس الأموال سواء عبر الزمان أو المكان، ومن ثم فإن له تأثير مباشر وغير مباشر على ميزان المدفوعات الذى يعكس العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجى من خلال تدفقات الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأموال من وإلى هذه الدولة.

وتسعى جميع الدول إلى زيادة استثماراتها بصرف النظر عن مدارسها وتوجهاتها الاقتصادية، وهذا يتطلب بلا شك رؤية استراتيجية واضحة ودقيقة خاصة فيما يتعلق بأولويات وتوجهات هذه الاستثمارات وانعكاساتها على حالة ميزان المدفوعات للدول التى تتم فيها هذه الاستثمارات وطنية كانت أم أجنبية، فمن جهة نجد أن المستثمر يهدف إلى تعظيم منفعه وأرباحه بصرف النظر عما يتحقق من أهداف إنمائية للدولة الأم أو الدولة المضيفة للاستثمار، ومن جهة أخرى فإن تعدد وتشابك مجالات الاستثمار واختلاف معدلات الربح المتحققة منها مع التنافس فيما بينها على مصادر التمويل (محلية كانت أم أجنبية)، وكلها عوامل تؤدي فى الغالب إلى زيادة الميل إلى تفضيل الاستثمارات سريعة ومرتفعة العائد على حساب الاستثمارات ذات فترات التقريخ الأطول والعائد المباشر الأقل على الرغم من ارتفاع جدواها الإنمائية اقتصادياً واجتماعياً على المدى الطويل.

هذه المفارقات المتوقعة تثير تساؤلات حول مدى انسجام أهداف الاستثمارات العامة والخاصة مع أهداف المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ككل، ومن هنا تأتي أهمية تحديد أولويات الاستثمار فى أى دولة بما يتفق مع رؤيتها الاستراتيجية المختارة، وفي مقدمة هذه الأولويات بالنسبة لمصر - كغيرها من الدول النامية، تحقيق التحولات الهيكلية الاقتصادية من خلال زيادة النصيب النسبي للقطاعات السلعية، متمثلة فى الزراعة والصناعة، فضلاً عن القطاعات الخدمية خاصة فى مجالات التعليم والصحة والبحوث العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية والتنظيمية، مع الحرص على مراعاة اعتبارات عدالة التوزيع على مستوى الشرائح الاجتماعية والجهات والأقاليم المحلية فى الدولة.

ونظرًا لاتساع قاعدة هذه الاعتبارات وتداخل وتفاعل متطلبات مراعاتها، علاوة على أن الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها للاستثمار عادة ما تكون محدودة بسقف يصعب تجاوزه، فإن الأمر يقتضى عادة وضع وتنفيذ أولويات للاستثمار من شأنها أن تسهم بفاعلية عالية فى علاج أهم القيود والاختلالات التى تمثل اختناقات تعترض مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتستنفد جل ثمارها، ولعل من أهم هذه القيود والاختلالات فى الحالة المصرية ما يتعلق بحالة كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

فعلى الرغم من جدية وفاعلية برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى المتبعة فى مصر منذ بضع سنوات إلا أن عجز الموازنة العامة للدولة (الاختلال الداخلى) وعجز ميزان المدفوعات (الاختلال الخارجى) ما زالا ضمن أهم القيود الفاعلة والمؤثرة سلبيًا على مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر، وعلى الرغم من أهمية كل من هاتين المشكلتين، إلا أن بحثنا هذا سيركز الاهتمام على مشكلة التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) ومدى واتجاهات تأثيرها بأولويات الاستثمار فى مصر كما تنعكس فى البيانات المتاحة عن التوزيع القطاعى للاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

ولا يعنى التركيز على مشكلة التوازن الخارجى أن تحليلنا واستنتاجاتنا فى هذه الدراسة لن تمس جوانب أخرى كثيرة تتصل بمسار وسياسات التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر، فذلك أمر يكاد يكون حتميا بحكم تداخل وترابط حلقات التأثير والتأثر بين حالة التوازن أو الاختلال فى ميزان المدفوعات وباقى حالات التوازن أو الاختلال مثلاً بين النفقات والإيرادات العامة وبين الاستثمار والادخار، علاوة على انعكاسات ذلك كله على السياسات والبرامج والمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية فى مصر كما فى غيرها من الدول.

وبناء على ذلك تتمثل المشكلة الأساسية لبحثنا هذا فى دراسة وتقييم العلاقة بين أولويات الاستثمار وحالة ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩). وفى ضوء ما قد تخلص إليه هذه الدراسة وهذا التقييم من مواطن ضعف أو قوة، وإنجازات أو إخفاقات، يمكن لنا أن نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى نأمل أن تكون مفيدة لشركاء التنمية (السلطتين التشريعية والتنفيذية والقطاعين العام والخاص) فى تعظيم مواطن القوة وتدنية مواطن الضعف؛ بحيث تكون السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية والإجتماعية وقرارات الاستثمار العامة والخاصة متسقة فيما بينها خاصة من حيث الآثار الاقتصادية والإجتماعية التى تتولد عنها، ومن حيث استهداف التوازن

الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) وتجنب الآثار الاقتصادية والإجتماعية الضارة لاستمرار اختلال هذا التوازن في الأجلين المتوسط والطويل.

ويعتبر البحث ذا أهمية كبرى للاقتصاد المصري نظرًا لأنه يتناول أولويات الاستثمار في مصر وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال فترة الدراسة، وتتنبق مشكلة وضع أولويات للاستثمار من مشكلة أكثر عمومية وهي مشكلة الاختيار، فقد انصب الاهتمام في مصر في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي-منذ سبعينيات القرن العشرين- على السياسات النقدية والمالية بينما لم تحظ السياسة الاستثمارية - التي تُعد جوهر الاقتصاد الحقيقي- بنفس القدر من الاهتمام على الرغم من أن تحسين الحالة الاقتصادية في مصر والارتفاع بمعدلات النمو يتوقفان إلى حد كبير على كفاءة إدارة السياسة الاستثمارية.

ومن الملاحظ أن اهتمام الحكومات المتعاقبة على مصر، منذ برنامج السنوات الخمس للتصنيع في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين، لم يول اهتمامًا واضحًا ومباشرًا بموضوع أولويات الاستثمار وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على كفاءة تخصيص الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر عامة، ومدى مساهمة الاستثمار في علاج مشكلات هامة ورئيسية ومزمنة من قبيل عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات المصري ... إلخ، حيث أنه إذا كانت زيادة الاستثمار في حد ذاتها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، فإن تخصيص الاستثمارات بكفاءة يعد عاملاً حاسماً في مدى استمرارية معدل النمو والتوازن الاقتصادي والإجتماعي في المدى الطويل.

لذلك يجب العمل على تحديد الأولويات الاستثمارية على النحو الذي يسمح بإعادة تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والمشروعات ذات الجدوى الأعلى من الناحيتين الاقتصادية والإجتماعية، والفاعلية الأكثر في معالجة المشكلات الاقتصادية الهامة من قبيل اختلال التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) واختلال التوازن الداخلي (توازن الموازنة العامة للدولة)، ومن ثم فإن دراسة وتقييم أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات في مصر تُعد أمراً ضرورياً لتلمس سبل علاج اختلال التوازن الخارجي من جهة، فضلاً عن الاهتمام بالإشارة إلى ما يترتب على ذلك من نتائج وثيقة الصلة بعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة.

وبحكم أن ميزان المدفوعات يكاد يكون مرآة عاكسة لأحوال الاقتصاد والمجتمع من جوانب متعددة تغطي كل أحوال المجتمع، فإن هذا البحث يمكن أن تستفيد منه كل الجهات والمؤسسات العامة والخاصة المصرية ذات الصلة بإنتاج السلع والخدمات والتجارة فيها.

ويهدف هذا البحث إلى:

١- دراسة و تحليل أولويات الاستثمار خلال فترة الدراسة وانعكاساتها علي ميزان المدفوعات المصري.

٢- اقتراح أولويات وخريطة استثمارية لإصلاح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.

٣- تحديد القطاعات ذات الأولوية في تخصيص وتوزيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الاختلال المزمع في ميزان المدفوعات. وترى الدراسة التركيز علي القطاعات التالية كمرحلة أولية:

• قطاع الصحة والتعليم.

• قطاع الصناعات التحويلية والزراعة.

• قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤- رسم سياسات ووضع آليات تشريعية وتنظيمية لضبط البرنامج الاستثماري وتوجيهه نحو تحقيق أولويات الاستثمار.

٥- وضع منظومة للحوافز الصناعية التصديرية.

٦- منهج تخطيطي لضمان تحقيق أولويات الاستثمارات المحددة.

محاور البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: أولويات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الخامس: انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها

على ميزان المدفوعات

مقدمة

على الرغم من أن المفهوم العام للاستثمار ينصرف إلى اقتطاع نسبة من الدخل الجارى (تعرف عادة بالادخار) وتوجيهها إلى مجال أو أكثر من المجالات المُدرة لدخل فى المستقبل، وأن هذا المفهوم ينطبق على مستوى وحدات القطاع العائلى كما ينطبق على مستوى وحدات قطاع الأعمال، عامًا كان أم خاصًا، وأيضًا على مستوى الاقتصاد القومى ككل، يجب ملاحظة أنه على المستوى الكلى لا يعد استثمارًا إلا كل ما يضيف إلى الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع ككل، أما كل ما يترتب عليه انتقال حقوق الملكية من كيان لآخر (سواء كان هذا الكيان شخصًا أو منشأة عامة أم خاصة) فلا يعد استثمارًا على مستوى الاقتصاد القومى ككل وإن عُد استثمارًا بالنسبة للكيان الذى اشتراه لأن قرار أى فرد أو منشأة باقتناء أصل من الأصول (العينية أو المالية) يتوقف عادة على العائد المتوقع (ماليًا كان أم عينيًا أم معنويًا) من هذا الأصل.

وتتطبق هذه الملاحظة على كل من الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى مع فروق جوهرية تتعلق بالأعباء التى تترتب على هذين النوعين من الاستثمار على الاقتصاد القومى ككل، فبينما الاستثمار المحلى يضيف إلى الطاقة الإنتاجية و/أو يسعى إلى تطويرها ورفع كفاءتها - بحيث يزيد من فرص التصدير و/أو يقلل من الواردات - فإن الاستثمار الأجنبى وإن أمكن أن تكون له نفس هذه الآثار إلا أنها لن تكون بكاملها لصالح الاقتصاد الوطنى المُضيف بحكم تأثيره الممتد - طوال فترة تواجده - فى زيادة الطلب على واحدة أو أكثر من العملات الصعبة لتحويل أرباحه إلى الدولة الأم مما يُمثل أحد الضغوط المؤثرة لتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة إذا ما كانت منتجات الاستثمار الأجنبى موجهة للسوق المحلية للدولة المضيفة، ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجه الاستثمارات الأجنبية فى مجالات البناء والتشييد والعقارات والأنشطة الترفيهية.

وإذا ما اخذنا فى الاعتبار التفرقة بين السلع والخدمات القابلة للدخول فى التجارة الدولية tradable goods and services وتلك غير القابلة للدخول فى هذه التجارة non-tradable goods and services، نجد أنه على الرغم من أن نطاق هذه التفرقة يضيق مع التقدم فى وسائل

النقل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلا أنه ثمة فروق معنوية مازالت - وغالبا ستظل - قائمة بين هذين النوعين من السلع والخدمات، خاصة من حيث معدل تكرار وتغير الطلب عليها والنفقات والإيرادات والأرباح المتصلة باقتنائها واستغلالها، ويمكن القول بصفة عامة أنه كلما كانت معدلات الربح مرتفعة في أنشطة البناء والتشييد وإنشاء العقارات و/أو التجارة فيها كلما كان لذلك تأثير مثبت للاستثمار في إنتاج وتجارة السلع والخدمات القابلة للدخول في التجارة الدولية، مما لا يساعد على نجاح الجهود التي تبذل لعلاج العجز المزمن في ميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لميزان المدفوعات المصري.

١-١ ارتفاع معدلات الربح في قطاعي البناء والتشييد والعقاري

على الرغم من عدم توفر بيانات مباشرة وصريحة في الإفصاح عن هوامش الربح في أنشطة البناء والتشييد والأنشطة العقارية في الاقتصاد المصري، إلا أن الاستعانة بما هو متاح من جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري تُتيح لنا استنتاج أن هذه الهوامش كانت ومازالت مرتفعة على نحو ملحوظ ولا تجاريها في ذلك أى من القطاعات الأخرى للاقتصاد المصري وبالأخص تلك التي تصدر جزءًا كبيرًا من صغر من إنتاجها، وللتدليل على ذلك نُشير أولاً وبصفة عامة إلى أن أسواق الصادرات المصرية -شأنها شأن أسواق صادرات كل الدول النامية وباستثناء الصادرات البترولية- تتسم بدرجات عالية من التنافسية مما لايسمح للمصدرين المصريين بتجاوز الأسعار وهوامش الربح السائدة في هذه الأسواق بل كثيرا ما تكون هذه الأسعار شبه محددة سلفاً (في إطار ما يعرف ببورصات السلع) مما يستدعي أن تقدم الدولة دعماً للمصدرين خاصة كلما كانت هناك حاجات ملحة للعملاء الحرة كما هو الحال في مصر.

وعلى نحو تقريبي يمكن إدراك مدى ارتفاع هوامش الربح في أنشطة البناء والتشييد والأنشطة العقارية في مصر، حيث أنه بالرجوع إلى بيانات جداول المدخلات والمخرجات لمصر في بعض السنوات^(١)، نجد أن فائض التشغيل الصافي (وهو ما يعتبر مؤشراً تقريبياً لمعدل الربح باعتبار حسابه على أساس القيمة المضافة بالأسعار الأساسية^(٢)) بلغ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما يقرب من

(١) انظر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جداول المدخلات والمخرجات للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٦/٢٠١٧.

(٢) أى السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات وبدون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

٦٠% من القيمة المضافة بالأسعار الأساسية في قطاع البناء والتشييد، و ٩٠% في قطاع العقارات والإيجار. والنسب المناظرة كانت على الترتيب ٥٩% و ٨٦% في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبلغت على الترتيب أيضًا ٥٨.٥% و ٨٠.١% في عام ٢٠١٦/٢٠١٧^(١).

٢-١ تأثير ارتفاع هذه المعدلات على توجهات الاستثمار

ولا شك أن ارتفاع هوامش الربح على هذا النحو يمثل عامل جذب قوى للاستثمارات في اتجاه قطاعي البناء والتشييد والعقارات والإيجارات^(٢)، مما يؤثر سلبيًا على فرص نمو وزيادة الاستثمارات في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتصدير و/أو المنتجة لسلع وخدمات تحل محل الواردات خاصة مع محدودية الأموال المتاحة للاستثمار، ومما يسترعى الانتباه في هذا الصدد على سبيل المثال أن متوسط معدل النمو الحقيقي للنتاج في قطاع التشييد والبناء بلغ نحو ٨.٢% خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠١٩/٢٠٢٠) مقابل نحو ٣.٣% في الصناعة التحويلية بما فيها تكرير البترول^(٣)، وذلك ما لا يساعد على علاج العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري، بل والأرجح أن يؤدي إلى تواصل واستمرار هذا العجز لسنوات طويلة قادمة خاصة كلما أدى ارتفاع هوامش الربح في قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية إلى جذب رؤوس أموال عربية وأجنبية - فضلًا عن رؤوس الأموال الوطنية - للاستثمار في هذين القطاعين.

وأخذًا في الاعتبار أن الاستثمارات في قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية، إما أن (١) تنشئ علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والبلد التي تتوجه إليه هذه الاستثمارات العقارية، بحيث يحصل هذا المستثمر على إيرادات من هذه الاستثمارات متزايدة بنسبة سنوية (في حدود ١٠% عادة) ولسنوات طويلة قد تصل إلى أربعة أو خمسة عقود من الزمن، أو (٢) أن هذا المستثمر ينجز

(١) حسب هذه النسب من جداول المدخلات والمخرجات للسنوات الواردة في المتن.

(٢) وباعتبار أن هوامش الربح المشار إليها محسوبة على أساس إجمالي (أي بالأسعار الأساسية قبل استبعاد صافي العلاقة بين الضرائب والإعانات) فإن ارتفاع هذه الهوامش يمثل عامل جذب لكل من قطاع المالية العامة للدولة وقطاع التشييد والبناء والقطاع العقاري لزيادة وتكثيف الاستثمارات في هذين القطاعين الأخيرين، مما يعزز من أثر هذا الارتفاع على جذب الاستثمارات الوطنية في اتجاه مناوئ للاستثمارات في مجال إنتاج سلع وخدمات قابلة للدخول في التجارة الدولية.

^٣ راجع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في البنك المركزي، النشرة الاقتصادية رقم ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠.

عمليات البناء والتشييد والتسويق وبيع العقارات التي أنشأها بالأسعار السائدة في السوق المصري (وهي محملة بهوامش ربح مرتفعة كما أشرنا)، نجد أنه عندما تكون هذه الاستثمارات أجنبية سوف يتعين في الحالتين إعادة تحويل أضعاف مبالغ الاستثمارات الأجنبية الأصلية إلى الخارج بما يشكل ضغطاً طويلاً الأجل في اتجاه زيادة العجز في ميزان المدفوعات المصري من جهة وتدهور سعر صرف العملة الوطنية من جهة أخرى، وعندما تكون هذه الاستثمارات وطنية فإنها تستقطب نسباً مرتفعة من الطاقات التمويلية المحلية على حساب الاحتياجات التمويلية لاستثمارات أخرى (في مجالات هامة كالغذاء والكساء والعلاج والدفاع) تنمو وتشتد الحاجة إلى منتجاتها - بما يترجم غالباً بارتفاع الواردات منها- في بلد نام كمصر.

٣-١ فرص استثمار متصلة بالبناء والتشييد والعقارات ويمكن أن تسهم في تحسين ميزان المدفوعات

ونسترعى الانتباه إلى أن ما تقدم بشأن الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد والقطاع العقاري يجب أن يفهم على أنه دعوة لترشيد الاستثمارات في هذين القطاعين، على نحو يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية لمنتجاتهما دون سرف أو تقصير، ودون اعتبارهما وسيلة للاكتناز والمضاربات.

ولا شك أنه ما زالت هناك فرص كثيرة للاستثمار في هذين القطاعين خاصة في مجالات توليد وتوصيل وصيانة خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وما يقتضيه ذلك من مستلزمات سلعية كاللمبات والكابلات والمواسير والصنابير وغيرها، علاوة على صناعة المصاعد الكهربائية وما يلزمها من كبائن وكابلات وغيرها، وكلها سلع وأدوات ومستلزمات معظمها يتم إنتاجها محلياً في مصر بدرجات عالية من الجودة ويمكن تكثيف الاهتمام بفتح مجالات هامة لتصديرها للخارج .

هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بعمليات الإحلال والصيانة والطلاء والتجديد على نحو دورى مناسب في المباني السكنية وغير السكنية، والعمل على إنتاج مستلزمات ذلك محلياً من شأنه أولاً إطالة عمر هذه المباني في الاستخدام، وثانياً تدعيم آثارها الإنمائية من خلال إنتاج هذه المستلزمات، وثالثاً إمكانية تصدير مثل هذه المستلزمات إلى الخارج مما يسهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات المصري، ويساعد في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وكلما كانت الاستثمارات في هذه المستلزمات استثمارات وطنية كلما كان لذلك أثراً إيجابياً في التخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى قيمة العملة الوطنية عند تحويل عوائد الاستثمارات الأجنبية في قطاع البناء والتشييد والقطاع العقاري إلى الخارج.

وعلى الرغم من أهمية هذه الفرص وضرورة العمل على تنميتها باستمرار، إلا أنها لا تُغنى عن ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات المصرية من المنتجات السلعية والخدمية لقطاعات الزراعة والصناعة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبار ما لتصدير هذه المنتجات من تأثير قوى ومتواصل على (١) الارتقاء بجودة منتجات هذه القطاعات من جهة، (٢) وزيادة إنتاجيتها من السلع والخدمات على نحو يمكن من زيادة صادراتها للخارج، دون التأثير سلباً على إتاحة هذه السلع والخدمات بالقدر الذى يُشبع الطلب عليها فى الأسواق المصرية عند أسعار مناسبة لمستويات الدخل السائدة فى مصر.

وبناءً على ذلك فإن **الفصول الثلاثة التالية** فى دراستنا هذه سوف تركز على: **أولاً:** التعليم والصحة باعتبار أن هذين القطاعين من أهم مصادر حصيلة الخدمات فى شكل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج التى تودى دوراً هاماً فى توفير العملات الصعبة لمصر من جهة وفى التخفيف من وطأة العجز المزمّن فى ميزان المدفوعات المصرى من جهة أخرى، **وثانياً:** على قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهما قطاعي الإنتاج السلعي الذى تُعد العلاقة بين صادراته و وارداته مؤشراً رئيسياً على مدى قدرة الاقتصاد الوطنى على تأمين وسائل إشباع حاجات المواطنين التى لا يمكن الاستغناء عنها أو النزول بمستوى إتاحتها عن حدود معينة كالغذاء والكساء والسكن ومستلزماته والأجهزة الطبية والأدوية ووسائل الانتقال ومستلزمات التعليم والتعلم ... الخ، **وثالثاً:** الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبار الأهمية المتزايدة التى يكتسبها هذا القطاع فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى وعلاقات التفاعل بينها ومع الاقتصاديات الأجنبية.

وفى ختام هذا الفصل نسترعى الانتباه إلى أن **ميزان المدفوعات المصرى** يعانى من عجز دائم على مستوى الميزان التجارى الذى يعكس العلاقة بين حصيلة صادرات ومدفوعات الواردات السلعية، ويخفف من هذا العجز فائض ميزان الخدمات الذى يعكس العلاقة بين حصيلة صادرات ومدفوعات الخدمات حيث يُعوض هذا الفائض نسبة معتبرة من العجز فى الميزان التجارى. حيث بلغ متوسط هذه النسبة ٢٤.١% خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)^(١).

(١) حسب من بيانات البنك المركزى المصرى عن ميزان المدفوعات المنشورة، متاح على الرابط:

<https://oos.cbe.org.eg/eg/x/ layouts/xlprintview.aspx?sessionId=٣٢>

وعلى الرغم من أهمية هذه النسبة التي يُغطيها فائض ميزان الخدمات من العجز في الميزان التجاري، إلا أننا نسترعى الانتباه إلى أن هذا الفائض عرضة لكثير من المخاطر التي يمكن أن تؤثر عليه تأثيرًا سلبيًا يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، ومن بين هذه المخاطر انخفاض أسعار البترول الذي يُشجع على اتخاذ ناقلات البترول طرقًا بديلة للمرور من قناة السويس مما يؤثر سلبيًا على الحصيلة التي تُجنيها مصر هذا المصدر، وكذلك تراجع الحصيلة من السياحة لأسباب مثل انتشار فيروس كورونا.

إن أخذ مثل هذه الملاحظات في الاعتبار يدعونا إلى تأكيد أهمية تبني سياسات أكثر فاعلية في التغلب على عجز الميزان التجاري بزيادة الإنتاج المصري من السلع بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب المحلي عليها وبتنوع يستجيب لكل من الطلب المحلي والطلب الأجنبي عليها، بحيث تتقلص الفجوة بين حصيلة الصادرات السلعية والمدفوعات عن الواردات السلعية مع العمل على تحويلها إلى فائض في أقرب وقت ممكن، أخذًا في الاعتبار ألا يقترن ذلك بتضخم سافر أو مكبوت تكون له آثار سلبية على مستوى معيشة غالبية الشعب المصري وعلى الموازنة العامة للدولة.

ولا يعني ذلك بحال عدم الاهتمام بتنمية فائض ميزان التجارة في الخدمات من خلال العمل على تعظيم حصيلة الصادرات منها وترشيد المدفوعات عن وارداتها، فمثلاً مما يلفت الانتباه أن بند السفر تراوحت مدفوعاته حول ٣٠% من متحصلاته خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)^(١) مما يعني أن ما يقرب من ثلث المتحصلات من السياحة الوافدة تم استنزافه في سفرات للخارج غير محددة الأغراض منها وربما أمكن الاقتصاد فيها لو استخدمت التكنولوجيات الحديثة المتاحة للاتصالات والمعلومات.

(١) راجع بيانات البنك المركزي المصري عن ميزان المدفوعات (جدول ٢١) في النشرة الإحصائية الشهرية ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:

https://GOS.cbe.org.eg/x/_layouts/xprintview.aspx?sessionId=٣٢

الفصل الثاني

أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وعلاقتها بميزان المدفوعات

مقدمة

إن اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشري هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، فمنذ الكتابات الأولى للاقتصادي "آدم سميث"، والتي تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل في أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري محور العملية التنموية.

ولقد اعتبرت نماذج النمو الاقتصادي الجديدة رأس المال البشري العنصر الحاسم في عملية التنمية، وأرجعت إليه الفضل في معظم النجاحات التي تحققت بالعديد من دول العالم ومنها النمرور الأسبوية.^(١)

وقد ارتبط مفهوم رأس المال البشري بالمهارات المكتسبة من خلال التعليم والخبرة والرعاية الصحية للعنصر البشري، وذلك باعتبار أن الموارد البشرية عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار في التعليم والصحة؛ فالأفراد ذوي التعليم العالي والأصحاء أكثر إنتاجية وإبداعية، لذلك عُرف رأس المال البشري في العديد من الكتابات على أنه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتُمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية وبالتالي يحقق منفعة اقتصادية تعود عليه وتنعكس على المجتمع بأكمله.^(٢)

ويلعب رأس المال البشري دوراً هاماً ومحورياً في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن، ولا يزال أحد أهم التروس في عجلة التقدم لأي دولة. وبالتالي فإن اعتماد أي دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفي لكي تتقدم، بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك

(١) Fashina O. A, et al, "Human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria". Journal of International Studies, vol. ١١, issue. ٢, (٢٠١٨),pp. ١٠٤-١١٧. doi:١٠.١٤٢٥٤/٢٠٧١-٨٣٣٠.٢٠١٨/١١-٢/٨

(٢) UNDP. Human Development Reports,, Sustainability and Equity: A Better Future for All , table .٩ New York, UNDP ,٢٠١١.

الموارد ودفع الدولة إلى الأمام^(١)، ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، حيث يعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على هذا النمو.

ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل أيضًا على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه ورعايته، لذلك هناك ربط بين ما يُعرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فكل واحد منهما ينعكس على الآخر سلبًا وإيجابًا؛ فالنمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية كونه يُوسع الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام^(٢).

وقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تُعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما هي اليوم من الدول الصناعية المتقدمة، وتُبرز تجربة كوريا الجنوبية مثالًا حيًا في ذلك الاتجاه، أما في حالة البلدان العربية فإن تقارير المنظمات الدولية تُشير إلى أنها دخلت القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء ٦٠ مليون أُمي، أي بنحو ٤٠% من البالغين^(٣)، ومن هنا تتأكد جدوى الإنفاق على التعليم في البلدان العربية باعتباره عملية استثمار ذات مردود عالي خاصة فيما لو بُنى على وجود رؤية مستقبلية منطلقة من استراتيجية واضحة تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الكبيرة في مجالات العمل وإنتاج السلع والخدمات، وما يتطلبه ذلك من مهارات وخبرات.

بناءً على ما تقدم، وإذا كانت **الصحة والتعليم** من أهم مؤشرات رأس المال البشري، وإذا كانت مصر من أهم مصادر خدمات التعليم والصحة لغالبية الدول العربية حيث يسهم المتعاقدون من معلميها وأطبائها وممرضيهما في تقديم وتطوير هذه الخدمات بهذه الدول، كما في العديد من الدول الأخرى متقدمة كانت أم نامية، وإذا كانت تستفيد مصر من تحويلات هؤلاء العاملين في

(١) Andres B. & Mikael L., "Education and Economic Development –What does empirical research show about causal relationships?", The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS, ٢٠٠٥

(٢) Gylfason, T. "Natural Resources, Education and Economic Development", ١٥th Annual Congress of The European Economic Association, Bolzano, Aug. ٢٠٠٠, p١٤

(٣) عبد الجبار محمود، التنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (٤٩)، مجلد

تحسين أحوال ميزان مدفوعاتها، فإن هذا الفصل يهدف إلى وضع نظرة مستقبلية لسياسات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة بما يدعم ميزان المدفوعات المصري.

وذلك ما يقتضى **أولاً:** تعريفاً موجزاً لمجالات ميزان المدفوعات، **وثانياً:** تقديم شيء من البيان حول العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية عامة، **وثالثاً:** عرض موجز لواقع أنشطة الاستثمار في التعليم المصري، **ورابعاً:** بعض السياسات المقترحة لتحسين دور قطاعي التعليم والصحة في دعم ميزان المدفوعات المصري، وذلك ما نتناوله على النحو التالي:

٢-١ مجالات ميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري - إطار نظري

يُعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه سجلاً تُدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال^(١).

ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً، ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال اتباع مناهج ومداخل مختلفة^(٢).

(١) Teixeira A.A. & Queiros A.S, "Economic growth, human capital and structural change: A dynamic panel data analysis Research Policy, vol. ٤٥, (٢٠١٦), PP. ١٦٣٦-١٦٤٨. at: www.elsevier.com/locate/respol

(٢) هبه طوال، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مجلة البناء الاقتصادي، الجزائر مجلد (٢)، ع(٢)، ديسمبر، ٢٠١٩.

٢-١-١ مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يُسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل دولة ما وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية محددة، وتشمل هذه المعاملات تلك المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل مثل المنح ومعاملات تتضمن أصولاً وخصوماً مالية مع العالم الخارجي.

ويعد **ميزان المدفوعات** مقياساً اقتصادياً يجمع بين أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث يوضح الحساب الجاري صافي دخل الدولة أو صافي نفقاتها في حال وجود فائض أو عجز، ويُعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين بالدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة سنة.

وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية الدولية، والذي يُسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة، ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازناً دائماً. وتوازن ميزان المدفوعات هو توازن محاسبي لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية^(١) في واحد أو أكثر من موازين التجارة السلعية والخدمية والتحويلات.

وجدير بالذكر أن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد؛ فمن ناحية يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية والنقدية مما يرتبط بالسياسة الاقتصادية^(٢).

^(١) Mc Combi, John S.L. **Op.Cit.** p. ٣٩٠

^(٢) زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية والاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، ٢٨ س / سويتز الاذريطة، ٢٠٠٤، ص ص ٦٤ — ٦٥

٢-١-٢ دلالات ميزان المدفوعات

لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية^(١) :

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي من خلال التطورات النوعية والكمية والقيمة لكل من الصادرات والواردات.
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف كما يبين التطورات النوعية والكمية للتجارة الخارجية مما يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- يساعد ميزان المدفوعات السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد سلعياً وجغرافياً، وفي وضع السياسات المالية والنقدية، وفي تحديد وتفعيل وسائل ومصادر تمويل التجارة الخارجية.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات المتعلقة بالمبادلات التي تترتب عليها التزامات تجاه الدول الأخرى وتلك المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات^(٢).
- تعكس موازين المدفوعات درجات نمو الاقتصادات المختلفة، فدراسة ميزان مدفوعات دولة ما يُمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءاً كبيراً من صادراتها أما الواردات فتتكون غالباً من المواد الخام وبعض السلع الغذائية، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية والخامات محدودة العدد.

(١) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط٦، ٢٠٠٩، ص ٣٠١.

(٢) عبد الله قدي. مدخل للعلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: دار هومة للنشر، ٢٠٠١، ص ٩٠.

- وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة للاقتصاد الوطني^(١).

٢-١-٣ هيكل ومكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الميزان التجاري الذي يشمل التجارة السلعية تصديراً واستيراداً، وميزان الخدمات والتحويلات الذي يشمل متحصلات ومدفوعات كل من: النقل والسياحة، وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج والأجانب العاملين في الداخل، ودخل الاستثمار الوطني في الخارج والاستثمار الأجنبي في الداخل، والخدمات الحكومية، وخدمات أخرى، والتغير في الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي.

ويهمنا في سياق الموضوع الرئيسي للفصل الحالي التركيز على تطور تحويلات المصريين العاملين في الخارج، باعتبار أن أغلبها يأتي من الدول العربية حيث يمثل المصريون العاملون في مجالات التعليم والصحة النسبة العظمى من مجموع المصريين العاملين بهذه الدول، كما أن نسبتهم ليست قليلة بين المصريين العاملين في الخارج في غير الدول العربية.

٢-١-٤ تطور حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج

مصر خامس أكبر دولة مُستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج بعد الهند والصين والمكسيك والفلبين. وبلغت التحويلات إلى مصر ٢٦.٨ مليار دولاراً في عام ٢٠١٩ مقابل ٢٥.٥ ملياراً في عام ٢٠١٨، وذلك ما يتضح من الجدول رقم (٢-١) الخاص بقيمة هذه التحويلات خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٨/٢٠١٩)، التالي^(٢):

(١) أنيس أسعد عبد الملك. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي (الإصدار ٣). مصر: دار المعارف، ١٩٨٦،

ص ٢١٣

(٢) المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج، ع ٢٢، ٢٣ مارس

٢٠٢٠، صص ١-١٤.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

جدول (٢-١)

تطور تحويلات العاملين بالخارج الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

القيمة بالمليار دولار

التحويلات	السنوات	التحويلات	السنوات
١٨.٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢.٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٩.٣	٢٠١٦/٢٠١٥	٤.٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٧.١	٢٠١٧/٢٠١٦	٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢١.٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٦.٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٦.٤	٢٠١٩/٢٠١٨	٨.٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٥.٢	٢٠٢٠/٢٠١٩	٧.٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٦.٧	الربع الاول ٢٠٢٠/٢٠١٩	٩.٧	٢٠١٠/٢٠٠٩
٦.٩	الربع الثاني ٢٠٢٠/٢٠١٩	١٢.٥	٢٠١٢/٢٠١١
٧.٨	الربع الثالث ٢٠٢٠/٢٠١٩	١٧.٩	٢٠١٣/٢٠١٢
		١٨.٧	٢٠١٤/٢٠١٣

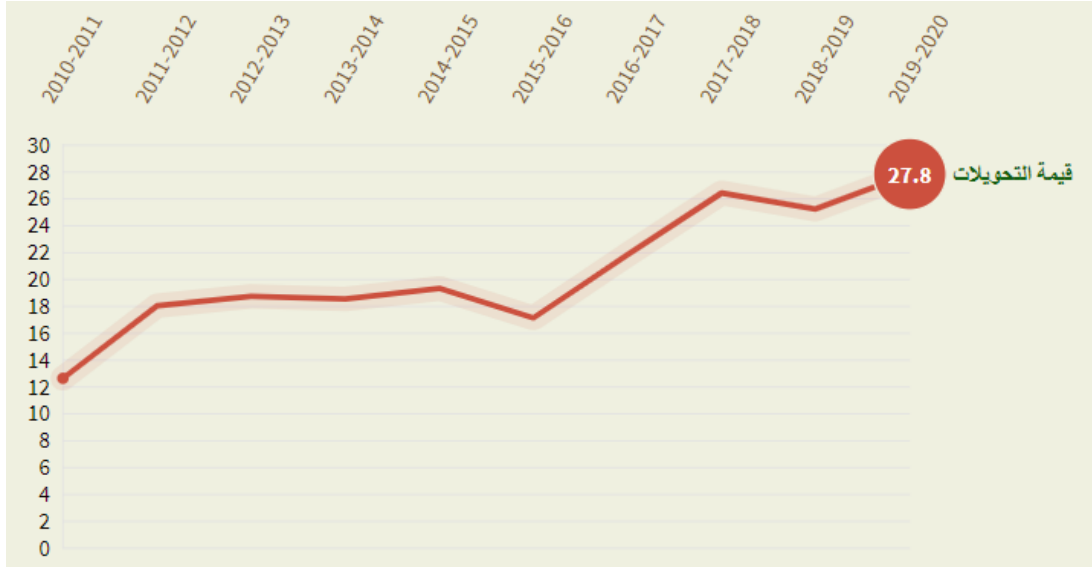
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وقد تجاوزت قيمة تدفقات تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة إلى الدول العربية المستقبلية تدفقات المساعدات الإنمائية والعمليات التمويلية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يعنى أن العمالة العربية تساهم بشكل ملموس في تنمية الدول العربية المستقبلية للتحويلات بتوفير تمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وفرص العمل، كما تساهم في تنمية الدول المرسلة لاستفادتها من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي بها.

شكل (١-٢)

تطور قيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة (٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠١١/٢٠١٠)

بالمليار دولار



المصدر: البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية (أعداد مختلفة)

جدول (٢-٢)

أهم مصادر تحويلات العاملين بالخارج في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٥-٢٠١٠

القيمة بالمليار دولار

الدولة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٠
السعودية	٧.٧	٧	٣.٥
الكويت	٣.١	٢.٩	١.٣
الأردن	١.٣	١.٢	٢.٣
الإمارات العربية المتحدة	١.٩	١.٨	٠.٦
قطر	١.١	٠.٩	٠.٤
إيطاليا	٠.٥	٠.٥	٠.٣
إجمالي التحويلات	١٩.٩	١٨.٣	١٢.٤

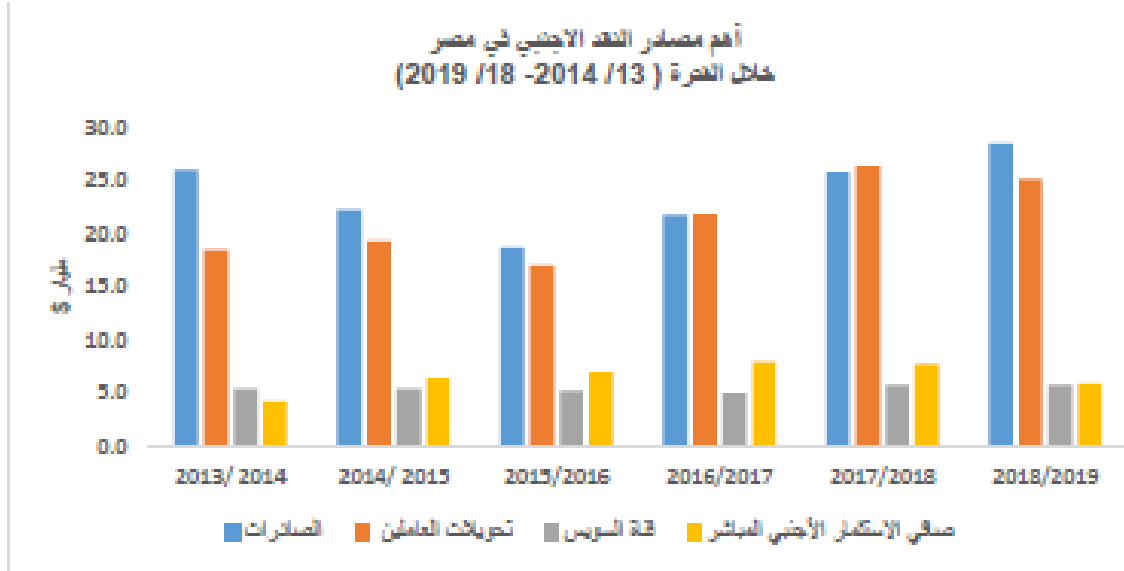
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر بقيم تقارب قيم الصادرات، إلا أنها تمثل ٥/٤ أمثال كل من إيرادات قناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يتضح من الشكل رقم (٢-٢) التالي:

شكل (٢-٢)

أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر في الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٩)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ووفقا لآخر بيان متاح:

- بلغت التحويلات نحو ١٣.٧ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٢.١ مليار دولار في النصف المناظر من العام المالي السابق بزيادة نسبتها ١٣.٥%.
- انخفضت التحويلات لتبلغ ٢٥.١ مليار في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مقابل ٢٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ أي بمعدل انخفاض ٥% مما يرجع إلى تأثر التحويلات بتراجع محدود في الطلب على العمالة بدول الخليج مع بداية الحرب على اليمن في عام ٢٠١٥ وكذلك عدم الاستقرار الأمني في ليبيا والعراق، وتراجع أسعار النفط وتأثير ذلك على المشروعات التنموية في دول الخليج بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من العمالة الأجنبية غير المصرية.

- يؤكد هذا التفسير تراجع إجمالي تصاريح العمل الصادرة من وزارة الداخلية للمصريين للعمل بالخارج من ١.١٧ مليون تصريح في عام ٢٠١٧ إلى ١.٠٨ مليون تصريح في عام ٢٠١٨ بنسبة تراجع ٧.٧ % وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس ٢٠٢٠.
- خلال العقد الماضي، تأثرت تحويلات العاملين بالخارج بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث انخفضت من ٨.٣٧٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٧.٦٢٣ مليار في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة تراجع بلغت نحو ١٠ %.

٢-١-٥ التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول المستقبلية والمرسلة لتحويلات العاملين

بالنسبة للدول المستقبلية للتحويلات، يتمثل التحدي الأول في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير المنظمة إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى آلية تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ سنوات، إلا أنها لا تزال مرتفعة. أما التحدي الآخر، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلبًا على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلية لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها^(١).

بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات، فيتمثل التحدي الأول في كيفية تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج دون أن يؤثر ذلك على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجات الاقتصاد إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، أما التحدي الآخر فهو تقليص تكلفة تحويل الأموال المرسلة، فالتكلفة المرتفعة لتحويلات العمالة المرسلة إلى الخارج، تؤدي إلى لجوء هذه العمالة إلى إرسال مدخراتها إلى الخارج عن طريق القنوات غير النظامية من خلال نقلها بصورة نقدية سائلة مع المعارف والأقارب إلى الخارج^(٢).

أما بالنسبة لحالة الدولة المصرية من الملاحظ:

- لا يوجد تقدير دقيق لعدد المصريين العاملين بالخارج سواء على المستوى الإجمالي أو توزيعهم التفصيلي وفقًا لبياناتهم الشخصية ومنها المؤهل، والمهنة، وتوجد بعض التقديرات

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون-

محدداتها وآثارها الاقتصادية، مجلة التعاون، العدد ٥٩، يونيو ٢٠٠٤، صفحة ٢٢-٢٣

(٢) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، مرجع سابق، ص ٢٥

- لدى وزارة الخارجية ووزارة الهجرة إلا أنها إجمالية وتخص المصريين بالخارج سواء للعمل أو الدراسة أو الأسرة وليس العاملين فقط.
- تُقدر شعبة الحاق العمالة المصرية بالخارج بالغرفة التجارية بالقاهرة عدد المصريين العاملين بالخارج بنحو ٥ مليون عامل تقريباً في عام ٢٠١٨.
 - تتسم طبيعة عقود العمل للمصريين بالخارج بعدم الاستدامة لمدة طويلة (أغلبها سنوي) خاصة وأن اليد العليا فيها تكون لصاحب العمل ولا يوجد آلية مؤسسية تضمن الحفاظ على حقوق العامل في التعاقد وحمايته في حال تعرضه لتعسف أو لضرر مادي أو معنوي من جهة العمل، وإن كانت بعض الدول العربية قد اتجهت منذ بضع سنوات إلى معالجة هذه السلبيات.
 - تتنوع مصادر التحويلات إلى مصر وفقاً لتوزيع العمالة المصرية بالخارج، فتستحوذ الدول العربية على ما يقرب من ٨٠% من هذه التحويلات وتتركز في دول الخليج وعلى رأسها السعودية يليها الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.
 - ترتفع تكلفة التحويلات إلى مصر وفقاً للبنك الدولي حيث إن كل ٥٠٠ دولار يتم إرسالها من الولايات المتحدة الأمريكية تتكلف ٦.١% من إجمالي المبلغ بالنسبة لمصر مقابل التكلفة في الهند ١.٧%، وتكلفة تحويل نفس المبلغ من الإمارات تصل إلى ٣.٣% بالنسبة لمصر مقابل ٢.٣% للهند.^(١)
 - ارتفاع تكلفة التحويلات أحد أسباب وجود مبالغ ضخمة تتم بعيداً عن الجهاز المصرفي.
 - من المعروف أن أغلب التحويلات يتم توجيهها لأغراض استهلاكية أو لشراء الأراضي أو العقارات كوعاء ادخاري، وقليل من هذه التحويلات يتجه للاستثمار الإنتاجي.

^(١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج، مرجع سابق، ص

٢-٢ العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية

يُفرق الاقتصاديون بوضوح بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالأول له أبعاد كمية يمكن قياسها تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، وتطور الانتاجية... الخ، أما التنمية فبالإضافة للأبعاد الكمية لها أبعاد أخرى غير كمية ولا يمكن قياس بعضها مثل الشعور بالحرية والكرامة، والحريات، والأمن البيئي، والغذائي، والاقتصادي والتعليمي والصحي... الخ، وبالضرورة فإن التنمية تشمل النمو الاقتصادي والعكس غير صحيح، ولقد تعددت نماذج دراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية.^(١)

ويرجع الاهتمام بموضوع اقتصاديات التعليم كفرع جديد مستقل من فروع علم الاقتصاد إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ الاقتصاديون يربطون بين الإنفاق على التعليم من ناحية ومعدلات النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وأخذت النظرة تجاه الاستثمار في التعليم تتغير وتعتبر الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري، لما يترتب عليه من زيادة مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج القومي. وقد صار من المسلم به لدى الكثير من المفكرين الاقتصاديين ورواد الإصلاح أن التعليم كان أحد الأسباب المهمة في إحداث النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأكثر تقدماً في عالم اليوم.

وبناءً عليه فإنه لا بد للدول النامية من تطوير نظم تعليم شاملة وبالتالي إحداث نمو اقتصادي يتبعه تطور في مستويات التنمية الاقتصادية إجمالاً، وهذا التصور يفترض أن علاقة التعليم ومخرجاته بالنمو الاقتصادي والتنمية علاقة خطية بسيطة يمكن تحقيقها بتوفر الموارد المالية اللازمة لبناء نظام تعليمي كبير وفعال.^(٢)

والحقيقة أن نماذج الكلاسيكيين المحدثين كانت قاصرة في تعاملها مع التغير التكنولوجي وبالتالي تطور الانتاجية كنتاج لعمليات تنمية الموارد البشرية، فقد افترضت هذه النماذج أن التغير

(١) Philip S. & Martin W. "Education and Economic Growth", National Institute of Economic and Social Research , ٢ Dean Trench Street, London, SW١P ٣HE, Aug. ٢٠٠٣, p ٢٣

(٢) Ibrahim M., (٢٠١٨), "Interactive effects of human capital in finance-economic growth nexus in Sub-Saharan Africa". Journal of Economic Studies, Vol. ٤٥ Issue. ٦, pp ١١٩٢-١٢١٠. at: <https://doi.org/10.1108/JES-07-2017-0199>

التكنولوجي محدد من خارج النموذج، غير أنه ومع بداية الثمانينيات ظهرت نماذج أخرى أكثر واقعية، وافترض بعضها أن رصيد الموارد البشرية محدد أساسي في عملية النمو الاقتصادي، وتحديدًا فإن التعليم يساهم في إحداث النمو الاقتصادي في اتجاهين:

الأول: بشكل مباشر من خلال تطوير إنتاجية الفرد، **والثاني:** بشكل غير مباشر بتطوير المعرفة التكنولوجية ضمن مجموعة كبيرة من العوامل غير المباشرة الأخرى^(١)، وليس هذا فقط ولكن للتعليم تأثير يمر بأربع مراحل من الناحية النظرية:

١. فترة التعلم والحضانة.
 ٢. فترة النمو الاقتصادي السريع.
 ٣. فترة النضج أو النمو الاقتصادي المستقر ولكن بمعدلات أقل من المرحلة الثانية.
 ٤. فترة الشيخوخة والتي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي.
- وتصوير تأثير التعليم على النمو الاقتصادي بهذا الشكل يجعل وظيفة التعليم أساسية ومهمة حتى لا يصل النظام الاقتصادي إلى مرحلة الشيخوخة، بمعنى أنه على نظام التعليم تطوير نفسه بشكل مستمر وتجديد أساليبه وفلسفته للتغير مع تغير المعطيات الأخرى؛ بحيث لا يصل تأثيره على النمو الاقتصادي إلى المرحلة الرابعة، ومن البديهي أن تجدد هذه المراحل الأربع يتطلب وقتًا أقصر بمرور الزمن مما يحمل نظام التعليم مسؤوليات أكبر^(٢).

ففي الوقت الحاضر لم تُعد الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة كافية لتنمية أي اقتصاد في أي دولة، بل لابد من توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية لتستغل كوقود في إحداث عملية التنمية الشاملة وبدون ذلك تبدو توقعات المستقبل الاقتصادي كئيبة إلى حد ما، أيضًا لم يعد التقدم في الوقت الحاضر مقصورًا على التقدم في النواحي العسكرية أو السياسية أو الثقافية فحسب، لكن أصبحت جوانبه متعددة وشاملة، وهذا يعني ضرورة تخريج قوة بشرية لها القدرة على التطوير

(١) Farrell, M. " Technology, Education, and Economic Development" , A Keynote Address to the ١٣th Commonwealth Conference of Education, MacMillan Canada ١٩٩٧.

(٢) عادل محمد القطاونة ، أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي . متاح على الرابط:
<https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=١٧٧٩٧٠>

والتحديث، من خلال مؤسسات تربوية وبحثية متعددة، متمثلة في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، ويتحمل التعليم العالي رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي يمثل الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه.

ولهذه الأسباب، وغيرها كثير، يلعب التعليم دورًا رئيسيًا في تنمية وتقدم الدول والمجتمعات وتبدو الأهمية الكبيرة لدور العاملين المصريين المُعارين للدول العربية وغيرها في تنمية هذه الدول، هذا بالإضافة إلى ما تجنيه مصر من منافع تحويلات هؤلاء المُعارين إلى وطنهم الأم، وبالإضافة إلى ذلك توضح الفقرات التالية بعضًا من أهم الفوائد الجمة التي يجنيها الطرفان المرسل والمستقبل للعاملين في حقل التعليم:

١. ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول صناعية جديدة مثل كوريا الجنوبية ودول جنوب وشرق آسيا (النمور الآسيوية).

٢. ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة المرافقة لبناء اقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي ونصيب الفرد منه، مما شكل عاملاً مهماً في أحداث تنمية متسارعة في كل المجالات، وإحداث تحولات في الصحة متمثلة في انخفاض الوفيات، وزيادة طول العمر، وتراجع كبير في معدل نمو السكان بسبب الوعي الصحي، كما أدى استخدام أساليب التعليم الحديثة الملبية لاحتياجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع من مختلف التخصصات في إحداث نقلة ساهمت بشكل مستمر في تحولات اقتصادية واجتماعية شكّلت بمُجملها آثارًا إيجابية^(١) في العديد من الدول.

٣. عرفت تقارير التنمية البشرية التي يُصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنويًا منذ عام ١٩٩٠ التنمية بأنها الطريق الهادف إلى توسيع الخيارات المتاحة للناس لاختيار الحياة الكريمة، وهي لا تُؤلد فقط نموًا بل تعمل على توزيع منافعه بعدالة كما تعمل على

^(١) عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، ٢٠١٥، ص ٤٧-٦٦

حماية البيئة وعدم تهيمش البشر خاصة من الفقراء والنساء والأطفال^(١). ويعتبر التعليم من أهم عوامل توسيع هذه الخيارات.

٤. تُقيس تقارير التنمية البشرية التطور الحاصل في مجال الصحة والتعليم والدخل باعتبارها مؤشرات أساسية، وتأسيساً على أهمية التعليم في علاقته بالتنمية، توجد حاجة الى بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كمّاً وكيفياً في الدول النامية بصفة عامة، وفي الدول العربية بصفة خاصة.

٥. من أبرز التحديات التي تُواجه تلك البلدان النامية نوعية البشر من ناحية التعليم وقدراتهم على اكتساب المهارات، فمعظم هذه الدول تواجه نقصاً في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، كما أن هذه العملية تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمة تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، وكونهم وسيلة وهدفاً لعملية التنمية يتطلب محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية.^(٢)

٦. لذا فمن الضروري إكساب البشر مستويات عالية من التعليم والخبرات والمهارات والتدريب المستمر لغرض تقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالمياً، وفي ظل التحولات المعرفية السريعة التي تُرافق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتي بفضلها تتحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي^(٣).

وتتفق كل المجتمعات كثيراً على التعليم لفوائده الحالية والمستقبلية -بشكل خاص، وتتراوح نسبته بصفة عامة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٩.٥% في السعودية، ٧.٨% في السويد، ٦.٨% في تونس، ٦.١% في فنلندا، و٥.٨% في فرنسا ولكن هل يعطي هذا الإنفاق العائد المادي والإنساني الكافي أم يهدر وهل يساهم في تقديم تعليم نوعي حديث يؤدي إلى بناء إنسان منفتح

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ٢٠٠٩ ، UNDP UN Plaza, New York ، ١٠٠١٧

(٢) UNDP. Human Development Reports, ٢٠١١, **Sustainability and Equity: A Better Future for All** , table .٩ New York, UNDP , ٢٠١١.

(٣) عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل، ط ٣ ،الأردن، ٢٠٠٨، صص ٩٤-٩٥

ومجتمعات منتجة واعية، في الواقع تدعم كل الدول سوق التعليم بشكل أو آخر على جميع مستوياته.

وهنا لا بد من العودة إلى نظريات الاقتصادي "غاري بيكير" الحائز على جائزة نوبل لسنة ١٩٩٢ والذي يُقارن رأس المال الإنساني (العقول، والمعرفة، والمهارات، والفهم وغيرها) برأس المال المادي (الماكينات، والتجهيزات، وغيرها)، لذا يمكن وصف رأس المال الإنساني بالدائم ويمكن تعزيزه عبر الاستثمارات، علماً أنه يشيخ أو تنقص قيمته بفضل العوامل الطبيعية المرتبطة بالعمر والاستعمال. ويعتبر التعليم استثماراً في الرأس المال الإنساني، يزيد من كميته ويحسن نوعيته تماماً كالاستثمار في رأس المال الطبيعي، ويهدف الاستثمار في الإنسان إلى زيادة إنتاجيته وما يحصل عليه من دخل، ويقدر معدل هذا العائد دولياً بمتوسط عام بنسبة ٧%، ولدراسة الجدوى والحجم الأفضل للإنفاق على التعليم، لا بد من مقارنة العائد بالتكلفة المتزايدة دولياً (أي الأقساط، والنقل، واللباس، والكتب بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة أو الوقت المستثمر في التعليم بدل نشاطات أخرى كالعمل).^(١)

وأياً كان الجدل في الدراسات المتخصصة حول اقتصاديات التعليم بشأن عوائد التعليم وفوائده وعلى من تعود، هل علي الدولة والمجتمع ككل أم فئات بعينها أو أفراد معينون داخل كل من هذه الفئات، ومن الذى يقع عليه عبء هذا الإنفاق، فإن القاعدة الاقتصادية الممكن اتباعها هي أن على الإنسان أن يتعلم حتى يتعادل الإنفاق "الحدي" على التعليم مع الفائدة الحدية له، وذلك في كل الظروف والأوقات.^(٢)

كما أن على الدولة أن تتدخل دعماً للتعليم طالما كانت العلاقة إيجابية بين الناتج القومي والإنفاق على التعليم والصحة، وهى علاقة تُثبتها الكثير من الدراسات المتخصصة من قبيل إحدى الدراسات العالمية المقارنة التي توضح أن اليابان تتفق على التعليم نسبة من الناتج القومي الاجمالي

(١) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥.

(٢) United Nations Development Programme(UNDP), Human Development Report, ٢٠١٦, PP٥-٨

تقدر بمتوسط عام ١٢% وهي من أعلى المستويات على مستوى العالم، ولذلك فهي تتمتع بتقدم تكنولوجي واقتصادي ربما لا نظير له في العالم^١.

وإذا كان هذا المثال وكثير غيره من الأمثلة مما يؤكد أهمية التعليم والإنفاق عليه في إطار كل من الإنفاق العام والإنفاق الخاص، فإن تحويلات المصريين العاملين في الخارج في مجالات التعليم تُعد سبباً جوهرياً إضافياً لتأكيد أهمية ومنافع الإنفاق على التعليم في مصر سواء كان إنفاقاً عاماً أم خاصاً.

وتؤكد الدراسات والبحوث بأكثريتها على أهمية التربية والتعليم في التجديد والتقدم التقني والتنمية الشاملة للبلدان، ومع ذلك يصعب قياس هذا التأثير التنموي للتعليم نظراً لصعوبة توفير المعطيات الأساسية والإحصائية للتعليم في مختلف البلدان، ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن الاهتمام بالتعليم وتوفير الإنفاق الكافي كما ونوعاً عليه في مصر وتوسيع مجالات تخصصاته يُسهم في عملية التنمية في مصر، كما يعد أمراً مطلوباً لزيادة طلب الدول العربية وغيرها على المعلمين المصريين وعلى تعليم أبناء هذه الدول في مصر، مما يُعد مصدراً هاماً لتحويلات تُجنيها مصر فضلاً عن بناء علاقات راسخة مع الدول العربية وغيرها، ولتعظيم حصيلة مصر من تحويلات هؤلاء العاملين عليها أن تجتهد في إتاحة مجالات وقنوات استثمار لهذه التحويلات بعوائد مجزية لهم وللوطن ككل.

وإذا كان التعليم أحد أهم مجالات عمل أعداد كبيرة من المصريين العاملين في الخارج فإن الصحة تشترك مع التعليم في هذا الأمر من زاويتين رئيسيتين **أولاهما**: هي التعليم نفسه باعتبار أن الطب والتمريض ضمن مجالات التعليم الرئيسية، **وثانيتها**: هي تقديم الخدمات الصحية في مستوياتها الثلاث: الوقائية، والعلاجية، والجراحية، فهذه المستويات هي مجالات العمل الرئيسية للكوادر الطبية من المصريين العاملين في الخارج ليس فقط في الدول العربية وإنما في كثير من الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا وفرنسا، ففي هذه الدول وتلك يجمع كثير من العاملين المصريين في المجال الصحي بين التعليم وأداء الخدمات الصحية في مستوياتها الثلاث.

(١) محمد نبيل نوفل، مرجع سابق، ص ١.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات التي توضح توزيع تحويلات المصريين العاملين في الخارج حسب المهن التي يعمل فيها هؤلاء العاملين إلا أن المتوقع أن تكون تحويلات العاملين في المجال الصحي تالية في الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين في المجالات التعليمية بحكم أن هذه الأخيرة تشمل في جزء منها التعليم الصحي وأن مستويات دخول الأطباء العاملين في الخارج أعلى في المتوسط من مستويات دخول باقى العاملين المصريين في الخارج.

٢-٣ أنشطة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وبعض السياسات المقترحة لتحسين دورهما في دعم ميزان المدفوعات:

إن رأس المال البشري أصبح في الوقت الحالي عاملاً مهماً؛ وذلك لأن الاهتمام به يترتب عليه استدامة العمل وتحقيق تطور في التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، وفي هذا الإطار نطرح هنا بعض التوجهات المستقبلية لدعم الاقتصاد الوطني.

٢-٣-١ تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على الاقتصاد الوطني

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في اقتصادات الدول المُستقبلية للتحويلات من جهة، وتعزيز تدفقات تحويلات العاملين من جهة أخرى، وذلك من خلال الحوافز التالية:

- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليل استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ووافية عن المصريين العاملين بالخارج بما يُمكن من اتخاذ سياسات سليمة تستهدف زيادة تحويلاتهم إلى الوطن الأم.
- التغلب على ارتفاع تكلفة التحويلات إلى مصر، من خلال:

١. الاستفادة من التكنولوجيا المالية وأدواتها المتنوعة والجديدة في تخفيض تكلفة التحويلات المالية في مصر، مع ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتتمكن من ذلك.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢. ابتكار خدمات جديدة لسهولة نقل التحويلات من أقرب فرع للبنك إلى الأسر في المناطق النائية، ويمكن الاستفادة من المكاتب الحكومية المتواجدة (مكاتب البريد مثلا) في مختلف المحافظات في هذا الشأن.

٣. زيادة عدد فروع البنوك في الدول التي تتركز بها العمالة المصرية، والتوسع في الاتفاقيات الثنائية ما بين البنوك المحلية والأجنبية حتي يتمكن المصريون بالخارج من إجراء التحويلات بسهولة وتكلفة مناسبة.

■ للتغلب على محدودية القنوات الاستثمارية للتحويلات يتطلب ذلك:

١. سرعة ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على تدفق هذه التحويلات.
٢. تصميم السياسات التي تستفيد من التحويلات في مجالات تنمية متنوعة مثل التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية الخ.
٣. مراجعة الأولويات في الانفاق بما فيها المشروعات القومية، بحيث تخدم أنشطة تنمية مستدامة أهمها منظومة التعليم والتدريب، بحيث تكون ذات مواصفات عالمية تضمن تخريج مستويات مهارية مرتفعة قادرة على مواكبة مستجدات الطلب محليًا وإقليميًا وعالميًا.

٢-٣-٢ دعم الخدمات الصحية حفاظا على حياة المواطن

- يجب أن يكون تعليم الأفراد والحفاظ على صحتهم من أهم أولويات صانعي السياسة، وذلك لأن الإنسان المريض يكون ذا كفاءة إنتاجية منخفضة، لذلك لا بد على الدولة أن تقوم بمقاومة الأمراض، ومحاولة الوقاية منها أو علاجها المبكر وخاصة الأمراض المزمنة، وهذا ما بدأت فيه الدولة حينما أعلنت ونفذت "حملة ١٠٠ مليون صحة"، وكذلك بدأت في المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة تحت شعار "الست المصرية هي صحة مصر"، ويجب على الدولة الاستمرار في مثل هذه الحملات الصحية خلال الفترات القادمة وعلى مدار الأجيال المتلاحقة وذلك للحفاظ على صحة الأفراد بصورة مستمرة.
- توطيد العلاقة بين تخصصات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لإمداد الاقتصاد برأس المال البشري الملائم لاحتياجاته، مما يساهم زيادة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في الموازنة العامة للدولة، وزيادة مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير، وتحفيز وتنظيم مشاركة القطاع الخاص بقدراته المادية مع القطاع العام للاستثمار في رأس المال البشري.

٢-٣-٣ إنشاء وحدات للإرشاد الوظيفي/المهني ومتابعة الخريجين بالكلية والمعاهد التعليمية:

ويقترح أن يكون من أدوارها ما يلي:

- توفير نطاق واسع من المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم وللتخطيط المؤسسي، وينبغي النظر في استحداث خدمة معلومات مهنية لسوق العمل قادرة على تزويد الطلاب، ومستشاري الإرشاد الوظيفي، ومؤسسات التعليم العالي بمعلومات عن اتجاهات عرض وطلب، وعوائد سوق العمل التي حققها الخريجون في مختلف الميادين.
- تقديم المساعدة للخريجين للالتحاق بالوظائف التي تُناسب مهاراتهم وقدراتهم من خلال شبكة من العلاقات مع الشركات والمصانع المحلية والإقليمية والدولية، حيث يعتبر قسم الخريجين بمثابة نقطة وصل وبوابة مهمة لتسويق خريجي الجامعات والمعاهد في سوق العمل.
- رفع تنافسية الخريجين في سوق العمل من خلال عمل هذه الوحدات كحاضنة إبداعية تنمية تُركز على دعم طاقات شباب الخريجين بتسليحهم بالقدرة على التنمية الذاتية، وإكسابهم قيم ومهارات الريادة التي تمكنهم من التنافس بإيجابية وإقتدار في المجتمع.

٢-٣-٤ إطلاق منصة التوظيف الإلكتروني

أن يتبنى جهاز التنظيم والإدارة فكرة إنشاء منصة التوظيف الإلكتروني لتقريب المسافة بين سوق العمل والخريجين من خلال:

- طرح مؤسسات العمل (الحكومية والخاصة) للوظائف الشاغرة والجدارات المطلوبة بها.
- تقديم وسائل تفاعلية تربط بين الهيئات المختصة في الوزارات والمواطنين، لكي تحقق بيئة توظيف صحية وأمنة دون محسوبية واستغلال.

- يتيح الجهاز خدماته على مدار الساعة عبر موقع الكتروني يُجَنَّب المواطنون تعب الخروج والوقوف في الطوابير، والتي تستنفذ الوقت والصحة وبما يسمح للخريجين باختيار الوظيفة التي تليق بهم عن جدارة، وتسجيل السير الذاتية لهم.
- يُمكن المؤسسات من اختيار من يستحقون الوظيفة عن جدارة، من خلال تطبيق معايير تتسم بالشفافية والعدالة الواضحة، كما يُمكن من تحديث بيانات الوظائف الشاغرة في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

٢-٣-٥ تفعيل إطار للمؤهلات القومية المصرية

يمكن إحراز تقدم في إعداد "إطار للمؤهلات القومية المصرية"، يحدد عائدات التعليم من حيث مواصفات الخريجين الخاصة بكل مستوى من مستويات الشهادات التعليمية بما فيها شهادات إتمام الدراسة الثانوية، ودبلومات التعليم الفني والتدريب المهني، ودرجات التعليم العالي الأخرى، وبيّن المسارات التي يمكن أن تنتقل من شهادة إلى أخرى. ويمكن إيلاء عناية خاصة بالنقاط التالية:

- مواءمة الإطار القومي للمؤهلات مع النماذج المعتمدة دوليًا.
- الاتساق والترابط عبر القطاعات.
- مواصلة تطوير مواصفات الخريجين في الإطار القومي للمؤهلات من خلال المراجعة المتواصلة للمعايير الأكاديمية القومية القياسية، ونواتج التعليم والتعلم المؤسسية.

٢-٣-٦ تهيئة الجامعات المصرية للتنافسية العالمية من خلال

تبني استراتيجية قومية للتعليم الجامعي مع مراعاة تباين طبيعة كل جامعة من حيث

أهدافها، ورؤية الصورة المستقبلية لها في ظل اتجاهات التدويل، مع العمل على:

١. إعداد خريج مؤهل للعمل في سوق - عالمي، وتحقيق الجودة والتميز.
٢. تحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية.
٣. مراعاة الهوية القومية والحفاظ على المبادئ والأخلاقيات.
٤. تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

٥. إعادة هيكلة الجامعات المصرية وفقاً للاتجاهات الحديثة بما يجعلها في وضع أفضل استجابة للتدويل، بتطوير الإدارة الجامعية والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي، واستحداث المناصب القيادية التي تنتم بالطابع الدولي في اختصاصاتها.
- أ- تبني ثقافة فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية.
- ب- إصدار تشريعات قانونية على المستويين الوطني والمؤسسي لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري، خاصة ما يتعلق بقوانين الهجرة والإقامة.
- ج- تحديث البنية التحتية للجامعات من مرافق، وقاعات، وورش، ومعامل، ومكتبات إلكترونية وشبكات اتصال وتواصل، وغيرها من موارد وإمكانات لازمة لتدويل التعليم الجامعي المصري.

٢-٣-٧ توجيه الاهتمام للبحث العلمي كمصدر اقتصادي للدولة

لمّا كان عدد الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية يعكس مدى تقدم الدولة واهتمامها بعملية البحث العلمي، فقد اتخذ الاستثمار في البحث العلمي صيغاً متعددة من حيث (النمو/التأثير/التدويل):

١. التسويق الإلكتروني للإنتاج العلمي، من خلال:
 - أ- تحفيز وتطوير قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الإلكتروني.
 - ب- العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث لا تغطي تشريعات حقوق التأليف التقليدية كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الإلكترونية.
 - ج- العمل على تدويل الدوريات العلمية وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.
٢. تقديم الدعم المادي للنشر العلمي عن طريق:
 - أ- العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق تمويل إضافية.
 - ب- الاستقلال المالي والإداري لمطابع الجامعات، وزيادة موازنات الجامعات والبحث العلمي.
 - ج- تشجيع التأليف والترجمة بإعفاء هذا النشاط من الضرائب وتخصيص جوائز سنوية مناسبة.
٣. الارتقاء بكفاءات الباحث، من حيث:

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

- أ- المستوى اللغوي (اللغة العربية والاجنبية) بما يُيسر الصياغة والترجمة والنشر.
- ب- المهارات التكنولوجية بما يُيسر التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات المحلية والدولية.
- ج- الاساليب الإحصائية ليستطيع الباحث التعامل والتفسير مع النتائج البحثية بنفسه.
٤. تشجيع الجماعة العلمية Scientific community
- أ- تعرف الجماعة العلمية بأنها شبكة متنوعة من العلماء المتفاعلين وتتضمن الجماعات الفرعية التي تعمل في تخصصات معينة.
٥. تشجيع الكراسي البحثية Research Chairs بما يحقق:
 - أ- تعزيز ونشر ثقافة الابتكار والإبداع والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.
 - ب- دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.
 - ج- دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية عبر استخدام المناهج العلمية والنتائج البحثية.
٦. تفعيل دور وحدات النشر العلمي بالجامعات، من خلال:
 - أ- ضرورة تحرير وحدات النشر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية.
 - ب- إنشاء مراكز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة.
 - ج- إلزام الباحثين والمبتعثين للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة اسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة من رسائلهم العلمية، وهذا حق أصيل للجامعة ولمصر التي تقوم بتمويل تلك البعثات ماديًا.

٢-٣-٨ إتاحة التعليم العالي امام خريجي التعليم الفني

فكثيرًا ما يكون بين خريجي التعليم الفني من يستطيعون مواصلة التعليم الجامعي في الكليات التكنولوجية والعلمية (كالهندسة والزراعة والطب والعلوم وتكنولوجيا المعلومات)، ويحققون نتائج تفوق، أو تتساوى مع النتائج التي يحققها خريجو التعليم العام في المرحلة الثانوية، ومن ثم تقتضى اعتبارات العدالة والكفاءة أن تُتاح الفرصة أمام خريجي التعليم الفني الثانوي للالتحاق بالتعليم الجامعي بعد استيفاء اختبارات قدرات لغوية وعلمية مؤهلة لمتابعة الدراسات الجامعية.

الفصل الثالث

أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وعلاقتها بميزان المدفوعات

مقدمة

تؤكد النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية سواء علي مستوى النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل للقوي العاملة أو علي مستوى الاستقلال الاقتصادي وحرية صانع القرار.

ويري كثير من الاقتصاديين أن قطاعي الزراعة والصناعة يجب أن تكون لهما الأولوية في جذب الاستثمارات أولاً: لأنهما من القطاعات كثيفة العمل مما يساعد في القضاء علي مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، وثانياً: لتوفير وسائل إشباع حاجات المواطنين لكافة مقومات الحياة من غذاء وكساء ومأوى ورعاية صحية وتعليم وتعلم وثقافة وحماية على المستويين الداخلي والخارجي، ووسائل نقل وانتقال واتصالات، وكلها مجالات تُلقى بأعباء ثقال على ميزان المدفوعات بقدر مايكون إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة قاصراً عن تلبية حاجات المواطنين لوسائل إشباعها، مما يُترجم بعجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات، كما هو الحال بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة الي التبعية المفرطة في الاعتماد علي الخارج.

وعلاوة على ما تقدم فإن تطوير الزراعة والصناعة في مصر هو بالضرورة جانب حاسم لتقدم الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ومن هذا المنطلق نعالج موضوع هذا الفصل في نقطتين هما: أولهما: يتناول أولويات الاستثمار في الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة)، وثانيهما: يستعرض نمط وهيكل الاستثمار في مصر في قطاعي الصناعة والزراعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، مما يسمح بمقارنة الأولويات المخططة والواقع الفعلي والأثر على ميزان المدفوعات، كما يسمح بطرح بعض المقترحات حول أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري.

١-٣ أولويات الاستثمار في الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة)

في إطار حرص الدولة المصرية على نمو الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية عامة وقطاعي الصناعة والزراعة - خاصة - وبناء شراكات استراتيجية بين الدولة والمستثمرين، تم فى الربع الأخير من عام ٢٠١٧ تدشين ما يسمى بالخرائط الاستثمارية في وزارة الصناعة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ولتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيًا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المصرية والأجنبية، كما تم تدشين مثل هذه الخرائط فى وزارة الاستثمار في الربع الأول للعام ٢٠١٨^(١)، وطُرحت هذه الخرائط وتلك من أجل الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ ومقومات البيئة الاستثمارية، والتشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار في مصر.

والحقيقة أن الاهتمام بدور الاستثمار فى عملية التنمية فى مصر مر بعدة مراحل تعكسها قوانين الاستثمار التى صدرت منذ بداية سبعينات القرن العشرين، بينما شاب هذا الاهتمام قصور وتأخر واضح فى بناء وتبنى نظام واضح للأولويات التى يتم تبنيها فى وضع وتنفيذ السياسات الاستثمارية وفقًا لرؤية سليمة وواضحة لتوجهات ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر التى تؤمن تواصلها ومشاركة جميع فئات المجتمع فى تحقيقها والعدالة فى توزيع ثمارها، وذلك ما يمكن إدراكه من استعراض موجز لتطور قوانين الاستثمار التى صدرت فى مصر منذ باكورة سبعينات القرن العشرين.

١-١-٣ : قوانين الاستثمار

أولاً: الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١

والمسمى "قانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة"، قد أقر ضمانات محددة لحماية رأس المال المستثمر من قبل القطاع الخاص كما كفل له عدة حوافز ومزايا خاصة أهمها:

١. عدم جواز الخضوع للتأمين أو فرض الحراسة.
٢. إعفاء المشروعات المنفذة في ظل هذا القانون من الضريبة علي الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل.

^(١) بوابة مصر للقانون والقضاء، القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلًا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

٣. عدم خضوع المباني لنظام تحديد القيمة الإيجارية.
٤. جواز فتح حساب المشروع بالعملة الأجنبية.
٥. جواز قيام العاملين الأجانب بتحويل ٥٠% من مرتباتهم للخارج.
٦. جواز تحويل أرباح الشركات الاستثمارية المنشأة وفقًا لهذا القانون إلى خارج مصر بالعملة الأجنبية.
٧. جواز إعادة تحويل رأس المال المستثمر إلى الخارج بعد مرور خمس سنوات وجواز إعادة تصدير رأس المال العيني بعد انتهاء المشروع.

وكما هو واضح، وضع هذا القانون عدة حوافز ومزايا للمشروعات التي تنشأ طبقًا له، ولكنه لم يميز بين طبيعة أي من هذه المشروعات، كما أنه لم يحدد أي نوعية من المشروعات يجب أن تحصل علي هذه المزايا والحوافز، وإنما منح صلاحية تحديد ذلك لمجلس إدارة "هيئة الاستثمار" لإعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعي رأس المال الأجنبي إلي المساهمة فيها. وعلي أية حال، فإن نظام الأولويات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية لم يرد ضمن بنود هذا القانون، كما أن أجواء الحرب التي سادت في مصر خلال تلك الفترة لم تسهم في نجاح القانون في جذب تدفقات استثمارية يعتد بها من الخارج.

ثانيًا: قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة)

أقر هذا القانون نفس الحوافز والضمانات الواردة في القانون السابق ولكنه استحدث مفهوم المنطقة الحرة علي أن تنشأ بقرار من مجلس إدارة "الهيئة العامة للاستثمار" وأن تكون قاصرة على مشروع واحد ولكنه أضاف من الحوافز ما يلي:

- خضوع المنازعات التي تكون مشروعات هذا القانون طرفًا فيها لاتفاقات الاستثمار الدولي الثنائية ومتعددة الجنسيات.
- الإعفاء من الإلزام بتخصيص نسبة من أرباح الشركة للعمال.
- الإعفاء من الإلزام بتعيين ممثل للعاملين في مجلس إدارة الشركة.
- إعفاء من الحد الأقصى لمكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات.
- تعديل الإعفاء الضريبي بحيث أصبح خمس سنوات للمشروع مع جواز مدها لثلاثة سنوات تالية بموافقة مجلس الوزراء.

• وقد أشار القانون - ولأول مرة - إلى أولويات للأنشطة التي تتدرج تحته وتشمل العديد من المجالات وأهمها التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل والمجالات المرتبطة به، واستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والثروة المائية، ومشروعات الإسكان والامتداد العمراني، ونشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا يقل رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة، وأنشطة التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية، وشركات الاستثمار لتوظيف الأموال في المجالات الواردة بالقانون، وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي تتعامل - فقط - بالعملة الحرة، والبنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال محلي لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١%. ونشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية. وفي عام ١٩٧٧ تم تعديل القانون لإضافة بند حيوي ومنطقي لتشجيع الاستثمار المحلي وتحقيق المساواة في إتاحة حصوله علي نفس المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي في القانون السابق وقد تمت إعادة صياغة القانون لإدخال هذه التعديلات الجديدة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧. (١)

وقانون الاستثمار بهذه الصياغة الجديدة مثل نقلة نوعية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر، حث أتاح للمستثمرين الأجانب تملك الأصول الإنتاجية كاملة بدون قيود، ومنح الاستثمار المحلي نفس المزايا والامتيازات التي منحها للمستثمرين الأجانب، علاوة علي ذلك سمح للمستثمرين الأجانب بالعمل والاستثمار في النشاط الزراعي من خلال الإيجار طويل الأجل (خمسون عامًا ويمكن أن تجدد مرة أخرى).

ثالثاً: قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩: (١)

هدف هذا القانون إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع الاستثمار لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف، وما يترتب علي ذلك من تطوير الهياكل

(١) بوابة مصر للقانون والقضاء، القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته.

(١) -----، قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، المرجع السابق.

الاقتصادية والإجتماعية، وقد اعتمد المشرع في ذلك علي إضافة المزيد من الحوافز والضمانات إلي تلك التي جاءت بها قوانين الاستثمار السابقة وأهم هذه الإضافات:

١. عدم خضوع منتجات المشروع للتسعير الجبري وتحديد الأرباح إلا ما يقرر مجلس الوزراء استثناءه في حالات الضرورة مسترشداً في ذلك بالتكلفة الاقتصادية للمنتجات.
٢. إعفاء مشروعات الإسكان المتوسط والاقتصادي التي توجر من كافة الضرائب لمدة خمسة عشر عاما قابلة للمد خمس سنوات إضافية، تزداد بمدة سنتين لكل هذه الحالات إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والتجهيزات ٦٠% (دون حساب الأرض والمباني في ذلك).
٣. إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة عشر سنوات للمشروعات المقامة داخل المناطق الصناعية والمجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية.

رابعاً: حوافز وأولويات الاستثمار في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨^(١)، والقوانين التالية له (قانون ١٧ لسنة ٢٠١٥، والقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧)^(٢):

حاولت هذه القوانين تيسير عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب للتعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية وذلك من خلال تعدد الحوافز وزيادة المزايا - علاوة علي الحوافز الممنوحة في القوانين السابقة - التي تُمنح للمستثمرين المحليين والأجانب علي حد سواء، وإن كانت هذه القوانين لم تعر أهمية لنوعية النشاط الاقتصادي الذي يتم الاستثمار فيه، ولم تُشر إلي فكرة الأولويات التي يجب إنجازها.

وعلي الرغم من أن بعض هذه القوانين ربط الحوافز والضمانات الواردة بهذه القوانين بالبُعد المكاني، إلا أنه لم يأخذ بفكرة الربط بين هذه المزايا والضمانات وبين أهداف قومية هامة مثل التخفيف من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك امتصاص حجم البطالة وزيادة التشغيل

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

(٢) قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، المادة ١٦، ١٧، مرجع السابق.

وجذب التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة والتي تحافظ علي البيئة، ولكنه اهتم فقط بالمحافظة علي الأولويات الجغرافية باعتبارها أساس لمدد الإعفاء الضريبي مثلما في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨.

أما القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فقد تضمن بنودا تشير إلي فكرة الأولويات الاستثمارية، ومن أهم هذه الأولويات البعد الزمني، حيث منح الشركات أو المؤسسات التي تنشأ خلال ٣ سنوات من تاريخ العمل بالقانون حوافز ضريبية، وربطها بالبُعد المكاني مع تقسيم الدولة الي منطقتين تنمويتين، الأولي وهي المنطقة الأكثر احتياجًا للتنمية وتتركز في منطقة الصعيد والمحافظات الحدودية وتتميز بحافز استثماري خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة علي ٥٠% من التكاليف الاستثمارية، والمنطقة الثانية تتمتع بحافز استثماري خصمًا من صافي الأرباح الخاضع للضريبة علي ٣٠% من التكاليف الاستثمارية، أما البند الثاني في القانون والذي يشير الي فكرة الأولويات فقد تناول البُعد القطاعي (الإنتاجي) داخل كل منطقة من خلال حوافز خاصة لبعض المشروعات دون غيرها، ومن أمثلة ذلك:

١. المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة والمشروعات المتوسطة والصغيرة.
٢. المشروعات التي تعتمد علي الطاقة المتجددة أو تنتجها.
٣. المشروعات القومية والاستراتيجية، والمشروعات السياحية، ومشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها.
٤. المشروعات التي يُصدر إنتاجها إلى الخارج.
٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.
٦. الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية.
٧. صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.
٨. الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.
٩. الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.

وكما هو واضح فإن القانون لم يميز نشاط صناعي عن آخر، فقد ساوي بين الأنشطة الصناعية عالية القيمة المضافة والأنشطة الصناعية منخفضة القيمة المضافة، وكذلك لم يفرق بين الأنشطة ذات الطلب العالمي المتزايد والأنشطة ذات الطلب المتراجع، وكذلك الأنشطة ذات الأثر الإيجابي علي ميزان المدفوعات والأخرى ذات الأثر السلبي عليه، والأنشطة الصناعية الجديدة والمتجددة والأنشطة الراكدة والتي تتجه إلي الأفول.

كما أنه لم يتحدث عن الأنشطة الزراعية بنفس المنطق السابق، ولم يبد أي اهتمام بالمحاصيل أو المنتجات الزراعية الاستراتيجية والمحاصيل أو المنتجات الزراعية غير الاستراتيجية أو المحاصيل الزراعية عالية القيمة والمحاصيل العادية، وهكذا لم يفرق القانون أو يصنف الأنشطة داخل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، كما لم يميز بين تأثير الأنشطة علي وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٣-١-٢ الخرائط الاستثمارية وتوجهات الدولة:

أشرنا فيما تقدم إلى أن فكرة الأولويات لم تكن واضحة في القوانين والتوجهات السابقة على صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧،^(١) الذي استحدث موادًا جديدة عن أهداف الاستثمار وأهم المبادئ الحاكمة له، وقد أشار هذا القانون إلي قيام الوزارة المختصة "وزارة الاستثمار" بعمل خطة استثمارية تتضمن السياسات الاستثمارية وأولويات المشروعات المستهدفة، وقد مثلت الخريطة الاستثمارية أحد أهم مكونات الخطة الاستثمارية، وتم الاعتماد علي هذه الخرائط الاستثمارية في تحديد نوعية الاستثمار ونظامه وكذلك مناطقه الجغرافية وقطاعاته الاقتصادية، والخريطة الاستثمارية يمكن اعتبارها دليلًا جغرافيًا وتشريعيًا وإجرائيًا للمستثمر، وتتضمن بيانات أساسية وتفصيلية عن الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة في الاقتصاد المصري والفرص الاستثمارية لكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل.^(٢)

وبالنظر إلي أهداف الخريطة الاستثمارية، نجد أنها تركز فقط علي جانب الطلب (جذب الاستثمار) ولكنها تغفل كثيرًا جانب العرض أي ناتج هذا الاستثمار ودوره في تنفيذ عملية التنمية وتحقيق الأهداف القومية القصيرة والمتوسطة الأجل، فعلي سبيل المثال تهدف هذه الخرائط إلى:

١. الترويج لجذب الاستثمار بتسليط الضوء على مناخ ومقومات الاستثمار، والتشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة له.

(١) قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، المادة ١٦، ١٧، المرجع السابق.

(٢) عبد الفتاح جمعة، منير (٢٠١٨): "أولويات الاستثمار في مصر: نحو بناء خريطة استثمارية متكاملة"، رسالة

ماجستير، معهد التخطيط القومي ٢٠١٨. ص ٢٩

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢. إبراز الميزات النسبية للاستثمار في المناطق الجغرافية المختلفة في محاولة لحل مشكلة الفوارق التنموية الكبيرة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة.
٣. توفير معلومات تساعد المستثمرين ورجال الأعمال وواضعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين.
٤. تقديم مقترحات لملاحم المشروعات الاستثمارية المستهدفة لمساعدة المستثمرين علي اتخاذ قرار الاستثمار.
٥. المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد لرفع كفاءته وتوزيع الاستثمارات بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

٣-١-٣ استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) الصادرة في عام

٢٠١٦ وعلاقتها بالخريطة الاستثمارية الصناعية لعام ٢٠١٧:

قامت وزارة الصناعة والتجارة بإعداد استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة، وصاغت رؤيتها من أجل ذلك علي "أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة النمو الاحتوائي المستدام في مصر وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة علي التكيف مع المتغيرات العالمية^(١)، ووضعت الوزارة عددًا من الأهداف الكمية لتلك الاستراتيجية حتي عام ٢٠٢٠ أهمها:

- ١- زيادة معدل النمو الصناعي إلي ٨% سنويًا.
- ٢- زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي من ١٨% إلي ٢١%
- ٣- زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السنوي.
- ٤- الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وزيادة معدل نمو الصادرات الي ١٠% سنويًا.

(١) استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وزارة الصناعة والتجارة، عام ٢٠١٦.

٥- زيادة فرص العمل بتوفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة.

٦- تحسين الأداء المؤسسي.

وقد أشارت الاستراتيجية الي أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب زيادة في قيمة الاستثمار العام والخاص في قطاع الصناعة ليصل إلي ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، كما أشارت الاستراتيجية أيضًا إلى أولويات الصناعات المطلوبة (أولويات الاستثمار) والمستهدف زيادتها، وبناء علي الاحتياجات التنموية تم تقسيم محافظات الجمهورية الي ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- **القسم الأول:** ويتضمن ستة محافظات، وهذه المحافظات تتمتع بتنوع اقتصادي ولكنها تقفد إلي الترابط الرأسي والأفقي بين صناعاتها.
- **والقسم الثاني:** ويشتمل علي أربعة محافظات تتمتع بتعدد اقتصادي، ولكنها تحتاج الي جهود تنموية إضافية لزيادة التوسع الأفقي من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية الصناعية الملائمة لطبيعة المحافظات.
- **والقسم الثالث:** وبه غالبية المحافظات (ثمانية عشر محافظة)، ومحافظات هذا القسم في حاجة ماسة الي تنمية شاملة وتحتاج الي جهود تنموية لتنشيط الاقتصاد، بداية من البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وانتهاء بالصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات.

وبناءً على هذا التقسيم، حددت السياسة الصناعية لوزارة الصناعة أولويات الاستثمار الصناعي في عدد محدد من القطاعات الاقتصادية لضمان سرعة تحقيق الأثر التنموي المستهدف وذلك كما يلي:

أولاً: صناعات مطلوبة لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وهي: صناعات التدوير خاصة للمخلفات الصناعية والزراعية. وصناعات التعبئة والتغليف، والصناعات البلاستيكية، والصناعات التعدينية. وصناعات زراعية. وصناعات مغذية لصناعة الجلود والأثاث. وصناعات الطاقة الجديدة والمتجددة. وصناعات مغذية لصناعات هندسية، وصناعة مواد البناء.

ثانيًا: صناعات يتم التركيز عليها لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وزيادة الصادرات وهي: صناعات هندسية وكيمياوية وصناعة مواد البناء.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

ثالثًا: صناعات ذات جاهزية تصديرية وهي: صناعات هندسية وكيمياوية وغذائية، وصناعات فرز وتعبئة الحاصلات الزراعية، وصناعات الملابس والمنسوجات.

رابعًا: صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة وتشمل: صناعات هندسية وصناعات كيمياوية، وصناعات غذائية، وفرز وتعبئة حاصلات زراعية، صناعة الملابس والمنسوجات.

خامسًا: صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة وتشمل: صناعات هندسية، وصناعات غزل ونسيج، وصناعات كيمياوية، وصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعات حرفية وتقليدية.

سادسًا: صناعات تعظيم القيمة المضافة وتشمل: الصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، وصناعات الجلود، وصناعات الأثاث، وصناعات الحديد والصلب.

٣-١-٤ ترقية الهيكل التكنولوجي

تري الاستراتيجية الصادرة عام ٢٠١٦ أن الهيكل التكنولوجي للصادرات الصناعية المصرية يمثل خطرًا يهدد بتهميش مصر تدريجيًا كعضو مشارك في التجارة العالمية، حيث إن الصادرات الصناعية المصرية تغلب عليها المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية والمنخفضة التكنولوجيا، وهذان هما أبطأ الفئات نموًا في التجارة العالمية، فاقتحام المجال الديناميكي للتجارة الدولية يقتضي زيادة نصيب المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصادرات الصناعية المصرية.^(١)

وعلى ذلك أصبح من المهم، من المنظور الاستراتيجي - تحديد مجالات جديدة للصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا يمكن لمصر أن تتمتع فيها بميزة تنافسية في السوق العالمية، وتري الاستراتيجية أنه سيكون من غير الواقعي، في حدود الإطار الزمني للاستراتيجية، أن تستهدف مصر مجالات في صناعات عالية التكنولوجيا (مثل صناعات المعدات المكتبية ومعدات

^(١) إستراتيجية التنمية الصناعية والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

الاتصالات والادوات البصرية والدقيقة... الخ)، حيث تتميز هذه الصناعات بغزارة العنصر الابتكاري كما تستلزم أنشطة واسعة في مجال البحوث والتطوير.

ولكي تحقق مصر ميزة تنافسية في هذه الصناعات، لابد من انقضاء فترة زمنية كافية تبنى خلالها قدرات وطنية في مجال البحوث والتطوير وقاعدة للابتكار. وعلى ذلك، يكون الأقرب إلى الصواب هو تحديد مجالات في مجموعة الصناعات متوسطة التكنولوجيا (التي تشمل مكونات السيارات، ومنتجات الصناعة التحويلية مثل الألياف الصناعية والكيماويات والبويات، وكذلك المنتجات الهندسية كالمحركات والآلات الصناعية)، ويبين التحليل المفصل للبيانات التجارية أن بوسع مصر أن تصبح مصدرًا اقليميًا رئيسيًا لمكونات السيارات والمنتجات الهندسية والإلكترونيات الاستهلاكية غزيرة العمالة.

وتؤكد الإستراتيجية أن التركيز على مجالات جديدة للتصدير في الصناعات متوسطة التكنولوجيا هو الاختيار الصائب، ويمكن النجاح في نشر تكنولوجيايات الإنتاج الخاصة بهذه المنتجات من خلال "الهندسة العكسية" وإقامة علاقات شراكة ناجحة مع الشبكات العالمية للقيمة المضافة.

يضاف إلى ذلك أن تحديد مجالات جديدة في هيكل الصادرات المصرية أمر يتفق تمامًا مع القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية على النحو السابق بيانه، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعميق اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي ومن المتوقع أن يتحقق الانتقال المنشود بمؤازرة من أنشطة المجالات الصناعية الجديدة التي ينتظر أن تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي تحققها الصناعة المصرية في مجموعة الصناعات متوسطة التكنولوجيا، وأن تسهم أيضًا في نمو صادرات هذه الفئة من الصناعات، ذلك أن التركيز الاساسي، في الفترة الزمنية التي تستغرقها الاستراتيجية، سيكون على الأنشطة الصناعية متوسطة التكنولوجيا.

وفضلاً عن ذلك، فإن البرامج والسياسات المقترحة ستؤدي على المدى الطويل إلى دعم القاعدة المصرية للبحوث والتطوير ومنظومة الابتكار على المستوى الوطني، مما يُفسح المجال لحدوث تطور طبيعي نحو المجالات الصناعية عالية التكنولوجيا التي تتسم بطبيعتها بغزارة العنصر الابتكاري.

٣-١-٥ القطاعات الصناعية المرشحة للنمو:

ظلت أهم القطاعات الصناعية (من حيث الإسهام في القيمة المضافة التي تحققها الصناعة)، هي صناعة المعدات الهندسية والكهربائية، والصناعات الغذائية، والكيماويات والمنتجات الصيدلانية، والمنسوجات والملابس، ومواد البناء، الأثاث، والورق والكرتون.

ولابد أن تكون محاور التركيز القطاعية في الاستراتيجية مُتسقة مع هدفي تنمية الصادرات وتعميق اندماج مصر في الاقتصاد العالمي. وسعيًا إلى تحقيق هذين الهدفين، ترمي الاستراتيجية إلى دعم الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة والعالية المستوى، كمؤئل جديد للصناعة التحويلية المصرية.

ولا يعني ذلك إطلاقًا التخلي عن الأنشطة الحالية القائمة على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات منخفضة المستوى، لكنه يعني تعزيز تنمية قطاعات أخرى من شأنها أن تكفل القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في مجموعه على المدى الطويل، وعلى ذلك تقترح الاستراتيجية إضافة إلى القطاعات القائمة أن يكون هناك مزيد من التركيز على القطاعات التالية: الآلات والمعدات الهندسية، والطاقة المتجددة، والالكترونيات الاستهلاكية غزيرة العمالة، ومكونات السيارات، وعلوم الحياة بمتطلباتها من التكنولوجيا الحيوية، والصناعات الشعبية التقليدية.

والهدف الذي تتوخاه الاستراتيجية هو تجاوز عمليات التجميع البسيط، والاتجاه نحو زيادة وتعظيم القيمة المضافة على امتداد حلقات تكوينها، ويقتضي ذلك زيادة نصيب الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة في مجمل القيمة المضافة في عملية التصنيع، فالصناعات المعتمدة على التكنولوجيات المتوسطة هي الداعمة الرئيسية للنشاط الصناعي في الاقتصادات المتقدمة، حيث تُمثل الجانب الأكبر من التكنولوجيات كثيفة المهارة المستخدمة في إنتاج السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة على نطاق واسع.

٣-٢ نمط وهيكمل الاستثمار في مصر في القطاعين الصناعي والزراعي خلال الفترة (٢٠٠٠ -

(٢٠١٩)

يكاد يكون من المتفق عليه ضرورة وضع وتنفيذ سياسات تُزيد الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الإنتاج وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الكمالية وتشجيع الاستثمارات

الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في الارتقاء كميًا ونوعيًا بالإنتاج مما يؤدي إلى زيادة وتنوع الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري.

١-٢-٣ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إذا كان الاستثمار الوطني يمثل أهمية بالغة في بقاء الاقتصاد وصحة الميزان التجاري (من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي ومن ثم زيادة الصادرات وتقليل الواردات)، فإن الاستثمار الأجنبي يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف، والآثار هنا تتراوح ما بين آثار إيجابية وذلك عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضًا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه، وآثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي عجزًا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه، ويمارس الاستثمار الأجنبي هذه الآثار عن طريق قناتين: الأولى من خلال التأثير المباشر على حساب رأس المال الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة، والثانية عن طريق التأثير على الحساب الجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري مع دول العالم.

ويعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على ما إذا كان هدفه الأسواق المحلية للبلد المضيف، ^(١) أم الموارد الطبيعية الموجودة فيه أم كفاءة أداء العاملين في ذلك البلد ^(٢).

ويرى المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن لها أثر مباشر على ميزان المدفوعات من خلال زيادة قدرة الدولة المضيفة على زيادة صادراتها مثله في ذلك مثل الاستثمارات الوطنية، إلا أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتفقون مع هذا الرأي، ويرون أن من الممكن أن يكون تأثير الاستثمارات الأجنبية سالبًا على ميزان المدفوعات، فإذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج من الخارج بدلًا من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة الواردات وزيادة عجز

^(١) بوعون، هالة: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر"، دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، ص ١٠٠، ٢٠١١/٢٠١٢.

^(٢) قويدري، كريمة: "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة أبي بكر بلقيد، تلمسان، ٢٠١١/٢٠١٢، ص ١٥٥.

الميزان التجاري، وكذلك عندما تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباحها والرسوم الإدارية وغيرها إلى الشركة الأم في الخارج،^(١) ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان قيام المسؤولين عن الاستثمار بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات الاقتصادية التي تُسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات في مصر، نظرًا لأهمية ذلك في تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ونعرض فيما يلي تطور الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوزيعها قطاعيًا:

- **تشير الجداول المرفقة إلى التطور في قيمة الاستثمار الكلي علي مستوي الاقتصاد الوطني؛ فقد** تضاعفت قيمة الاستثمار من ٣٤٤٥٧.١ مليون في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلي ٥١٣٦٦٤ مليون في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ أي ما يزيد عن عشرة أضعاف قيمة المبلغ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وقد اتسمت غالبية معدلات النمو السنوي في قيمة الاستثمارات بالإيجابية. فقد بلغت معدلات النمو في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢٣.٢%، واستمرت هذه المعدلات في السنوات التالية فيما عدا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حيث تراجع معدل الاستثمار إلى -١.٢% وربما يرجع ذلك إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان في مراحله الأولى وإلى عدم وضوح الرؤية والاتجاه العام للسياسات الاقتصادية في تلك الفترة، وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١ تناقص معدل نمو الاستثمار بنحو ١٦.٨%، ويرجع ذلك إلي اضطراب الظروف الإجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة وما ترتب عليها من انفجار ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١.

- **استحوزت قطاعات النقل والتخزين، الخدمات الأخرى، والكهرباء علي النصيب النسبي الأكبر** من إجمالي الاستثمار حيث بلغت قيمة الاستثمار في كل منهما ٨٠٤١.٥، ٧٠٣٦.٦، ٣٢٤٤ مليون جنيه على التوالي في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستثمار بلغت ٢٣.٤، ٢٠.٤، ٩.٤ في المائة على التوالي في نفس العام، وقد استمرت هذه القطاعات في

(١) صقر، محمد، شيجا، مضر: "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤٠) العدد (٣)، ٢٠١٨، ص ٢٨٩

الاستحواذ علي النصيب الأكبر من الاستثمار حتي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت نسب الاستثمار فيها ١٤.٥ و ١٤.٢ و ١١ في المائة علي التوالي في نفس هذا العام.

- جاءت قطاعات الصناعات الاستخراجية (البتروال الخام، الغاز الطبيعي، والاستخراجات الأخرى) في المرتبة الأولى حيث حصلت هذه الأنشطة علي ما يزيد عن ١٥% من جملة الاستثمارات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ثم جاءت بعد ذلك قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية، والصناعة التحويلية، والزراعة في المرتبة التالية حيث حصلت علي نصيب نسبي قدره ١.٧%، و ٧% و ٩.٣% علي التوالي من إجمالي الاستثمار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ثم تزايدت الاستثمارات سنويًا في هذه الأنشطة لتحصل علي نصيب متزايد حتي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث بلغت نسب الاستثمار فيها ١٥% للأنشطة الاستخراجية، و ١١.٤% لأنشطة البناء والتشييد والعقارات، و ٩.٧% للصناعات التحويلية، وأخيرًا القطاع الزراعي بنسبة ٦.١١% علي التوالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- استحوذت المجموعة الثالثة من الأنشطة المساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي علي نسب متفاوتة من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، وقد جاءت الأنشطة المتعلقة بالخدمات التعليمية والصحية وخدمات الاتصالات والمعلومات وخدمات المياه والصرف الصحي في مقدمة هذه المجموعة من الأنشطة. حيث بلغت نسبها من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، حوالي ١٠.٦% و ٤.٥% و ٤.٥% و ٣.٢% علي التوالي، واستمرت نسب مساهمة هذه الأنشطة في جملة الاستثمارات حيث بلغ نصيبها النسبي ما يقرب من ٤.١ و ٢.٣، و ١.٠٨ و ٤.٢% علي التوالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ومن الملاحظ علي هذه الأنصبة النسبية في جملة الاستثمارات أنها لا تعكس أي ترتيب لأولويات الأنشطة المعجلة والمؤمنة للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعة التحويلية والزراعة - وهما النشاطان الأكثر فاعلية في الاقتصاد من حيث توليد فرص التوظيف، وتأمين وسائل إشباع الحاجات الأساسية لكل المصريين - لا تحصلان علي أنصبة استثمارية تتكافأ مع أهميتهما النسبية في توليد النمو وتأمين تواصل، ه ناهيك عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، في حين أن قطاعات النقل والتخزين والخدمات الأخرى والكهرباء حصلت علي النصيب النسبي الأكبر من إجمالي الاستثمار رغم أنها لا تعجل بالنمو والتنمية في الأجل القصير

وإنما تولد آثاراً إيجابية علي الاقتصاد الكلي في الأجلين المتوسط والطويل، فضلاً عن أن نموها واستخدام منتجاتها يكون أكثر رشداً كلما كان محفزاً وتابعاً للنمو والتقدم في قطاعي الزراعة والصناعة.

وإذا كانت قطاعات الصناعات الاستخراجية (البترول الخام، الغاز الطبيعي، والاستخراجات الأخرى) تأتي في المرتبة الأولى من حيث نصيبها النسبي في الاستثمار فإن الحكمة والرشادة الاقتصادية تقتضيان رسمة أكبر قدر ممكن من عوائد هذه القطاعات (وهي مصدر رئيسي للمتحصلات في ميزان المدفوعات المصري) باستثمارات في الأصول الإنتاجية بكل من قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية باعتبار أن الأصول والمدخلات الإنتاجية في هذين القطاعين قابلة للتجديد والتطوير المتواصلين، بينما الصناعات الاستخراجية قابلة للنضوب، ثم جاءت بعد ذلك قطاعات التشييد والبناء ومعها الأنشطة العقارية، والصناعة التحويلية، والزراعة في المرتبة الثانية بالنسبة لأنصبتها النسبية في الاستثمار الكلي السنوي للاقتصاد الوطني.

وبالطبع، ينعكس هذا التوزيع النسبي غير المتوازن للاستثمارات الكلية علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الاقتصاد، كما يتضح ذلك من عدم توازن بنود أنشطة الميزان التجاري (الصادرات والواردات) للسلع والخدمات المسجلة سنوياً بميزان المدفوعات المصري، مما جعل هذا الميزان في حالة عجز مزمن خلال فترة الدراسة. وذلك ما يسهل ملاحظته من عرض كل من أنشطة الصادرات والواردات في الاقتصاد الوطني خلال الأجزاء التالية من هذا الفصل.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (١-٣)

الاستثمارات الموزعة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

بالمليون جنيه

للسنوات المالية	/٢٠٠٣ ٢٠٠٤	/٢٠٠٤ ٢٠٠٥	/٢٠٠٥ ٢٠٠٦	/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٠ ٢٠١١	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩
الزراعة	٧٥٥٩	٧٤٢٠	٨٠٤٤	٧٧٩١	٨٠٧٣	٦٨٦٢	٦٧٤٣	٦٨٣٤	٥٣٧١	٨٣٨٤	١١٦٢٧	١٣٤١٤	١٦٢٧٩	٢١٨٦٣	٢٤٦٩٩	٤٨٢١٠
البتروك الخام	٤٣٧٢	٥٣٧١	٩١٦٤	١٠٦٧٦	١٦٤٠٩	٧١٥٧	٢٨٧٣٢	١٢١٧٩	٨٠٧٥	٢٦٨٧٣	٢٣٥٨٦	٢٣٥٩١	٣٢٢٢٨	٩١٩٧	٤٦٢٥	١٤٤٩٤
الغاز الطبيعي	٨٣٤٤	١١٨٥٩	١٧٠٩٢	١٦٣٣٦	٢٠١٤٣	٣١٠٣٨	٣٢٥٦٥	٣٢٥٤٨	٥٤٢٩١	٣٦٦٢٣	٢٥٥٠٩	٣١٦٢٥	٣٥٧٥٣	٦٥٩١٩	٧٥٠١٣	١٠٥٧٤٩
استخراجات أخرى	٦٦	١٥	١١	٤٢	٦	٥	٩	١	٤		١٠٨٠٠	١٣٩٣٢	١٤٢٠٠	١٥٠١٥		
تكرير البترول	٢٠٠٠	٧٠٩٨	٥٠٧٠	٣٦٠٩	٦٩٤٦	٥٩٩٠	٣١١٥	٢٨٧٨	١٠٢٦٩	٨٦٠٨	٩٠٥	٦٤٩	٧٢٤	٨٧٠	١٨٦٧	٣٧٢٨
تحويلية أخرى	٣٩٨٠	٥٦٠٧	٩٤٣٤	٣٨٣٠١	٣٥٣٤٨	٢٣٦٩٦	٢٢٤٢١	٢٠٨٨٧	١٢٢٥٧	١٦٥٠٣	٣٨٦٤٢	٤٢٠٧٨	٤٨٠٨٣	٤٧٨٥٧	٥٤٩٦٦	١٠٥٦٩٢
الكهرباء	٧٣٤٩	٧٩٥١	٧٩٤١	٧٦٢١	١٠٧٢٥	١٥٥٧٥	١٥٨٦٣	١٦٨٨٠	١٨٤٠١	١٥٦٦٣	١٣٦٤٠	١٤٧٧٩	١٨٣٣٦	٧٠٨٢١	٨١٤٦٧	١١٦٦٣٢
المياه	١٣٤٠	١٦٠٠	١٠٦٧	٣٩٤٢	٦٧٤٣	٨٥٨٤	٨٤١٤	٥١٩٦	٥١٠٣	٤٦٨٤	٥٤٠٠	٥٦٦٣	٨٤٩٧	٥٧٨١	٦٩٧٥	٧١٢٤
التشيد والبناء	١٠٨٩	١١٨٩	٤١٣٦	٢٤٧٨	٣٣١٥	٣٨٣٧	٤١٦٣	٥٧٦٣	١٧٠٠	٣٢٦٧	٢٦٥١	٣٩١١	١١٦٣٠	١٢٦٨٤	١٢٦٠٢	٤٨٧٣٨
النقل والتخزين	١٢٦٢٨	١٢٥٥٠	١٥٢١١	١٥٦٢١	٢٤٩١٩	٢٢٨٠٨	٢٧٠٨٠	٢٥٤٠٧	٣٠٨٩٤	٢١٨٩٨	٢٦٤٦٠	٣٤٤٠٥	٤٠٦٧٥	٥١١١٦	٥٧٤٧٠	٩٦٩١٩
الاتصالات	٤٨٨٠	٦٣١٠	٧٦٠٣	٩٦٢١	١٣٣٤٠	١٣٩٦٥	١٩٤٥١	١٦٩٢٢	١٤١٥٨	١٣٠٩٧	١٦١٣١	١٣٥٥٨	١٤٧٣٥	١٦٢٨٦	٢١٨٤٤	٣٩٢٤٠
المعلومات								٣١٢٠	٢١٤٥	٤٦٠٥	٥٣٨٤	٥٣٩٤	٦٧٠٩	٧٧٠٥	٩٠٤٥	١٠٩٨٠

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

للسنوات المالية	/٢٠٠٣ ٢٠٠٤	/٢٠٠٤ ٢٠٠٥	/٢٠٠٥ ٢٠٠٦	/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٠ ٢٠١١	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩
قناة السويس	٤٤١	٣٠٦	٣٣٧	٣٣٤	٤٠٥	٥٢٩	٥٦٥	٤٧٥	٢٩١	٣٥٣	٤٣٥	٢٧٤٦٨	٣١٤٤٨	١٥٦٧٥	١٢٢٢٥	٨٣٢٥
تجار الجملة والتجزئة	٧٢١	١١١٤	١٥٤٤	٢٤٤٢	٥٢٧٥	٤٣٩٢	٥٨٣٧	١٠٢٤٠	٨٧٩٠	٧٨٩٥	٨٣٣٩	١٣٧٨١	١٥٤٠٧	١٦٦٦٢	١٩٧٧٧	٣١٨٠٧
الوساطة المالية	٣٦١	٦٩٢	٣٤٨	٤٣١	٦٦٢	٤٣٩	٩٠٠	٨٧٥	١٤٣٨	١٠٦٠	٩٧٣	٧٦٠	١٤٥	١٤	٤٦	٥٤٦
التأمين والضمان الإجتماعي	١٧	٣٩	٤٩	٣٧	١٣١				٧١							
المطاعم والفنادق	٢٥٠٢	٢٧٤٠	٣٢٤٥	٣٨٢٤	٥٣٠٢	٥٢٢٩	٤٣٨٤	٥٧٤٥	٥٥٧١	٦٦٣١	٢٨٦٨	٢٠٧٧	٣١٠٩	٤٧٠٧	٤٥٣٢	٧٩٨٠
الأنشطة العقارية	٧٣٥٨	٩٧٣٦	١٠٦١٠	١١٥٨٥	١٢٩٩٨	١٣١٩٠	١٧٣٧٠	٣٢٢٩٤	٤٠١٤٥	٣١٨٢٧	٢٩٦٢١	٣٨٢٩٠	٣٩١٨٢	٦٣٩٥٥	٨٠٤٤٠	١٠٣٤٨٤
خدمات التعليم	٣٩٠٠	٣٤٥٨	٣٧٠٥	٤٨١٠	٦٥٣٢	٧٩٥٨	٦٢٠٧	٧٢٧٧	٦٦١٣	٧٦٨٩	١٠٥٥١	١٣١٩٤	١١٥١٩	١٥٥٣٨	٢٥١١٢	٢٨٩٦٤
الخدمات الصحية	٢٨٢٠	٣١٢٤	٢٦٩٠	٣١٥٣	٤٧٧٩	٥٦١٦	٥٠١٠	٥٥٥٧	٤٧٤٧	٥١٤٠	٦٦٨٨	٧٣٥٠	٧٥٥٥	١٠٢٥٢	١٣٨٦٠	١٩٤٦١
الصرف الصحي								٩٠٩٠	٥٧٣٥	٥٢٩٠	٥٤٢١	٦٦٨٧	٧٨٦٤	٨٠٤٢	٨٦٨٩	٩٥١٦
خدمات أخرى	٧٨٢٩	٨٢٧٩	٨٤٤٢	١٢٦٨٩	١٧٤٨٦	٢٠٢٦٨	١٣٩٠٨	١٢٢٥٣	١٠٤٤٩	١٥٣٩١	١٨١٩٤	١٩٩٢٧	٢٧٧٨٤	١٩٧٠٥	٣٦٢٤٨	٧٢٢٢١
استثمارات مركزية															١٥٠٠٠٠	
تسويات															١٨٨٠٠	٣٩٠٧٠
الإجمالي	٧٩٥٥٦	٩٦٤٥٧	١١٥٧٤٢	١٥٥٣٤٣	١٩٩٥٣٥	١٩٧١٣٨	٢٣١٨٢٦	٢٢٩٠٦٧	٢٤٦٠٦٩	٢٤١٦١٣	٢٦٥٠٩١	٣٣٣٧٠٩	٣٩٢٠٣٨	٥١٤٣١١	٧٢١١٢٩	٩٢٢٥٠٠

المصدر: بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية (٢٠١٦-٢٠٠٣) بالإضافة إلى النشرة الإحصائية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وعدد رقم (٢٨٢)

سبتمبر ٢٠٢٠

جدول رقم (٣-٢)

نسبة الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية سنوياً

نسبة مئوية

السنوات المالية	/٢٠٠٢	/٢٠٠٣	/٢٠٠٤	/٢٠٠٥	/٢٠٠٦	/٢٠٠٧	/٢٠٠٨	/٢٠٠٩	/٢٠١٠	/٢٠١١	/٢٠١٢	/٢٠١٣	/٢٠١٤	/٢٠١٥	/٢٠١٦	/٢٠١٧	/٢٠١٨	/٢٠١٩
الزراعة	٩.٣٠	٨.٣٠	٦.٣٠	٥.٦٠	٤.١٠	٤.٠٠	٢.٦٠	٢.٧٠	٣.٧٠	٢.٨٠	٣.٠٧	٣.٧٥	٣.٥٠	٢.٧٠	٢.٠٠	٦.٨٨	٦.١١	٢.١٩
البتروال الخام	١.٣٦	٠.٧٠	٧.٥٠	١٢.٤٠	٧.٥٠	٧.١٠	١٠.٦٠	٣.١٤	٤.٩٠	٢٤.٠٥	١٩.٦٠	١٤.٢٠	١٦.٣٠	٢.٢٠	٣.٧٠	١٢.٩٥	١٢.٩٥	١٢.٩٥
الغاز الطبيعي	١.١٠	٢.٦٩	٢.٧٠	٤.٤٠	١٠.٧٠	٤.٧٠	١٢.١٩	٣.٤٠	١٠.٥٦	١٥.٩٦	٣.٧٧	٣.٢٦	٢.٨٠	٣.٠٦	٨.٠٥	٩.١١	٣.٢٧	٣.٢٧
استخراجات أخرى	٠.١٢	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٦	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
تكرير البترول	٠.١٦	٢.٣٠	٦.١٩	٧.٢٠	٠.٩٠	٢.٠٥	١.٠٦	٠.٣٠	٠.٣١	٠.٣٢	٠.٦٣	٠.٨١	٠.٤٣	٠.٣٩	٠.٢٨	٠.٣٩	٠.٧٢	٠.٧٢
تحويلية أخرى	٧.٠٤	٢.٣٠	٢.٨٠	٢.٩٠	٨.٨٠	٦.٢٠	٥.٧٥	٦.٥٠	٥.٢٧	٢.٩٠	٣.٥٦	٤.٧٠	٤.٢٥	٣.٣٥	٠.٩٥	٩.٦٩	٩.٧٠	٩.٧٠
الكهرباء	٩.٤٠	١٦.٨٠	١٥.٨٠	١٦.٠٠	١٣.١٣	١٥.٢٠	١٥.٣٠	١٥.٠٩	١٩.٣٢	١٩.٨٨	١٦.٣٣	١٠.٩٠	٨.٩٨	٩.٤٠	٤١.٣٠	٢٠.٥٠	١٤.٢٠	١٤.٢٠
المياه والصرف الصحي	٣.٢٠	٣.١٥	٣.١٩	٢.١٥	٦.٧٩	٩.٥٠	١٠.٣٦	١٦.٦٥	١٢.٥٠	١١.٢٢	١٠.٥٣	١٠.٩٠	٩.١٥	٩.١١	٦.٢٣	٣.٤٣	٤.٢٠	٤.٢٠
التشيد والبناء	١.٤٠	٠.٦٨	٠.٧٠	٠.٨٥	٠.٩٣	٠.٩٣	٠.٩٢	١.٠١	١.١٠	٠.٨٧	٠.٩٠	٠.٧٣	٠.٧٥	٢.٥٥	٠.٤٩	٧.١٤	٦.٣٠	٦.٣٠
النقل والتخزين	٢٣.٣٣	٢٣.٣٤	٢٠.٦٠	١٥.٩٠	١٧.٧٠	١٨.٣١	١٥.٢٨	١٥.٩٥	١٨.١١	١٩.٢٩	١٥.٠٦	١٤.٧٠	١٤.١٠	١٤.٤٢	١٠.١٣	١٥.٦٧	١٤.٥٠	١٤.٥٠
الاتصالات والمعلومات	٤.٥٠	٥.٦٠	٤.٠٤	٤.٥٧	١.٣٨	٢.٢٢	٢.١٠	٢.٠٨	١.٨٨	١.١٠	٠.٩٧	٠.٦٧	٠.٦٠	٠.٥٢	٠.٧٣	٠.٧٧	١.٠٨	١.٠٨

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنوات المالية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
قناة السويس	١.١٠	١.٠٠	٠.٦١	٠.٦٨	٠.٥٧	٠.٥٧	٠.٥١	٠.٥٣	٠.٥٤	٠.٣١	٠.٣٦	٠.٣٩	١٨.٥٨	١٧.٣٣	٤.٦٠	٤.٠٧	٣.٥٠	
تجارة الجملة والتجزئة	٠.٢٦	٠.٢٨	٠.٤٢	٠.٥٦	٠.٦٧	٠.٣٨	٠.٢٤	٠.٢٢	٠.٢٧	٠.٢٩	٠.٥٢	٠.٥٧	٠.١٩	٠.٢٢	٠.٢٤	٠.٤٤	١.٢٧	
الوساطة المالية والضمان الإجتماعي	٠.٧٠	٠.٨٩	١.٤٥	٠.٨٠	٠.٨٠	١.١٢	٠.٤٣	٠.٨٥	١.٠٠	١.٦٠	١.١١	٠.٨٨	٠.٥١	٠.٠٨	٠.٠٣	٠.٠١	٠.١١	
المطاعم والفنادق	٠.٨٥	١.١٨	١.٠٧	٠.٤٩	٠.٦٤	٠.٥٢	٠.٦٢	٠.٣٢	٠.٤٢	٠.٦١	٠.٣٤	١.٢٠	٠.٢١	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٤	٠.٢١	
الأنشطة العقارية	٠.٣٣	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٣٤	٠.١٤	٠.٢٨	٠.٦٨	١.٧٧	١.٩٩	١.٢٣	٠.٦٥	٥.٥٠	٥.٠٠	٤.٣٤	٨.١٤	٤.٧٩	٤.١١	
خدمات التعليم	١٠.٦٩	٨.٠٠	٥.٩٥	٥.٤٧	٤.٨٤	٥.٠١	٤.٢٨	٤.٣٨	٥.٢٩	٤.٨٧	٥.١٠	٥.٩٠	٥.٥٠	٣.٥٠	٤.٢٠	٣.٦٦	٤.١٣	
الخدمات الصحية	٤.٤٧	٤.٧٠	٤.٨٤	٣.٨٣	٣.٠٢	٤.١٢	٣.١٦	٣.٤٨	٣.٦٧	٣.١٣	٢.٨٥	٣.٣٠	٢.٣٠	١.٩٠	٢.٩٠	١.٥٩	٢.٣٠	
خدمات أخرى	٢٠.٤	١٧	١٥.٢١	١٥.٤٨	١٧.١٦	١٧.٤٠	١٣.٧٠	٨.٠٤	١٠.٨٠	٨.٤٥	١٠.١٤	١١.٩٠	٨.٧٠	١٠.٥٠	٧.٠٦	٧.٩٠	١٠.٩٩	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية

جدول رقم (٣-٣)

معدل نمو الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية سنوياً

السنة	الزراعة	البتترول الخام	الغاز الطبيعي	استخراجات أخرى	تكرير البتترول	تحويلية أخرى	الكهرباء	المياه والصرف الصحي	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الاتصالات والمعلومات	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	الوساطة*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	الإجمالي
/٢٠٠٢ ٢٠٠٣	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٣.٢١
/٢٠٠٣ ٢٠٠٤	٠.١١	-٠.٣٥	١.٩٧	-٠.١٩	١٦.٨٠	-٠.٥٩	١.٢٠	٠.٢١	-٠.٤٠	٠.٢٣	٠.٥٣	٠.١٤	٠.٣٢	٠.٤١	٠.٧٠	٠.٢١	-٠.٠٧	٠.٣١	٠.٠٤	١٧.٨٦
/٢٠٠٤ ٢٠٠٥	-٠.١١	١١.٤٧	٠.٢١	-٠.٧٦	٢.٠٩	٠.٤٣	٠.١١	٠.١٩	٠.٢٣	٠.٠٤	-٠.١٥	-٠.٣٠	٠.٧٧	٠.٩٢	٠.٠٧	-٠.٠٢	-٠.١٢	٠.٢٠	٠.٠٤	-١.٢٥
/٢٠٠٥ ٢٠٠٦	-٠.١١	٠.٦٣	٠.٥٨	-٠.٣٠	٠.١٦	٠.٠٢	٠.٠٠	-٠.٣٣	٠.١٨	-٠.٢٣	٠.١١	٠.١٠	٠.٢٩	-٠.٤٦	-٠.٥٤	٠.١٥	-٠.٠٩	-٠.٢١	٠.٠١	١٧.٤٥
/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	-٠.١٣	-٠.٢٨	١.٨٣	٥.٨٣	-٠.٨٦	٢.٥٦	-٠.٠٤	٢.٦٩	٠.١٣	٠.٣١	٠.٦٤	-٠.٠١	٠.٤١	٠.١٧	٠.٥٢	-٠.٤٥	٠.٠٤	-٠.٠٧	٠.٣٠	٢١.٣٨
/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	٠.١٧	٠.١٤	-٠.٤٦	-٠.٨٣	١.٨٨	-٠.١٣	٠.٤٠	٠.٧١	٠.٣٨	٠.٢٥	٠.٩٥	٠.٢١	-٠.٢٩	٠.٦٩	-٠.٠٣	١.٣٤	٠.٢٥	٠.٦٥	٠.٢٤	٤٤.٢٩
/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	-٠.٠٤	١.١٦	٢.٧٠	-٠.١٨	-٠.٢٥	٠.٣٢	٠.٤٥	٠.٥٦	٠.٤٢	٠.٢٠	٠.٣٧	٠.٣٠	-٠.١١	-٠.٤٤	٠.٧٤	٢.٤٧	٠.٢٣	٠.١٠	٠.١٣	٣.٣٧
/٢٠٠٩ ٢٠١٠	٠.٠٥	٠.٦٠	-٠.٧٠	٠.٧٢	-٠.٧٠	٠.١٨	٠.٠٢	٠.٦٦	٠.١٣	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠٧	-٠.٠٢	١.٠٥	-٠.٤٥	١.٧٠	٠.٠٦	٠.١٣	-٠.٣٩	-١٦.٨٤
/٢٠١٠ ٢٠١١	٠.١٤	-٠.٨٤	١.٥٧	-٠.٨٣	-٠.١١	-٠.٣٣	٠.٠٦	-٠.٣٧	-٠.٠٩	-٠.٠٦	-٠.٢٤	-٠.١٦	٠.٠١	-٠.٠٣	٠.٠٨	-٠.٠٦	٠.٠٠	-٠.١٢	٠.١٢	٥.٨٩

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنة	الزراعة	البتترول الخام	الغاز الطبيعي	استخراجات أخرى	تكرير البترول	تحويلية أخرى	الكهرباء	المياه والصرف الصحي	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الاتصالات والمعلومات	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	الوساطة*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	الإجمالي
/٢٠١١ ٢٠١٢	-٠.١٨	٠.٦٥	٠.٦٠	١٥.٠٠	٠.٠٦	-٠.٤٠	٠.٠٩	-٠.٠٥	-٠.١٥	٠.١٣	-٠.٣٧	-٠.٣٨	٠.١٢	٠.٧٢	٠.٥٢	-٠.٢٤	-٠.٠٢	-٠.١٠	-٠.١٧	٣.٦٢
/٢٠١٢ ٢٠١٣	٠.١٠	٤.٠٨	-٠.٧٥	-١.٠٠	١.٠٤	٠.٢٤	-٠.١٥	-٠.٠٢	٠.٠٧	-٠.١٩	-٠.٠٨	٠.٢١	٠.٨٣	-٠.٢٩	-٠.٤١	-٠.٤٥	٠.٠٨	-٠.٠٥	٠.٢٤	١٥.١٩
/٢٠١٣ ٢٠١٤	٠.٤١	-٠.٠٦	٠.٠٠	error DIV/٠	٠.٤٨	٠.٥٢	-٠.٢٢	٠.٢٠	-٠.٠٦	٠.١٣	-٠.١٩	٠.٢٣	٠.٢٩	-٠.٠٨	٣.٠٣	٨.٧٢	٠.٣٤	٠.٣٥	٠.٣٥	٣٣.٧٨
/٢٠١٤ ٢٠١٥	٠.٢٦	-٠.٠٣	٠.١٦	error DIV/١	-٠.٢٨	٠.٢٠	٠.٠٩	٠.١٢	٠.٣٧	٠.٢٨	٠.٢٠	٦٢.١٥	-٠.٥٦	-٠.٢١	-٠.٧٦	٠.٢١	٠.٢٥	-٠.٠٧	-٠.٠٢	٢٢.٧٠
/٢٠١٥ ٢٠١٦	-٠.٠٣	٠.٤٠	٠.٣٣	error DIV/٢	٠.١١	-٠.٠٣	٠.٢٨	٠.٢٢	٣.١٦	٠.٢٥	٠.٠٥	٠.١٤	٠.٤٥	-٠.٨١	-٠.٤١	٠.٠٧	-٠.٢٢	٠.٠٢	٠.٤٨	٦٥.٨٠
/٢٠١٦ ٢٠١٧	٠.٢٠	-٠.٧٧	٣.٣٥	error DIV/٣	٠.٢٠	-٠.٥٢	٦.٣٠	٠.١٣	-٠.٦٨	٠.١٧	١.٣٥	-٠.٥٥	٠.٨٣	-٠.٣٢	٠.٧٣	٢.١٠	٠.٩٧	١.٥٥	٠.١١	٥٦.٣٠
/٢٠١٧ ٢٠١٨	٤.٣٦	١.٥٦	٠.٧٦	-١.٠٠	١.١٥	١٤.٩٠	-٠.٢٢	-٠.١٣	٢١.٧٠	١.١٤	٠.٦٤	٠.٣٦	١.٨٠	-٠.٥٢	١.١٤	-٠.٠٧	٠.٣٥	-٠.١٤	٠.٧٥	٩.١٨
/٢٠١٨ ٢٠١٩	-٠.٠٣	٢.٧٩	-٠.٦٠	error DIV/٣	١.٠٠	٠.٠٩	-٠.٠٩	٠.٣٦	-٠.٣٣	٠.٠١	٠.٥٢	-٠.٠٤	٢.١١	١٠.٧٩	٠.٥٠	-٠.٠٦	٠.٢٣	٠.٥٢	٠.٥٢	-

*الوساطة تشمل الوساطة والتأمين والضمان الإجتماعي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية

٣-٢-٢ الاستثمارات الأجنبية:

أ- ميزان دخل الاستثمار:

سجل العجز في ميزان دخل الاستثمار نحو ١١.٣٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (مقابل نحو (٥.٥٣) مليار دولار) في عام ٢٠١٠/٢٠١١، لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بنحو ٥.٨ مليار دولار، كنتيجة لارتفاع أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار لتسجل ٩٤٢ مليون دولار (مقابل ٤١٨ مليون دولار) خلال نفس الفترة، نتيجة لارتفاع كل من الفوائد على ودائع المصريين بالخارج، والأرباح المحولة من فروع الشركات المصرية في الخارج.

ب- حساب المعاملات الرأسمالية:

- حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠١٨ (مقابل نحو ١٩,٠ مليار دولار خلال الفترة المناظرة)، انعكاساً للتطورات التالية:
- حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ١٢,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٢ مليار دولار)، كما سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ٥,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٢ مليار دولار)، وبذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو ٦,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٠ مليار دولار)، حيث ارتفعت الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتحقيق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار، كما ارتفعت التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير المقيمين لتصل إلى ٧٢٥,٧ مليون دولار، وحققت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٩ مليار دولار.
- وكما ذكرنا سابقاً يعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على الهدف الذي يسعى إليه ذلك الاستثمار فيما إذا كان هدفه الأسواق المحلية للبلد المضيف أم الموارد الطبيعية الموجودة فيه أم كفاءة أداء العاملين في ذلك البلد.

- ومن الواضح أن الاستثمارات الأجنبية لم يكن لها أثر مباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف حيث أنه لم يعمل علي زيادة قدرة الدولة على زيادة صادراتها، (كما يتضح ذلك لاحقًا عند مناقشة متحصلات ومدفوعات الصادرات والواردات)، وبالإضافة إلي ذلك لم تؤثر أيضًا الاستثمارات الأجنبية من خلال حساب رأس المال الذي تسجل فيه عند دخولها، بل بالعكس كان تأثير الاستثمارات الأجنبية سالبًا على ميزان المدفوعات، حيث قامت الشركات الأجنبية بإستيراد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة المستوردات ومن ثم حدث عجز في الميزان التجاري وكذلك تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباحها والرسوم الإدارية وغيرها إلى الشركة الأم في الخارج.
- ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان، قيام المسؤولين عن الاستثمار بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات في مصر، نظرًا لما يلعبه ميزان المدفوعات من أهمية في تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (٣-٤)

ميزان دخل الاستثمار خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٢٠/٢٠١٨)

السنوات المالية										البيان
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	
٩٤٢	١٠١٤	٨٣٥	٤٩٧.٩	٣٩٦.٩	٢١٢.٨	١٩٤.٢	١٩٧.٨	٢٤٦	٤١٨.٨	المتحصلات
١٢٢٩٦	١٢٠٢٣	٧١١٥	٥٠٦٦.٤	٤٨٦٨.٢	٥٩١٣.٧	٧٤٥٦.٩	٧٦٠.٤	٦٧٢٥	٧٣٨٥	المدفوعات
(١١٣٥٤)	(١١٠٠٩)	(٦٢٧٩)	(٤٥٦٨)	(٤٤٧١)	(٥٧٠٠)	(٧٢٦٢)	(٧٤٠٦)	(٦٤٧٩)	(٥٥٣.٦)	فائض أو عجز ميزان دخل الاستثمار

٣-٣-٣ التوزيع السلعي لقيمة الصادرات حسب درجة التصنيع:

اتسم سلوك النمو لإجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة بعدم الاستقرار، فقد تناقصت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٧.١١% في عام ٢٠١١/٢٠١٢، في حين أنه ارتفع في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ليبلغ معدل النمو نحو ٧.٦% ثم توالي الانخفاض بعد ذلك في معدل النمو في السنوات التالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩ على التوالي بنسب نمو - ٣.٥%، - ١٤.٥%، - ١٥.٦%، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات التالية، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩ على التوالي وذلك بنسب ١٦%، ١٨.٨%، ١٠.٣%، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها خلال فترة تلك السنوات بنحو ٦٧٩٦.٦، ٨٩٦١، ١١٨٣٨ مليار دولار على التوالي. ثم ما لبث أن انخفض معدل النمو في العام التالي مباشرة لكل من إجمالي قيمة الصادرات وقيمة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها حيث انخفض معدل النمو في الأولي بمعدل بلغ - ٧.٤% وفي الثانية - ٢٧% على التوالي في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وفيما يلي عرض تفصيلي لحصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية:

أولاً: حصيلة الصادرات البترولية (٣٨.٦% من إجمالي الصادرات):

- ساد كل من البترول الخام ومنتجاته هيكل الصادرات الوطنية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٩/٢٠٢٠). فقد مثلت حصيلة صادرات هذه المنتجات نحو ٤٤% من الصادرات الكلية عام ٢٠١٠/٢٠١١، وخلال الثلاث سنوات التالية ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ نصيبها النسبي ٤٤.٦% و ٤٨% و ٤٧.٤% من جملة حصيلة الصادرات خلال تلك السنوات علي التوالي، ثم تراوحت بعد ذلك بين الزيادة والنقصان خلال السنوات التالية ولكنها لم تنخفض عن مستوى ٣٢% من جملة حصلة الصادرات.

ثانيًا: حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية (٦٢.٤٪ من إجمالي الصادرات):

أ- ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية لتمثل ٦٢.٣٪ من جملة الصادرات الوطنية، ويرجع ذلك لنمو كل من صادرات المواد الخام والسلع نصف مصنعة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأولي خلال فترة الدراسة ٨٪، وفي الثانية ١٣.٣٪ سنويًا بينما بلغ متوسط معدل نمو صادرات السلع تامة الصنع لتقتصر على ٠.٧٩٪، وصادرات الوقود والزيوت المعدنية على ٦.٦٪ سنويًا.

وقد انعكس هذا النمو المتدني لبعض القطاعات علي الهيكل النسبي لجملة الصادرات الوطنية، فانخفض الوزن النسبي لحصيلة صادرات الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها لتمثل ٤٠٪ من القيمة الكلية لصادرات مقارنة ٤٦٪ في بداية الفترة الزمنية أي في عام ٢٠١١/٢٠١٠، وتضاعفت صادرات المواد الخام لتبلغ ١٣.٣٪ في المتوسط للفترة مقارنة ٧.٧٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠، بينما ظلت المساهمة النسبية لصادرات السلع تامة الصنع بدون تغير يذكر ٣٩.٣٪ مقارنة ٤٠٪ في بداية الفترة.

ب- استمرت حصيلة السلع تامة الصنع في الاستقرار النسبي ولم تتغير كثيرًا عن حصيلتها في عام ٢٠١١/٢٠١٠ حيث بلغ وزنها النسبي ٣٩.٤٪ في عام ٢٠١٩/٢٠١٠ من جملة حصيلة الصادرات الكلية، ومثلت صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة المنسوجة والأسمدة الفوسفاتية والأدوية والأمصا ومنتجات الألمنيوم ومصنوعاته أهم أنواع السلع تامة الصنع المصدرة للخارج، وقد بلغ متوسط النصيب النسبي لهذه المنتجات ٣.٢، ٣.٢، ١.٤، ٣.٢٪ علي التوالي من جملة حصيلة الصادرات خلال فترة الدراسة ٢٠٢٠/٢٠١٠.

ج- على عكس حصيلة صادرات السلع تامة الصنع فقد بلغ معدل نمو سلع المواد الخام ٨٪ سنويًا، السلع نصف مصنعة ١٣٪ سنويًا كمتوسط لفترة الدراسة.

ومن الواضح أن أرقام حصيلة الصادرات لم تسفر عن أية أولويات لتخصيص الموارد لسد العجز في الميزان التجاري وتحسين وضع ميزان المدفوعات. فكما أشارت الأرقام السابقة أن المنتجات تامة الصنع لم يحدث لها التطورات المطلوبة من حيث التسارع في تخصيص الموارد

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

والذي ينعكس علي جانبي زيادة معدلات النمو السنوي لحصيلة هذه المنتجات، وكذلك زيادة التنوع في هذه المنتجات علي مدار ما يقرب من نحو عشر سنوات.

جدول رقم (٣-٥)

قيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع

القيمة بالمليون دولار

السنوات	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠
إجمالي الصادرات	٢٦٩٩٢.٥	٢٥٠٧١.٩	٢٦٩٨٨.١	٢٦٠٢٢.٦	٢٢٢٤٥.١	١٨٧٠٤.٦	٢١٧٢٨.٢	٢٥٨٢٧	٢٨٤٩٥	٢٦٣٧٦
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	١٢٦٠٥.١	١١٥٩٨.٢	١٣١٧١.٧	١٢٤٧١.٣	٩٠٢٧.٤	٥٧٦٧.٣	٦٧٩٦.٦	٨٩٦١.٨	١١٨٣٨.٩	٨٦٢٢.٢
بتروك خام	٥٦٦٢	٥٢١١	٧٣٠٣.٢	٧٧١٥	٦١٥٨.٢	٣٥٥٧.٩	٣٨٦٧	٤٨٠٠.٨	٤٨٥١.٣	٣٢٤٥
منتجات بترولية	٦٤٧٣.٧	٦٠١٤	٥٧١٩.٨	٤٦٤٠.٩	٢٧٣٣.٧	٢١١٦.٤	٢٧١٣.٥	٤١٧٢.٢	٦٧٠٥.٧	٥٢٣٤.٩
المواد الخام	١٤١٤.٨	١٢٣٣.٤	١٤٥٤.٤	١٤٨٢.٥	١٦٥٥.٣	١٥٤٤.٦	١٨٩١.٥	٢٢٣٥.٦	٢٣٩٤	٢٧٠٣.٨
خضرا طازجة أو مبردة أو مطبوخة	٢٣٣.٩	٤٤١.٩	٤٧٧.٥	٥٢٩.٧	٦٢٥.١	٦٣٥.٩	٤١٥.٩	٥٢٣.٩	٥١٨.٤	٥٦٤.٨
فواكه طازجة أو مجففة	١٧١.٣	١٠٧.٨	١٤٤.٩	١٥٨.٤	٢١٢.٩	٢٢٧.٨	٣٥٢.٨	٤٧٤.٨	٤٨٨.٧	٥١٥.٤
بطاطس للبذار	٢١.٦	٥٣.٥	٩٢.٨	١٥٣.٨	١٣٩.٣	١٧٧.٨	٢٠٢.٩	١٩٨	٢٧١.٢	٣٦٤.٧
القطن الخام	٢٢٠.٩	٦٤	٧٣.٣	٥١.٢	٣٧.٢	١٣.٩	٦٠.٢	٨٤.٨	١١٢.٩	٩١.٨
السلع نصف المصنعة	٢٠٨١.٩	٢٨٩٥.٦	٣٠٦٦	٢٥٩٨.٩	٢٣٨٢.١	٢٧٤٠.٣	٤٠٠٦.٢	٤٢٧٧.٣	٣٦٥٧	٥٢٤٠
ذهب	—	٨٧٢.٥	١٠٢١.٤	٤٨٨.٨	٥٥٧.٤	١١٥٤.٧	١٨٧٠.١	١٧٤٩.٢	١٢٢١.٥	٢٧٨٦.٩
بوليميرات ايثيلين وبروبيلين	—	٢٢٦.١	٤١٠.٨	٤٤٤.٩	٤٤١.٧	٤٤٥.١	٥١٥.٩	٧٠٥.٥	٧٤٥.٣	٤٩٩.٨
مركبات غير عضوية أ و عضوية	٥٨٥.٩	٥٦٢.٥	٥١٧.٦	٥٣٦.٧	٥٤٨.٢	٣٦٠.٧	٥٣٩.٣	٥٨٨.٩	٨٨١.٢	٨٦٦.٧
شحوم وزيوت ودهون نباتية أو حيوانية	١١٤.٤	١٢٣.٦	١١٧.٣	١٠٣	٨٥.٤	١٠٥.٢	١٤٣.٢	١٠٨.٨	١٢٠.٩	٢٠٠.٤

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٣)

السنوات	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠
أنايب وبواسير وخرطوم	—	٥٩.٦	٤٤.٦	٥٤.٦	٦٥	٥٤.٧	٤١.١	٢٥.٧	٢١.٩	١١.٥
حديد صب	٤٥٤.٢	٢٧٠.٧	١٧٢.٢	٣١٨.٤	١٣٨.٦	٨٧.٥	٣٤٨.٦	٣٨٨.١	٢٤٥.٩	٢٠٢.٨
السلع تامة الصنع	١٠٨٥٠.٢	٩٣٣٨.٦	٩٢٩٢	٩٤٦٤.٩	٩١٧٦.٣	٨٦٤٩.٧	٩٠٢٧.٨	١٠٣٥١.٤	١٠٨٠٤.٢	٩٨٠٨.٨
أقمشة منسوجة	٦٢٨	٦١٥.٣	٨١٣.٥	٨٤٩.٣	٧٩٤.٦	٧٦٠.٧	٧٧١.٢	٨٩٥.٥	١٠٠٢.٨	٨٤٨.٣
أجهزة كهربائية	—	١٨٦.٨	١٢٣.٤	٣٥٥.٧	٥٤٤.٢	٦١٢.٧	٤٩٨.٤	٧٤٠.٤	٨٤٨.٢	٤٧٧.٩
ملابس جاهزة	٧٧١.٢	٧٣٩.٣	٧١٧.٨	٧٧٤.٥	٨١٠.٥	٦٩٠.٩	٦٤٩.٨	٧١٨.٢	٧٤٨	٧٩٣
ألبان ومنتجاته وجبن	١٧.١	١٩٥.٤	٢٤١.٧	٢٨٠.٩	٣١٠.٢	٢٨٤.٥	٢٩١.٧	٢٢٨.٣	٢٥٠.٧	٢١٢.١
أسمدة فوسفاتية أو معدنية	١١٣٥.٧	٨٥٣.٩	٨٥٠.١	٧٠٥.١	٣٦٤.٩	٥١٥.٣	٧٨١.٥	٩٨٤.٨	١٠٢٠.٤	٩٦٦.٨
أدوية وأمصال	٤٥٨.١	٣٦٦.٦	٣٨٠.٣	٢٩٠.٥	٢٦٧.٨	٢٢٨.٥	٣٠١.٤	٣٩١.٩	٣٣١.٥	٤٩٩.٧
أسلاك وكابلات	—	٨٣٩.٩	٧٩١.٧	٧٤٥.٥	٧٥٣.١	٥٦٥	٤٥٨.٤	٥٤٢.٩	٥٠٨.٩	٣١٩.٦
سكر قصب أو سكر شوندر(بنجر)	١٣٧.١	٤٧.٩	٨٥.٩	١٧٨.٤	٦٩.٧	١٨٥.١	٢١٠	١٧٨.٧	١٨٤.١	١٦٣.٢
ألمونيوم ومصنوعاته	٣٢٨	٣٠٩.٩	٢١٣.٦	٢٥٠.٩	٢٨٩.٦	١٩٨.٣	٢٨٤.١	٣٤٤.١	٣٩٩.٨	٢٩٤.٨
أجهزة الهاتف والاتصالات	—	٤٣.٦	٤٧.٢	٤٥	٥١.٨	٢١٠.٨	٢٩٧.١	١٠٩.٣	١١٥.٥	٤٤.٦
سيارات ركوب	٢٠٣.٣	٣٦.٩	٣٦.٥	٩٣.١	١٢٠.٩	١٨١.٣	٢١٣.١	٧٨.٢	٨٩.٣	٧١.٦
سجاد وأغطية أرضيات	١٩٨.٤	١٧٠.٢	١٥٩.٥	١٩٠.٨	١٩٣.١	١٦٩.٥	١٨٠.٩	٢٥١.٥	٢١٩.٨	٢٢٢.٣
زجاج ومصنوعاته	٢٧٠.٨	—	—	—	—	—	٢١٢.٩	٢٩٧.٤	٢٧٠.٢	٢٧٣.٢
صابون ومحضرات غوازل عضوية	٣٢٩.٤	—	—	—	—	—	٢٣٨.٨	٢٣٣.٨	٢٨١.٥	٢٢٥.٩
الصادرات الغير موزعة	٤٠.٥	٦.١	٤	٥	٤	٢.٧	٦.٣	٠.٩	٠.٩	١.٢

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (٣-٦)

النصيب النسبي لقيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع

نسبة مئوية

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020 (Q1)	Average
الصادرات إجمالية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ومنتجاتها المعدنية واليوت الوقود	46.69853	46.25976	48.80558	47.92488	40.58152	30.83359	31.28009	34.69935	41.54729	32.68956627	40.13202
خام بقول	20.9762	20.78422	27.06082	29.64731	27.6834	19.02152	17.79715	18.5883	17.02509	12.30285108	21.08869
بقولية منتجات	23.98333	23.98701	17.83411	21.19379	12.289	11.31486	12.48838	16.15441	23.5329	19.84720958	18.2625
الخام المواد	5.241456	4.919452	5.389042	5.696971	7.441189	8.257862	8.705277	8.656058	8.401474	10.25098574	7.295977
مطبوخة أو مودة أو طازجة خضر	0.866537	1.762531	1.769298	2.035538	2.810057	3.399698	1.914102	2.028497	1.819267	2.141340613	2.054687
مجففة أو طازجة فواكه	0.634621	0.429963	0.536903	0.608702	0.957065	1.217882	1.623696	1.838386	1.715038	1.954049136	1.151631
للبنار بطاطس	0.080022	0.213386	0.343855	0.591025	0.626205	0.950568	0.93381	0.76664	0.951746	1.382696391	0.683995
الخام القطن	0.818375	0.255266	0.271601	0.196752	0.167228	0.074313	0.277059	0.328339	0.39621	0.348043676	0.313319
المصنعة نصف السلع	7.712883	11.54918	9.987088	10.70843	14.65041	18.43779	16.56135	12.83383	19.86654534	13.36681	13.36681
ذهب	#VALUE!	3.479992	3.784631	1.878367	2.50572	6.173348	8.606787	6.772757	4.286717	10.56604489	#VALUE!
وبرويلين ايثيلين بوليمرات	#VALUE!	0.901806	1.522152	1.709668	1.985606	2.379629	2.374334	2.731637	2.615547	1.894904459	#VALUE!
عضوية أو عضوية غير مركبات	2.170603	2.243548	1.917882	2.062438	2.464363	1.928403	2.482028	2.280172	3.092472	3.285941765	2.392785
حيوانية أو نباتية ودهون وزوت شحوم	0.423821	0.492982	0.434636	0.39581	0.383905	0.562428	0.659051	0.421265	0.424285	0.75978162	0.495797
وخرطوم وواسع أنابيب	#VALUE!	0.237716	0.165258	0.209818	0.292199	0.292441	0.189155	0.099508	0.076856	0.043600243	#VALUE!
صن حديد	1.68269	1.079695	0.638059	1.223552	0.623059	0.467799	1.604367	1.502691	0.862958	0.768880801	1.045375
الصنع تامة السلع	40.19709	37.24728	34.42999	36.37185	41.25088	46.2437	41.54877	40.07976	37.91613	37.18835305	39.24738
مذسوجة أقمشة	2.326572	2.454142	3.014291	3.263702	3.572023	4.066914	3.549305	3.467302	3.519214	3.216181377	3.244965
كهربائية أجهزة	#VALUE!	0.745057	0.457239	1.366889	2.446381	3.275665	2.293793	2.866767	2.976663	1.811874431	#VALUE!
جهاز ملايس	2.85709	2.948719	2.659691	2.976259	3.643499	3.693744	2.990584	2.780811	2.625022	3.00652108	3.018194
وجين ومنتجاته البان	0.063351	0.779359	0.89558	1.079446	1.394464	1.521016	1.342495	0.883959	0.879803	0.804140127	0.964361
معدنية أو فوسفاتية أسمدة	4.207465	3.405805	3.149907	2.709568	1.640361	2.754937	3.596708	3.813064	3.580979	3.665453443	3.252425
وأصصال أدوية	1.697138	1.462195	1.40914	1.116337	1.203861	1.221625	1.387137	1.517404	1.163362	1.894525326	1.407272
وكبيلات أسلاك	#VALUE!	3.349965	2.933515	2.864818	3.385465	3.020647	2.109701	2.102064	1.785927	1.211707613	#VALUE!
شودر سكر أو قصب سكر (بنجر)	0.507919	0.191051	0.318288	0.685558	0.313327	0.989596	0.966486	0.691912	0.646078	0.618744313	0.592896
ومصنوعاته المونيوم	1.215152	1.236045	0.79146	0.964162	1.30186	1.060167	1.307517	1.332327	1.403053	1.117682742	1.172943
والاتصالات الهاتفية أجهزة	#VALUE!	0.1739	0.174892	0.172927	0.23286	1.126995	1.367348	0.423201	0.405334	0.169093115	#VALUE!
ركوب سيارات	0.753172	0.147177	0.135245	0.357766	0.54349	0.96928	0.980753	0.302784	0.313388	0.271458902	0.477451
أرضيات وأغطية سجاد	0.735019	0.678848	0.591001	0.733209	0.868056	0.906194	0.832559	0.973787	0.771363	0.842811647	0.793285
ومصنوعاته زجاج	1.003242	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	0.979833	1.151508	0.948237	1.035790112	#VALUE!
عضوية غواصين ومضخات صابون	1.220339	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	1.099033	0.905254	0.987893	0.856460419	#VALUE!
موزعة الغي الصادرات	0.150042	0.02433	0.014821	0.019214	0.017981	0.014435	0.028995	0.003485	0.003158	0.004549591	0.028101

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

٣-٣-٤ التوزيع السلعي والقطاعي للمدفوعات عن الواردات وفقا لدرجة الاستخدام:

أولاً: التوزيع السلعي للمدفوعات عن الواردات وفقاً لدرجة الاستخدام

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٪ تقريباً لتبلغ نحو ٦٢.٨٤١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك مقارنة ٥٤.٠٩٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك محصلة لارتفاع الواردات البترولية بنحو ٢ مليار دولار لتصل إلى نحو ٨.٩ مليار دولار، وارتفاع الواردات غير البترولية لتصل إلى نحو ٤٣.٣٦٥.٣ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠، نتيجة لارتفاع (السلع الوسيطة) بنحو ٤ مليار دولار في نهاية فترة الدراسة، وارتفاع متوسط واردات المنتجات البترولية بقيمة ١.٥ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠.

و فيما يلي عرض تفصيلي للمدفوعات عن الواردات البترولية وغير البترولية:

- متوسط المدفوعات عن الواردات البترولية بلغت ٢١.٤ ٪ من إجمالي الواردات

أولاً: انخفضت الواردات البترولية خلال فترة العرض بمعدل ٦.٦ ٪ لتقتصر على نحو ١٢.٨٧١ مليار دولار، وجاء ذلك محصلة لانخفاض الواردات من المنتجات البترولية بنحو ٢.٣١٣ مليار دولار لتقتصر على نحو ٨.٩١٤ مليار دولار (لانخفاض الكميات المستوردة من كافة المنتجات، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي)، وارتفاع الواردات من البترول الخام بنحو ١.٩٥٢ مليار دولار لتبلغ نحو ٤.٣ مليار دولار، تأثراً بارتفاع الأسعار العالمية بالرغم من انخفاض الكميات المستوردة.

ثانياً: المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية (٨٩.٨٪) من إجمالي الواردات

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ١١.٨ ٪ لتبلغ نحو ٨٩.٨ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع معدل نمو الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ٤.١ ٪ ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل -٠.٥٧ ٪ ومجموعة المواد الخام بمعدل -٠.٧٩ ٪ ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٢ ٪ .

أ- السلع الاستهلاكية: ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بنحو

١.٧١٨ مليار دولار لتصل في المتوسط إلى نحو ١٣.٩٩١.٩٦ مليار دولار خلال فترة

العرض، وذلك نتيجة لارتفاع كل من الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنحو ٧٣١ مليون دولار لتصل الى نحو ٣.٥٩٦ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع الاستهلاكية المعمرة من أهمها: سيارات الركوب بنحو ٢٠٦ مليون دولار.

رتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة بنحو ٩٨٧ مليون دولار لتصل الى نحو ١٠.٣٩٥ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع متوسط الواردات من بعض السلع الاستهلاكية غير المعمرة من أهمها الأدوية بنحو ١٤٩٣ مليون دولار، والأقمشة المنسوجة بنحو ٦٥٣ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١.

ب- **السلع الوسيطة**: ارتفع المتوسط العام للمدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١ بنحو ١.٨٤ مليار دولار لتصل إلى نحو ١٧.٣٣ مليار دولار خلال فترة العرض، يرجع ذلك لارتفاع المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: منتجات بوليمرات بروبيلين بنحو ١.٣٣ مليار دولار لتصل في نهاية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ لنحو ٢.٧٢٤ مليار دولار.

ج - **السلع الاستثمارية**: بلغ المتوسط العام عن مدفوعات السلع الاستثمارية نحو ٩.٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة ١٠.٤١٩ في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويرجع ذلك لتناقص المدفوعات عن واردات السلع الاستثمارية الآتية: أجهزة للهاتف والاتصالات، مضخات سواحل وهواء، الآلات ومعالجة المعلومات (كمبيوتر).

د - **المواد الخام**: انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة المواد الخام بنحو ٧٧٢.٤ مليون دولار لتصل الى نحو ٧.٠٠٦ مليار دولار خلال فترة العرض، ويرجع ذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: القمح بنحو ٣٧٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

ثانيًا: التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات وفقًا لدرجة الاستخدام:

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للواردات خلال فترة العرض، فقد قام القطاع الخاص باستيراد ٦٠.٨% من إجمالي الواردات، واقتصرت مساهمة القطاع العام على ٣٠.١% والقطاع الاستثمار ٩.١% خلال فترة الدراسة.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (٧-٣)

قيم الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	المتوسط العام
إجمالي الواردات ***	٥٤٠٩٥.٥	٥٩٢١٠.٩	٥٧٦٨٢.٨	٦٠١٨١.٩	٦١٣٠٥.٥	٥٧٣٨٧.٧	٥٩٠٠.٣	٦٣١٠.٣	٦٦٥٢٩.٤	٦٢٨٤١	٦٠١٣٤.٠٧
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، منها :	٧٥٥٣.٣	٩٨٧٢.١	٩٥٣٣.١	١١٣٩٧.٥	١٢٧٢٦.٣	٩٥٣٦.٩	١٢٣٦٧.٧	١٣٠٠٧.٧	١٢١١٠.٣	٩٣٤٤	١٠٧٤٤.٨٩
منتجات بترولية x	٦٩٢٨	٩٧٢٣.٦	٩٤٥٩.٢	١١١٥٣.٩	٩٨٣٠.٦	٨٣٨٢.٩	١٠١١٦.٦	٩٩٥٥.٤	٨٩٨١.١	٤٦١٤.٨	٨٩١٤.٦١
فحم بأنواعه	١٨٥.٧	٥١.٩	٣١.٢	١٣٣.٤	٢٤٩٢.٤	٩١٠.٧	١٨٩٨.٩	٢٥٣٤.٤	٢٥٦٧.٨	—	١٢٠٠.٧١١
المواد الخام ، منها :	٧٧٧٨.٩	٨١٠١.٤	٨٢٦٤.٩	٨٠١٢.٦	٧٤٦١.٨	٥٤١٩.٧	٦١٩١.٧	٥٩٢٦.٨	٦١٢٩.٣	٦٧٧٨.٢	٧٠٠٦.٥٣
بتترول خام	٢٣٣٤	٢٠٥٠.٩	٢٦٦٥	٢٠٩٣	٢٥٢٧.٤	٨٣٨٢.٩	١٠١١٦.٦	٢٥٣٤	٢٥٣٤.٤	٤٢٨٦.٣	٣٩٥٢.٤٥
قمح	٢٤٦٠.٧	٢٢٧٣.٦	٢٠٠٩	٢٢٣٢.٥	٢٠٤٥.١	١٧٢٣.٥	٢١٧٧.١	١٥٧٠.٩	٢١٢٦.٦	٢٢١٩	٢٠٨٣.٨
خامات حديد	٤٨٠.٧	٧٩٠.١	٦٩٠.٣	٦٣٢.٦	٥٤٧.٢	٣٨٨.٩	٦٤٠.٣	٤٩٥.٣	٤١٢.٢	٣٦١.٦	٥٤٣.٩٢
ذرة	٨٢١.٨	١٤٢١.٩	١١٥٦.٢	١٢٥٧.٧	١٣١١.٧	١٣٣٤.١	١٤٣٧.٤	١٥٧٣.١	١٤٠٣.٦	١٥٤٣.١	١٣٢٦.٠٦
تبغ	٥٧٩.٩	٥٢٤	٤١٢.٥	٣١١	٠	٠	٠	٣٢٤.٥	٠	٠	٢١٥.١٩
سكر قصب خام	٢٩١.٣	٨٠٢.٢	٤٩٤.٧	٤٩٤.٢	٣٤٤.٧	٢٣٥.١	١١٧.٦	٦٨.١	١١٠	٢٧٣.٣	٣٢٣.١٢
قطن	١٠٨.٤	٥١.٨	٥١.٣	١١٧.٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢.٩٣
السلع الوسيطة ، منها :	١٥٨٠.٤.٩	١٦٤١٥.٢	١٥٩٨٤.٨	١٧٩١٨.٣	١٥٧٨٣.٥	١٥٣٢٣	١٥٧٤٩.٧	١٩٧٦٦.٨	٢٠٩٦٧.٦	١٩٦٨١	١٧٣٣٩.٤٨
قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات	١٩٦١.٨	١٦١٥.٧	١٨٢٨.٧	١٧٨٢.٥	١٨٤٦.٣	١٤٥٢.٩	١٢٨٠	١٢٨٠.٥	١٧٦٥.٢	١٦٢٨.٦	١٦٤٤.٢٢
بوليميرات بروبيلين	١٥٨٠.٤.٩	١١٠٨.٩	١١٨١.٦	١٤٠٧.٣	١٣٣١.٤	١١٤٩	١٢٢٧.٦	١٤١٠.٢	١٣٩٩.٨	١٢٢٦	٢٧٢٤.٦٧
منتجات كيميائية عضوية وغير عضوية	١٦٩١.٤	١٥٣٣.٧	١٩٧٥.٣	١٨٢٦.٦	١٧٧٣.٤	١٦٥٥.٢	١٥٢٤.٣	١٥٤٦.٨	١٦٩٤.٦	١٤٧٦.٨	١٦٦٩.٨١
قطع غيار واجزاء الات والجهاز	١٦٩١.٤	١٥٩٣.٦	١٧٥٩.٩	١٧٨٢.٥	١٥٤٩	١٥٩٩.٥	١٠٢٨.٤	١٢٩٣.٧	١٣٨٥.٥	١١٤٣.٢	١٤٨٢.٦٧

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنوات	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	المتوسط العام
محضرات صيدلية وشاش وامصال	١٩٢.٥	١١٤٨.٨	٩٥١.٧	١١٨٧.٩	١٤٢٩.٦	١٤٠٢.٥	١١٦٥.٩	١٠٧٢.٩	١١٤١.٨	١٤٧١.١	١١١٦.٤٧
أقمشة منسوجة	٢٨٨.٤	١٠٠٧.٤	٧٧٤.٢	٥٧٩.١	١٢٣٩.٤	١٠٠٣.٢	٨٨٦.٦	١٠٩٨.٦	١٢٨٩.٥	١٢٤٤.٥	٩٤١.٠٩
ملابس جاهزة	٨٨٦.٧	٩٩٤	٩٦٢.١	١١٨٥.٨	٨٨٧.٣	٦٢١.١	٣٥٤.٨	٣٠٠.٩	٣٧٦.٨	٤٧٩.٣	٧٠٤.٨٨
ألبان ومنتجاته	٩٤٠.٨.٧	٣٢٨.٧	٥٤٨.٣	٢٧٣.٩	٢٣٠.١	٣٤٣.٩	٥١٩.٢	٥٧٢.٨	٥٥٤.٣	٦٤٠.٧	١٣٤٢.٠٦
خيوط	٤٧٣.٢	٣٨٣.٣	٣٤٢.٧	٤٤١.٧	٤٢٤.٢	٣٧٨.٧	٣٦٧.٦	٣١٤.٩	٢١٣.١	٣٤٣.٥	٣٦٨.٢٩
شاي	٥٥.٣	١٨٠.٢	٢٣٩.٦	٢٣٩.٩	٢٠٩.٨	٢٣٧.٩	١٩٦.٤	٢٤٣.٤	٢١٨.١	١٨٢.٩	٢٠٠.٣٥
صابون ومحضرات غوازل عضوية	١٨٨٩.٢	٣٢٣.٦	١٣٢.٩	١٣٦.٦	١٧١.١	٣١٦.٨	٢٩٢.١	٢٦٤	٢٠٩.٨	٣٣٦.١	٤٠٧.٢٢
محضرات لحوم	٣١.٣	٤٢٣.٥	٣٤٣.٨	٤١٢.١	٣٠٢.١	٣٩٦	١٣٠.٧	١٢٦.٤	١٦٤.٨	٢٠٨.٨	٢٥٣.٩٥
أصناف لنقل أو تعبئة البضائع	٧٨٩.٣	١٢٩.٢	١٩٤.٢	٣٠٠.٩	٠.٦	٣.٨	١٤٠.٣	١٥٢.٧	١٢١.١	٤٥.٥	١٨٧.٧٦
أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة	٥٤٣.٨	١٩٠.١	٢٦١.٢	٣٠١.٩	٤٠١.٣	٣٨٥.٧	٣٣٨.٧	٣٧٦.٤	٤٧٣.٦	٤٣٣.٢	٣٧٠.٥٩
الواردات غير الموزعة	٢٦٤.٨	١٠٣١.٩	١١٢٤.٥	٧٦٠.٤	١٣٧٥.٩	٢٨٢٣.١	٣٢٥٣.٥	٢٤٨٧.٢	١٨٢٠.٩	١٩٢.٧	١٥١٣.٤٩

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (٣-٨)

قيمة الحصيلة النسبية لواردات السلع إلي إجمالي حصيلة الواردات خلال السنة الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٩-٢٠١١/٢٠١٠)

نسبة مئوية

السنوات	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	المتوسط العام
إجمالي الواردات ***	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، منها:	١٣.٩٦٢٩	١٦.٦٧٢٧٧	١٦.٥٢٦٧٦	١٨.٩٣٨٤٢	٢٠.٧٥٨٨٢	١٦.٦١٨٣٧	٢٠.٩٦١١٤	٢٠.٦١٣٤٤	١٨.٢٠٢٩٣	١٤.٨٦٩٢٧	١٧.٨١٢٤٨٣
منتجات بترولية x	١٢.٨٠٦٩٨	١٦.٤٢١٩٨	١٦.٣٩٨٦٥	١٨.٥٣٣٦٥	١٦.٠٣٥٤٣	١٤.٦٠٧٤٩	١٧.١٤٥٩١	١٥.٧٧٦٤٣	١٣.٤٩٩٤٥	٧.٣٤٣٦١٣	١٤.٨٥٦٩٥٦
فحم بأتواعة	٠.٣٤٣٢٨٢	٠.٠٨٧٦٥٣	٠.٠٥٤٠٨٩	٠.٢٢١٦٦١	٠.٦٥٥٤١	١.٥٨٦٩٢٥	٣.٢١٨٣١١	٤.٠١٦٢٩١	٣.٨٥٩٦٤٧	#VALUE!	#VALUE!
المواد الخام ، منها :	١٤.٣٧٩٩٤	١٣.٦٨٢٢٨	١٤.٣٢٨١٩	١٣.٣١٣٩٧	١٢.١٧١٥	٩.٤٤٤٠١	١٠.٤٩٣٨٧	٩.٣٩٢٢٦٣	٩.٢١٢٩١٩	١٠.٧٨٦٢٧	١١.٧٢٠٥٢١
بتروك خام	٤.٣١٤٥٩٢	٣.٤٦٣٧٢	٤.٦٢٠٠٩٥	٣.٤٧٧٧٩	٤.١٢٢٦٣٢	١٤.٦٠٧٤٩	١٧.١٤٥٩١	٤.٠١٥٦٥٧	٣.٨٠٩٤٤٤	٦.٨٢٠٨٦٥	٦.٦٣٩٨١٨٨
قمح	٤.٥٤٨٨٠٧	٣.٨٣٩٨٣٤	٣.٤٨٢٨٤١	٣.٧٠٩٥٨٧	٣.٣٥٩١٦	٣.٠٠٣٢٥٧	٣.٦٨٩٨١٢	٢.٤٨٩٤٢٢	٣.١٩٦٤٨٢	٣.٥٣١١٣٤	٣.٤٨٢٧٠٩١
خامات حديد	٠.٨٨٨٦١٤	١.٣٣٤٣٨٣	١.١٩٦٧١٧	١.٠٥١١٤٧	٠.٨٩٢٥٧٩	٠.٦٧٧٦٧١	١.٠٨٥١٩٩	٠.٧٨٤٩٠٧	٠.٦١٩٥٧٦	٠.٥٧٥٤٢١	٠.٩١٠٦٢١٣
ذرة	١.٥١٩١٦٥	٢.٤٠١٤١٦	٢.٠٠٤٤١	٢.٠٨٩٨٣١	٢.١٣٩٦١٢	٢.٣٢٤٧١٤	٢.٤٣٦١٤٧	٢.٤٩٢٩٠٨	٢.١٠٩٧٤٤	٢.٤٥٥٥٦٢	٢.١٩٧٣٥١١
تبغ	١.٠٧١٩٩٣	٠.٨٨٤٩٧٢	٠.٧١٥١١٨	٠.٥١٦٧٦٧	٠	٠	٠	٠.٥١٤٢٣٩	٠	٠	٠.٣٧٠٣٠٨٨
سكر قصب خام	٠.٥٣٨٤٩٢	١.٣٥٤٨١٨	٠.٨٥٧٦٢١	٠.٨٢١١٧٧	٠.٥٦٢٢٦٦	٠.٤٠٩٦٧	٠.١٩٩٣١٢	٠.١٠٧٩١٩	٠.١٦٥٣٤	٠.٤٣٤٩٠٧	٠.٥٤٥١٥٢٣
قطن	٠.٢٠٠٣٨٦	٠.٠٨٧٤٨٤	٠.٠٨٨٩٣٥	٠.١٩٥٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٠٥٧٢٥٤٥
السلع الوسيطة ، منها :	٢٩.٢١٦٦٦	٢٧.٧٢٣٢٧	٢٧.٧١١٥٥	٢٩.٧٧٣٥٧	٢٥.٧٤٥٦٥	٢٦.٧٠٠٨٤	٢٦.٦٩٣٠٥	٣١.٣٢٤٦٦	٣١.٥١٦٢٩	٣١.٣١٨٧٣	٢٨.٧٧٢٤٢٨
قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات	٣.٦٢٦٥٤٩	٢.٧٢٨٧٢١	٣.١٧٠٢٦٩	٢.٩٦١٨٥٤	٣.٠١١٦٣٨	٢.٥٣١٧٢٧	٢.١٦٩٣٨١	٢.٠٢٩٢٢٢	٢.٦٥٣٢٦٣	٢.٥٩١٦٢	٢.٧٤٧٤٢٤٥
بوليميرات بروبيلين	٢٩.٢١٦٦٦	١.٨٧٢٧٩٧	٢.٠٤٨٤٤٤	٢.٣٣٨٤١١	٢.١٧١٧٤٦	٢.٠٠٢١٧١	٢.٠٨٠٥٧٢	٢.٢٣٤٧٥٩	٢.١٠٤٠٣٢	١.٩٥٠٩٥٦	٤.٨٠٢٠٥٥٢
منتجات كيمائية عضوية وغير عضوية	٣.١٢٦٦٩٣	٢.٥٩٠٢٣٣	٣.٤٢٤٤١٨	٣.٠٣٥١٣٢	٢.٨٩٢٧٢٦	٢.٨٨٤٢٤٢	٢.٥٨٣٤٢٨	٢.٤٥١٢٣١	٢.٥٤٧١٤٥	٢.٣٥٠٠٥٨	٢.٧٨٨٥٣٠٣
قطع غيار واجزاء الات واجهزة	٣.١٢٦٦٩٣	٢.٦٩١٣٩٦	٣.٠٥٠٩٩٦	٢.٩٦١٨٥٤	٢.٥٢٦٦٩	٢.٧٨٧١٨٣	١.٧٤٢٩٦٢	٢.٠٥٠١٤	٢.٠٨٢٥٣٨	١.٨١٩١٩٤	٢.٤٨٣٩٦٤٧

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢.٠٩٤١٤٤٢	٢.٠٥٩٦٤٣	١.٥٩٠٤٢ ٥	١.٦٤٧١٤٨	١.٩٣١٠٨٨	١.٥٠٣٤٥٨	١.٣٩٤٩٨١	٢.٣٤٩٠٤٥	٢.٦٥٨٨٥٢	٣.٠٣٩٤٧٤	٢.٧٦٧٣٢٨	شحوم ودهون وزيت نباتية او حيوانية
١.٣٧٢٤٦٥١	٠.٩٥١٩٢٦	٠.٧٢٠٥٨ ٤	٠.٧٤٣٢٢٩	٠.٨٥٣٥١٦	١.٧٠٩٠٧٧	١.٦٢٩٢١٨	١.٥٩٩٣١٨	١.٧٩٦٨٩٦	١.٨١٧٤٠٢	١.٩٠٣٤٨٦	ورق وورق مقوى
٠.١٦٥٣٤٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٣٢٦٣٤٤	٠.٣٠٥٤٦٤	٠.٤٩٤٨٤١	٠.٥٢٦٨٤٦	أسمدة
٠.١١٩٦٧٤٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٢١٦٥١	٠.٠٤٤٧٢٧	٠.١٥٥٠٣٩	٠.٧٨٠٤٧٢	أسمنت
١.٠٥٢٥١٥٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣.١٢٤٦٩٤	٢.٧٣٨٥٩٨	٢.٣٤٦٦٩٦	٢.٣١٥١٦٥	لدائن ومصنوعاتها
٣.٢٣٥٩١٥١	٠	٠	٤.٤٨٧٩٠١	٢.٩٦٨٦٦٣	٢.٨١١٥٧٨	٣.٣٨٩٩٠٨	٤.٦٠٨٨٦١	٤.٠١٣٥٠١	٤.٧٩٦٤١٤	٥.٢٨٢٣٢٥	مصنوعات من حديد وصلب
#VALUE!	٠	٠	١.٧٧٢٨١٦	١.٣٢٥٣٥٦	١.٧٢٧٠٢٥	#VALUE!	٢.٢٢٣٥٩٢	١.٩٤٢٥٢	١.٨٣٩٦٩٥	١.٧٥٤٣٠٥	خشب ومصنوعاته
١٥.٥٢٢٥١٣	١٤.٤٠٧٣١	١٥.٨٦٦٥ ٢	١٤.١٤٧٦٦	١٤.٩٢٥	١٦.٧٩٥٩٣	١٤.٤٧٧٩٨	١٤.٥٩٨٤١	١٧.٠٥١٣٦	١٣.٦٩٣٠٩	١٩.٢٦١٨٦	السلع الإستثمارية ، منها :
١.٧٢٠٠٤٢٤	٠.٦٤٨١٤٤	٠.٦٤١٩٧ ٢	٠.٥٨٠٧٩٦	٠.٨٣٨٩٤	١.٩٨٢٦٥٥	٢.٠٣٢٧٧	١.٧٢٤٤٣٩	١.٦٩٢٣٥٩	١.٧٧٦٠٢٤	٥.٢٨٢٣٢٥	أجهزة للهاتف والاتصالات
١.٤١٣٨٨	٠.٧١٣٥٤٧	٠.٩٦٦١٨ ٩	٠.٧٠٤٧٢١	١.٠٤٠٧٩٥	١.٤٣٩٥٠٧	١.٤٦٩٥٢٦	١.٥٦٩٠٧٦	١.٧٩٧٧٦٣	١.١١٣٨١٥	٠.٥٩٨٩٤١	مضخات سائل وهواء
١.٣٠٣٦١٩١	١.٢٥٦٥٠٥	١.٢٣١٤٨ ٦	٠.٧٠٨٥٢٤	٠.٩٠٣٦٨٣	٠.٧٩٦٥١٢	٠.٩٣٧٧٦٣	١.٠٢٤٧٢٧	١.٢٢٦٣٦٢	١.٣٢٤٠٨١	٣.٦٢٦٥٤٩	الات لمعالجة المعلومات (كمبيوتر)
٠.٩٤٩٥٨٦٧	٠.٢٠٩٢٥٨	٠.٢٢٢٤٥ ٨	٠.٢٣٢٧٩٤	٠.٢٦٣٥٤٦	١.٤٦٥٢٩٧	١.٤٥١٧٤٦	١.١٩٢٨٨٤	١.٥٦٦٨٤٥	٢.١١٢٧٨٧	٠.٧٧٨٢٥٣	روافع واوناش
٢٣.٢٦٩٢٤٩	٢٦.٨٧٨٩٥	٢٢.٤٦٤٣ ٥	٢٠.٥٩١٥٧	٢١.٤١٢٨١	٢٥.٥٢١٥	٢٤.٧١١٣٢	٢٢.١١١٨	٢٢.٤٣٢٦٨	٢٣.٨٧٨٣٧	٢٢.٦٨٩١٣	السلع الإستهلاكية
٥.٩٦٧٨٢٥٨	٧.٨٧٠١٨	٥.٦٩٣٥٧ ٣	٤.٣٦٦٠٣٦	٤.٦٨٥٣٥٥	٦.٦٧٧٣٨٩	٨.٨٢٩٠٦١	٥.٩٥٩٢٦٧	٥.٥٥١٢٢٢	٤.٧٤٩٨٠١	٥.٢٩٦٣٧٤	أ- السلع المعمرة ، منها :
١.٩٤٣٨٩١٥	٢.٨٧٨٦٩٤	١.٩٠٤٢٧ ١	١.٢١١٠٣٦	١.٤٥٣٤٨٥	٢.٦٢٥٦٥	٢.٦٢٣٤١٩	١.٨٨٦٧٨	١.٨١٣٨٨٦	١.٢٥٨٥٥٢	١.٧٨٣١٤٣	سيارات ركوب
٠.٧٧٢٦٠٧٢	٠.٥٦١٢٥٨	٠.٤٤٦٨٧	٠.٥١٢٠٢	٠.٧٨٩٤٥١	١.٠٠٦٨٣٦	١.٠٨٩٩٥١	٠.٩٣٩٣١٩	١.١٠٢٩٢٨	١.٢٠٣٤٩٥	٠.٠٧٣٩٤٣	اجهزة كهربائية للاستعمال المنزلى
٠.٦٧٩٦١٠٦	٠.٨٨١١١٣	٠.٧٦٠١١ ٥	٠.٤١٠٥٩٩	٠.٥٢٠٦٥١	١.٠١١٥٤١	٠.٥٤١٥٥	٠.٤٧٩٣٨	٠.٥٨٢٨٤٣	٠.٢٣٤٠٧٩	١.٣٧٤٢٣٦	تليفزيونات
١٧.٣٠١٥٣٥	١٩.٠٠٩٨٨	١٦.٧٧٠٧ ٨	١٦.٢٢٥٥٤	١٦.٧٢٧٤٥	١٨.٨٤٤١١	١٥.٨٨٢٢٦	١٦.١٥٢٥٣	١٦.٨٨١٤٦	١٩.١٢٨٥٧	١٧.٣٩٢٧٦	ب- السلع غير المعمرة ، منها
٤.٧٣٢٦٠٥٢	٢.٦٩٥٠٥٦	٢.٦٠٥٦١ ٥	٢.١٠٧٠٣١	٢.٥٧٦٨١٨	٢.٤٩٠٤٢٩	٢.٣٧٠٤٢٤	٣.٧٤٩٩٦٥	٣.٨٥٢٧٩٥	٢.١٨٨٧٨٦	٢٢.٦٨٩١٣	منتجات صيدلية
١.٩٧٦٠٢٩٤	١.٣٧١٨٧٥	١.٣٣٢٩٤ ٥	١.٨١٠٢١٥	١.٥٩٠٥٩٧	١.٧٣٧١٣٢	١.٦٧٢٤٤٤	١.٧٦٨٦٣٨	١.٦٩٨٢٥٣	١.٤٨١٨٢٢	٥.٢٩٦٣٧٤	لحوم وأحشاء وأطراف
١.٨٤٢٩٠٦	٢.٣٤٠٩٨٨	١.٧١٦٢٣ ٤	١.٧٠٠٢٣٦	١.٩٧٦٠٠١	٢.٤٤٣٩٠٣	٢.٣٣١٩٢٨	١.٩٧٣٨٤٩	١.٦٤٩٨٨٥	١.٩٤٠١٨٣	٠.٣٥٥٨٥٢	محضرات صيدلية وشاش وامصال
١.٥٤٧٠٩٤٧	١.٩٨٠٣٩٥	١.٩٣٨٢٤ ١	١.٧٤٠٩٦٣	١.٥٠٢٦٣٥	١.٧٤٨١١	٢.٠٢١٦٧٨	٠.٩٦٢٢٤٩	١.٣٤٢١٦٨	١.٧٠١٣٧٦	٠.٥٣٣١٣١	أقمشة منسوجة

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

١.١٨٩٣٠٣٧	٠.٧٦٢٧١٩	٠.٥٦٦٣٦ _٦	٠.٤٧٦٨٣٩	٠.٦٠١٣٢٥	١.٠٨٢٢٨٨	١.٤٤٧٣٤٢	١.٩٧٠٣٦	١.٦٦٧٩١٥	١.٦٧٨٧٤٥	١.٦٣٩١٣٨	ملابس جاهزة
٢.٣٩٦٨٥٤٨	١.٠١٩٥٥٧	٠.٨٣٣١٦ _٥	٠.٩٠٧٧٢٢	٠.٨٧٩٩٥٥	٠.٥٩٩٢٥٧	٠.٣٧٥٣٣٣	٠.٤٥٥١٢	٠.٩٥٠٥٤٣	٠.٥٥٥١٣٤	١٧.٣٩٢٧٦	ألبان ومنتجاته
٠.٦١٩٠٩٦٣	٠.٥٤٦٦١٨	٠.٣٢٠٣١	٠.٤٩٩٠٢٥	٠.٦٢٣٠١٩	٠.٦٥٩٨٩٨	٠.٦٩١٩٤٤	٠.٧٣٣٩٤٢	٠.٥٩٤١١١	٠.٦٤٧٣٤٧	٠.٨٧٤٧٤٩	خيوط
٠.٣٣١٤٧٩٢	٠.٢٩١٠٥٢	٠.٣٢٧٨٢ _٥	٠.٣٨٥٧١٩	٠.٣٣٢٨٦٤	٠.٤١٤٥٤٩	٠.٣٤٢٢٢١	٠.٣٩٨٦٢٥	٠.٤١٥٣٧٥	٠.٣٠٤٣٣٦	٠.١٠٢٢٢٧	شاي
٠.٧٠٩٠٩٨٣	٠.٥٣٤٨٤٢	٠.٣١٥٣٤ _٩	٠.٤١٨٣٦٤	٠.٤٩٥٠٦	٠.٥٥٢٠٣٥	٠.٢٧٩٠٩٤	٠.٢٢٦٩٧٩	٠.٢٣٠٣٩٨	٠.٥٤٦٥٢١	٣.٤٩٢٣٤٢	صابون ومحضرات غوازل عضوية
٠.٤٢٣٨٤٩٦	٠.٣٣٢٢٦٧	٠.٢٤٧٧١	٠.٢٠٠٣٠٧	٠.٢٢١٥١٤	٠.٦٩٠٠٤٣	٠.٤٩٢٧٧٨	٠.٦٨٤٧٥٧	٠.٥٩٦٠١٨	٠.٧١٥٢٤	٠.٥٧٨٦١	محضرات لحوم
٠.٣٢٥٥٧٤٢	٠.٠٧٢٤٠٥	٠.١٨٢٠٢ _٥	٠.٢٤١٩٨٥	٠.٢٣٧٧٨٥	٠.٠٠٦٦٢٢	٠.٠٠٠٩٧٩	٠.٤٩٩٩٨٤	٠.٣٣٦٦٦٩	٠.٢١٨٢٠٣	١.٤٥٩٠٨٦	أصناف لنقل أو تعبئة البضائع
٠.٦١٧٩٢١٦	٠.٦٨٩٣٥٩	٠.٧١١٨٦ _٦	٠.٥٩٦٤٨٥	٠.٥٧٤٠٣٩	٠.٦٧٢٠٩٥	٠.٦٥٥٥٩١	٠.٥٠١٦٤٦	٠.٤٥٢٨٢١	٠.٣٢١٠٥٦	١.٠٠٥٢٥٩	أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة
٢.٥١٠٨١٤٧	٠.٣٠٦٦٤٧	٢.٧٣٦٩٨ _٥	٣.٩٤١٤٩٢	٥.٥١٤١٢٦	٤.٩١٩٣٤٧	٢.٢٤٤٣٣٤	١.٢٦٣٥٠٣	١.٩٤٩٤٥٥	١.٧٤٢٧٥٣	٠.٤٨٩٥٠٥	الواردات غير الموزعة

المصدر: البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة ، متاح على الموقع الإلكتروني www.cbe.org.eg

جدول رقم (٣-٩)

معدل النمو السنوي في قيمة الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٢٠/٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	المتوسط العام
إجمالي الواردات ***	٩.٤٥٦	-٢.٥٨٠	٤.٣٣٢	١.٨٦٧٠	-٦.٣٩٠	٢.٨١٤	٦.٩٤٨	٥.٤٢٩٨	-٥.٥٤٤٠	١.٨١٤
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، منها :	٣٠.٦٩٩١٦٤٦	-٣.٤٣٣٩١٩٨	١٩.٥٥٧١٢٢	١١.٦٥٨٦٩٧١	-٢٥.٠٦١٤٨٧	٢٩.٦٨٢٦٠١٣	٥.١٧٤٧٦٩٧٦	-٦.٨٩٨٩٩٠٦	-٢٢.٨٤٢٥٣٩	٤.٢٨١٧١٣
منتجات بترولية x	٤٠.٣٥٢١٩٤	-٢.٧١٩١٥٧٥	١٧.٩١٥٨٩١٤	-١١.٨٦٤٠١٢	-١٤.٧٢٦٤٦٦	٢٠.٦٨١٣٨٧١	-١.٥٩٣٤٢٠٧	-٩.٧٨٦٦٤٨٥	-٤٨.٦١٦٥٣	-١.١٥٠٧٥
فحم بأنواعه	-٧٢.٠٥١٦٩٦	-٣٩.٨٨٤٣٩٣	٣٢٧.٥٦٤١٠٣	١٧٦٨.٣٦٥٨٢	-٦٣.٤٦٠٩٢١	١٠٨.٥٠٩٩٣٧	٣٣.٤٦٦٧٤٣٩	١.٣١٧٨٦٦١٦	#VALUE!	#VALUE!
المواد الخام ، منها :	٤.١٤٥٨٣.٣٩	٢.٠١٨١٦٩٧	-٣.٠٥٢٦٦٨٥	-٦.٨٧٤١٧٣٢	-٢٧.٣٦٧٣٩١	١٤.٢٤٤٣٣٠٩	-٤.٢٧٨٣٠٨١	٣.٤١٦٦٨٣٥٤	١٠.٥٨٦٨٥٣٣١	-٠.٧٩٥٦٣
بترول خام	-١٢.١٢٩٣٩٢	٢٩.٩٤٢٩٥١٩	-٢١.٤٦٣٤١٥	٢٠.٧٥٤٨٩٧٣	٢٣١.٦٨٠٧٧٩	٢٠.٦٨١٣٨٧١	-٧٤.٩٥٢٠٥٩	٠.١٥٧٨٥٣٢	٦٩.١٢٤٨٤٢١٧	٢٩.٢٩٥٠٩
قمح	-٧.٦٠٣٥٢٧٥	-١١.٦٣٧٩٣١	١١.١٢٤٩٣٧٨	-٨.٣٩٤١٧٦٩	-١٥.٧٢٥٣٩٢	٢٦.٣١٨٥٣٧٩	-٢٧.٨٤٤٣٨	٣٥.٣٧٤٦٢٦	٤.٣٤٤٩٦٣٧٩٢	٠.٦٦١٩٦٢
خامات حديد	٦٤.٣٦٤٤٦٨٥	-١٢.٦٣١٣١٢	-٨.٣٥٨٦٨٤٦	-١٣.٤٩٩٨٤٢	-٢٨.٩٢٩٠٩٤	٦٤.٦٤٣٨٦٧٣	-٢٢.٦٤٥٦٣٥	-١٦.٧٧٧٧١	-١٢.٢٧٥٥٩	١.٥٤٣٣٨٥

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٩.٤٩٥٩٩١	٩.٩٣٨٧٢٨٩٨٣	-١٠.٧٧٤٩٠.٣	٩.٤٤٠.٦٥٦٧٤	٧.٧٤٣٠.٤٧٧٥	١.٧٠٧٧.٧٥٦	٤.٢٩٣٥٥١٧٢	٨.٧٧٨٧٥٨	-١٨.٦٨٦٢٦٥	٧٣.٠٢٢٦٣٢٢	نرة
#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	-٢٤.٦٠.٦٠٦١	-٢١.٢٧٨٦٢٦	-٩.٦٣٩٥٩٣	تبيع
٢١.٤٢٤١٧	١٤٨.٤٥٤٥٤٥٥	٦١.٥٢٧١٦٥٩	-٤٢.٠٩١٨٣٧	-٤٩.٩٧٨٧٣٢	-٣١.٧٩٥٧٦٤	-٣٠.٢٥٠.٩١١	-٠.١٠.١٠٧١٤	-٣٨.٣٣٢٠.٨٧	١٧٥.٣٨٦٢	سكر قصب خام
#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	١٢٩.٦٢٩٦٣	-٠.٩٦٥٢٥١	-٥٢.٢١٤٠.٢٢	قطن
٢.٩٧٠.٣٣	-٦.١٣٦١٣٣	٦.٠٧٤٨٣٢٥٥	٢٥.٥٠.٥٨٨٢٧	٢.٧٨٤٧٠.٢٧٣	-٢.٩١٧٦.٠٣٨	-١١.٩١٤٠.٧٧	١٢.٠٩٥٨٦٦١	-٢.٦٢١٩٦٠.١	٣.٨٦١٤٦٠.٦٩	السلع الوسيطة ، منها :
-٠.٧١٧٨٧	-٧.٧٣٨٤٩٩	٣٧.٨٥٢٤٠.١٤	٠.٣٩٠.٦٢٥	-١١.٩٠.٣٣٧	-٢١.٣٠.٧٤٨	٣.٥٧٩٢٤٢٦٤	-٢.٥٢٦٣٨٤٩	١٣.١٨٣١٤٠.٤	-١٧.٦٤١٩٦١	قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات
-٨.٦٥٠.٨٩	-١٢.٤١٦٠.٥	-٠.٧٣٧٤٨٤	١٤.٨٧٤٥٥٢	٦.٨٤.٧٣١.٧	-١٣.٦٩٩٨٦٥	-٥.٣٩٣٣.٦٣	١٩.١٠.١٢١٨٧	٦.٥٥٦.٤٦٥٣	-٩٢.٩٨٣٨٢١	بوليميرات بروبيلين
-٠.٨١٨٤٣	-١٢.٨٥٢٥٩	٩.٥٥٥٢١.٧٦	١.٤٧٦.٨٧٣٨	-٧.٩٠.٨٤٠.٩٩	-٦.٦٥٥١٦٣	-٢.٩١٢٥١٥١	-٧.٥٢٧٩٧٠.٤	٢٨.٧٩٣١١٤٧	-٩.٣٢٣٦٣٧٢	منتجات كيميائية عضوية وغير عضوية
-٢.٦٨٩٠.٩	-١٧.٤٨٨٢٧١	٧.٠٩٥٩٢٦٤١	٢٥.٧٩٧٣٥٥١	-٣٥.٧٠.٤٩٠.٨	٣.٢٦.١٦٧٨٥	-١٣.٠٩٩٥٧٩	١.٢٨٤١٦٣٨٧	١٠.٤٣٥٤٩٢	-٥.٧٨٢١٩٢٣	قطع غيار واجزاء الات واجهزة
٠.٧١١٣٨	٢٢.٣٢٣.٣١٨٥	١.٧٩٩١١٤٨٧	-٨.٧٧٦٥٤٩١	٣٢.٠٥٨٤١٤٥	٠.٨٨٨٦٨١.٠١	-٣٩.٥٠.٦٢٦	-٧.٨٢٤٢١٥٩	-١٤.٧٨٠.٢٤١	٢٠.٢٢٠.٤٤٠.٩	شحوم ودهون وزيت نباتية او حيوانية
-٣.٦٥٢٢٤	٢٤.٧٨.٩٧٦٢٢	٢.٢١٧٤٨٤.٠١	-٦.٨٧.٥٣٢٢	-٤٨.٦٥٤١٦	-١.٨٠.٢١٦٢٦	٣.٧٧١٤٢٨٥٧	-٧.١٣٩٤١١٥	-٣.٦٧٩٩٥٥٤	٤.٥٠.٦١٦٦٨٤	ورق وورق مقوى
#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	١١.٤٦٤٢٤٥٢	-٣٩.٨٦٣٤٨١	٢.٨٠٧٠.١٧٥٤	أسمدة
#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	٤.٥٠.٣٨٧٦	-٧١.٨٩٥٤٢٥	-٧٨.٢٥٦٧٥	أسمنت
#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	١٩.٠٤١٥٩.٠٢	١٣.٦٨٨٣٧٧١	١٠.٩٤٦٩٨١٨	لدائن ومصنوعاتها
#DIV/٠!	#DIV/٠!	-١٠٠	٦١.٦٨٠.٧٤٩	٨.٥٥٩.٠٣٣١٦	-٢٢.٣٦٠.٦٩٧	-٢٥.٠.٧٤٨١	١٩.٨٠٩.٠٧٩٥	-١٨.٤٨٢٣٩٤	-٠.٦١٢٤٢٣٤	مصنوعات من حديد وصلب
#VALUE!	#DIV/٠!	-١٠٠	٤٣.٠٥٦٢٦٦	-٢١.٠٩٧٧٧	#VALUE!	#VALUE!	١٩.٤٢٨٨٢٦٤	٢.٨٦٤٢٤٢٧٣	١٤.٧٨٣٩٨٣١	خشب ومصنوعاته
-٠.٥٧٥٧٤	-١٤.٢٣٠.٩٠	١٨.٢٣٨٩٤٤٤	١.٣٧٨٥٧٤١٩	-٨.٦٣٨٠.٠٤٧	٨.٥٩٦٤.٠٨٢١	١.٠٢٦٦٨.٠٠٢	-١٠.٦٧٦٤١٣	٢١.٣١١٥٧٦٥	-٢٢.١٨٨٥٢٦	السلع الإستثمارية ، منها :
-١٣.٦٩٢٤	-٤.٦٣٥٩١٦	١٦.٥٣٤٧٨٨٥	-٢٥.٩٥٩٥٩٦	-٥٦.٤٩٤٩٩	-٨.٦٩٨٤٤٣٣	٢٠.٠٨٠.٩٤٠.٥	٦.٣١٠.١٨٢٣٤	-٧.١٧٠.٠٢٦٦	-٦٣.١٩٨٦	أجهزة للهاتف والاتصالات
١١.١١٢	-٣٠.٢٤٢٦٨	٤٤.٥٤٦٨٨٥٥	-٢٧.٥٨٥٠.٨٤	-٢٥.٦٦٢٧٥٣	-٨.٣٠.٢٨٠.٨٣	-٤.٥٩٥٩٩٧	-٨.٩٣٩٢٤٧٨	٥٧.٢٤٠.٣٣٣٦	١٠.٣٠٥٩٣٨٣	مضخات سوانل وهواء
-٣.٣٠.٨٢٣	-٣.٦٢٥٠.٤٥	٨٣.٢٤٧٥٩٥٦	-١٦.١٤٧٧٨٧	١٦.٦٤٨٤٣٥٨	-٢٠.٤٩٠.٥٢	-٦.٧٧٨.٠١٢	-١٢.٨٢١٦	-٩.٧٧٠.٤٠.٨٢	-٦٠.٠٣٦٧٠.١	الات لمعالجة المعلومات (كمبيوتر)
٧.٧٦.٥٢١	-١١.١٤٨٦٤	٠.٧٤٨٨٠.٨٧١	-٥.٥٣٠.٥٤٦٦	-٨١.٥٠.٧٩٠.٨	-٥.٥١٦٨٥٣٩	٢٣.٩٧٢٦٩٨١	-٢٠.٥٦٨٧١	-٢٧.٧٥٣٧٩٧	١٩٧.١٤٩٦٤٤	روافع واوناش
٤.١٣٥٧٧٩	١٣.٠١٨٠.٥٢٣٨	١٥.٠١٨٥٨٥٦	٢.٨٤٧.٣٤٢٤	-١٣.٧٣٧٣٥٢	-٣.٣٢١٥٨٣٧	١٣.٨٤٢٧٧٨	٢.٨٤٠.٠٧٤٨١	-٨.٤٧٨٩١٥٩	١٥.١٩٣٣٨٧	السلع الاستهلاكية
٩.٥١٠.٣٤	٣٠.٥٦٥٧٤٨٨٣	٣٧.٤٨٦٨٤٢٦	-٠.٣٤٠.٠٢٥٣	-٢٧.٨٥٧٥١٦	-٢٩.٢٠.٣٥٤	٥٠.٩٢٢٩٣١١	١٢.٠٠.١٤٩٩	١٣.٨٥٦٤٩٢٧	-١.٨٣٩٣٧٧٣	أ- السلع المعمرة ، منها :
١٢.٩٠.٨٤	٤٢.٧٨٩٤٨٦١٥	٦٥.٧٨١٢.٩١	-١٠.٨٩٠.٨٥٨	-٤٣.٠.٨٤٦٨٣	-٦.٣١١٠.١١٦	٤١.٦٣٨٠.٤٤٩	٨.٥٢٥٢٧٩٥٦	٤٠.٤٠.٥٢٦.٣	-٢٢.٧٤٥١٧٩	سيارات ركوب
١٨٠.٥٤٨٧	١٨.٦٣٤٣٧٦.٥	-٧.٩٨٥١٤٣٩	-٣٠.٦٣٥٤٦٦	-١٩.٣٨٣٨٧	-١٣.٥٢٨٨٨٤	١٨.٢٠.٢٧٢٤٢	-١١.١٤٤٢٩٤	-١٠.٧٢١٣٠.٢	١٦٨١.٥	اجهزة كهربائية للاستعمال المنزلى
١٩.٨٧٥٧٥	٩.٤٩١٧٩٣٥٥٣	٩٥.١٧٥٦.٧٩	-١٥.٦٥٧٥٥٢	-٤٧.٠.٨٠.١٠٣	٧٤.٨٤٩٣٩٧٦	١٥.٠٧٧٩٨٩٦	-١٤.١٨٧٩٨٣	١٤٢.٥٦٨٥٤٣	-٨١.٣٥٥٩٣٢	تليفزيونات
٣.١٦١٨٩٢	٧.٠٦٦٩٥٢٩٥	٨.٩٧٧٢٣١٨	٣.٧٣٩٧٢٨٦٦	-٨.٧٣٣٨٨٦٩	١١.٠٦٦٣٧٧٧	٠.١٦٢٥٣٦٣٩	-٠.١٧٢٥٢٥٣	-١٤.٠.٢٥٠.٠٤	٢٠.٣٨٠.٧٣٨	ب- السلع غير المعمرة ، منها
-٣.٥٢٩٢٦	-٢.٣٠.١٧٠.١	٣٠.٣٧٧٥٥٧٢	-١٢.٥٤٩٣٢٩	٦.٣٨١١٩٢٢٨	-١.٦٥١٥٢٧٧	-٣٥.٦٠.٧٩٤	١.٥٤٧٨٧٦١٧	٧١.٤٨١٤٨١٥	-٨٩.٤٤٠.٩٢٣	منتجات صيدلية
-٧.٢٠.١١٢	-٢.٧٨٥٢٩٥	-٢٢.٣٦٧١٥٤	٢١.٧١٥٥.٣٥	-٥.٨٥٨١٦.٣	-٢.٧٦٩٩٢١	-٣.٦٧٣٤٣١	٨.٦٥٦٥٩٤٥٣	١١.٦٤٨٠.٥١١	-٦٩.٣٧٦٢٨٧	لحوم وأحشاء وأطراف
٥٩.٢٥٦٤٣	٢٨.٨٤٠.٤٢٧٤	٦.٤٢١٨٤٧٣٣	-٧.٩٧٦٦٧.٠٤	-١٦.٨٦٩٨٧٥	-١.٨٩٥٦٣٥١	٢٠.٣٤٦٨٣.٠٥	٢٤.٨١٨٧٤٥٤	-١٧.١٥٧٠.٣٣	٤٩٦.٧٧٩٢٢١	محضرات صيدلية وشاش وامصال

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

٣٥.٧٨٨٦١	-٣.٤٨٩٧٢٤٦	١٧.٣٧٦٦٦١٢	٢٣.٩١١٥٧٢٣	-١١.٦٢٢٨٠٧	-١٩.٠٥٧٦.٠٩	١١٤.٠٢١٧٥٨	-٢٥.٢٠٠٢٠٧	-٢٣.١٤٨٧	٢٤٩.٣٠.٦٥١٩	أقمشة منسوجة
-٣.١٨٥٦٨	٢٧.٢٠.٢٧٦.٠.٨	٢٥.٢٢٤٣٢٧	-١٥.١٩١٦٥٧	-٤٢.٨٧٥٥٤٣	-٣٠.٠٠١١٢٧	-٢٥.١٧٢٨٧٩	٢٣.٢٥١٢٢١٣	-٣.٢٠.٩٢٥٥٥	١٢.١٠.١٠.٤٨٨	ملابس جاهزة
٣.٠٤١٩٢٤	١٥.٥٨٧٢٢٧١٣	-٣.٢٢٩٧٤٨٦	١٠.٣٢٣٥٧٤٧	٥٠.٩٧٤١٢٠.٤	٤٩.٤٥٦٧٥٧٩	-١٥.٩٩١٢٣٨	-٥٠.٠٤٥٥٩٥	٦٦.٨٠.٨٦٤٠.١	-٩٦.٥٠.٦٤٢٥	ألبان ومنتجاته
-٠.٤٢١٤٩	٦١.١٩١٩٢٨٦٧	-٣٢.٣٢٧٧٢٣	-١٤.٣٣٦٢٣٥	-٢.٩٣١٠.٨	-١٠.٧٢٦.٧٣	-٣.٩٦١٩٦٥١	٢٨.٨٨٨٢٤٠.٤	-١٠.٥٩٢٢٢٥	-١٨.٩٩٨٣٠.٩	خيوط
٢٦.٦٣٨٥٦	-١٦.١٣٩٣٨٥٦	-١٠.٣٩٤٤١٢	٢٣.٩٣.٧٥٣٦	-١٧.٤٤٤٣٠.٤	١٣.٣٩٣٧.٨٣	-١٢.٥٤٦٨٩٥	٠.١٢٥٢.٨٦٨	٣٢.٩٦٣٣٧٤	٢٢٥.٨٥٨٩٥١	شاي
-٠.٧٠٥٩٥	٦٠.٢٠.١٩٠.٦٦	-٢٠.٥٣٠.٣٠.٣	-٩.٦١٩٩٩٣٢	-٧.٧٩٦٧١٧٢	٨٥.١٥٤٨٨.٢	٢٥.٢٥٦٢٢٢٥	٢.٧٨٤٠.٤٨١٦	-٥٨.٩٣٠.٧٧٩	-٨٢.٨٧١٠.٥٧	صابون ومحضرات غوازل عضوية
١٣٨.٣٦٢٩	٢٦.٦٩٩٠.٢٩١٣	٣٠.٣٧٩٧٤٦٨	-٣.٢٨٩٩٧٧	-٦٦.٩٩٤٩٤٩	٣١.٠٨٢٤٢٣	-٢٦.٦٩٢٥٥	١٩.٨٦٦٢.٠١٣	-١٨.٨١٩٣٦٢	١٢٥٣.٠٣٥١٤	محضرات لحوم
٤٤١.٤٤١٨	-٦٢.٤٢٧٧٤	-٢٠.٦٩٤	٨.٨٣٨٢.٣٨٥	٣٥٩٢.١٠٥٢٦	٥٣٣.٣٣٣٣٣٣	-٩٩.٨٠.٠٥٩٨	٥٤.٩٤٣٣٥٧٤	٥٠.٣.٠٩٥٩٧٥	-٨٣.٦٣١٠.٦٦	أصناف لنقل أو تعبئة البضائع
٣.٦٩٠.٧٥٤	-٨.٥٣٠.٤٠.٥	٢٥.٨٢٣٥٩١٩	١١.١٣.٧٩٤٢	-١٢.١٨٥٦٣٧	-٣.٨٨٧٣٦٦١	٣٢.٩٢٤٨.٠٩٥	١٥.٥٨١٩٢٩٦	٣٧.٤٠.١٣٦٧٧	-٦٥.٠.٤٢	أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة
٣٦.٤٣٣.٧	-٨٩.٤١٧٣٢١١	-٢٦.٧٨٩١٦١	-٢٣.٥٥٣.٠٩٧	١٥.٢٤٥٦٥١٩	١٠٥.١٨٢.٠٦٣	٨٠.٩٤٤٢٣٩٩	-٣٢.٣٧٨٨٣٥	٨.٩٧٣٧٣٧٧٧	٢٨٩.٦٩٠.٣٣٢	الواردات غير الموزعة

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة ويوجد بالجدول عدد من الخانات لا يوجد بها أرقام أو مكتوب بها ! #DIV/٠! فهذه الخانات لا تتوفر لها أرقام بالمصادر الأصلية لها.

الفصل الرابع

الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات

مقدمة

يُعد قطاع الاتصالات والمعلومات من القطاعات مرتفعة النمو، كما أن للقطاع آثارًا اقتصادية واضحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم يكون له أثره على ميزان المدفوعات.

وبالتالى فإن قطاع الاتصالات والمعلومات أصبح من القطاعات ذات الأولوية في توجيه الاستثمارات سواء العامة منها أو الخاصة. وللاستثمار في هذا القطاع العديد من الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات سواء بطريقه مباشرة او غير مباشرة، فقطاع الاتصالات والمعلومات يعد أحد القطاعات التي تقوم بالإنتاج المادي والخدمي، كما أنه يؤثر على ميزان المدفوعات عبر العديد من القنوات سواء من خلال صادرات وواردات السلع والخدمات أو من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والإنتاجية.

كذلك يمارس قطاع الاتصالات والمعلومات آثارًا إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال زياده الانتاج فى القطاعات الاخرى؛ حيث يتميز هذا القطاع بقوه الترابط الأمامي والخلفي بالقطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي، ناهيك عن آثاره على التجارة الخارجية كقطاع يقوم بتقديم الخدمات اللوجستية في مجال الصادرات والواردات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق والفرص التسويقية وتسهيل واختصار عمليات الشحن والتفريغ، وأضف الى ذلك دور القطاع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

وقد قامت العديد من البحوث بدراسة أثر قطاع الاتصالات والمعلومات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وخاصة إنتاجية العمالة وغيرها من عوامل الإنتاج، غير أن الدراسات في مجال أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات تُعد قليلة إن لم تكن نادرة.

لذلك فإن هذا الفصل من الدراسة يقوم بتحليل أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وباستخدام البيانات المصرية المتاحة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة في القطاعات الاقتصادية، وكذلك بيانات البنك الدولي عن صادرات وواردات قطاع الاتصالات والمعلومات من السلع والخدمات في الميزان التجاري، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بتحليل جدول المدخلات والمخرجات لمصر في العام ٢٠١٦/٢٠١٧.

وتستخدم الدراسة في هذا الفصل الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات وذلك بالرجوع إلى المتوفر من مراجع علمية ودوريات وتقارير ودراسات وبحوث ومؤتمرات علمية متعلقة بالموضوع، وكذلك المنهج التحليلي الكمي المتمثل في الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات من خلال تحليل الترابطات الأمامية والخلفية للقطاع مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي، وعلاقة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنمو الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

وقد قُسمت الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية: تناول الأول منها الإطار النظري لدراسة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري، أما المحور الثاني فقد خُصص للاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات في حين تناول المحور الثالث علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات، ونقدم لهذه المحاور الثلاثة نبذة عن ثورة المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية.

حول ثورة المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية:

تُعد ثورة المعلومات والاتصالات من السمات الرئيسية التي تميز مرحلة التحول الاقتصادي التي يمر بها عالم اليوم، وتتمثل أهم ملامحها في اعتماد وسائل الإنتاج والخدمات على بنية المعلومات والاتصالات وما تنتجه من قدرة على الإبداع والابتكار العلمي والتطبيقي في مختلف مجالات الإنتاج، وذلك بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر للثروة والتقدم، وهو النمط التقليدي الذي كان شائعاً فيما سبق ويتجه إلى الاندثار في العديد من الدول مع انتقالها إلى مجتمع المعلومات وانطلاقها نحو الاقتصاد المعرفي.

وتلعب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لوسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، ولتنشيط الاستثمار في كافة المجالات، ومن هنا تبرز أهمية تطوير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء صناعة قوية تعتمد على التقنيات الحديثة مع إعداد أجيال من الشباب القادر على التعامل مع تقنيات العصر الحديث وتطويعها لخدمة أغراض التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد تبنت الدولة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية لدعم هذه الصناعة وتيسير انتقال مصر إلى مجتمع المعلومات، وتم إعداد خطة قومية لترجمة هذا المشروع إلى واقع ملموس من خلال إعداد وتنفيذ مشروعات طموحة تحقق الطفرة المنشودة في إقامة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

وقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها التكنولوجيا الرئيسية في العقد الماضي. فالانتشار الواسع للإنترنت والهواتف المتحركة وشبكات النطاق العريض كلها مظاهر لمدى انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن ما مدى دقة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد ونمو وكفاءة الشركات، وما هي الشروط التي بموجبها يمكن أن تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقنية فعالة في تعزيز النمو والإنتاجية، وإلى أي مدى تم البت في القضايا التي ما زالت تطرح مشكلة في القياس الكمي لتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ ما الذي تعلمناه حتى الآن.

وعلى الرغم من الإنكماش الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية ومرور فقاعة الإنترنت، تظل هذه الأسئلة مهمة للأكاديميين وصانعي السياسات، هذا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت حقيقة أساسية في الحياة الاقتصادية، ففي جميع اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستخدم جميع الشركات الآن أجهزة الكمبيوتر ومعظمها لديها اتصال بالإنترنت، علاوة على ذلك، تستخدم نسبة كبيرة من هذه الشركات شبكات الكمبيوتر للأغراض الاقتصادية، مثل شراء السلع والخدمات وبيعها والاستعانة بمصادر خارجية.

لكن بالرغم من الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن إجابات الأسئلة حول تأثير التكنولوجيا على أداء الاقتصاد ما زالت تحتاج إلى مزيد من الدراسات، فقد شهدت بلدان قليلة فقط زيادة واضحة في نمو الإنتاجية في تلك القطاعات من الاقتصاد التي استثمرت أكثر في

التكنولوجيا، ولا سيما قطاعات الخدمات مثل تجارة الجملة والخدمات المالية وخدمات الأعمال في عديد من البلدان، حيث لم يحدث - بعد - تحسن في فهم الطرق التي تؤثر بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل والتأثيرات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تظل مهمة.

وفي التحليل التجريبي للنمو الاقتصادي، عادة ما يتم تمييز ثلاثة تأثيرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أولها أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في تعميق رأس المال وبالتالي يمكن أن يساعد في زيادة إنتاجية العمل، وثانيها أن التقدم التكنولوجي السريع في إنتاج سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في نمو كفاءة رأس المال والعمل - أو الإنتاجية متعددة العوامل (MFP) - في مدخلات الإنتاج في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثالثها أن يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الاقتصاد على زيادة الكفاءة، وبالتالي يساهم في رفع إنتاجية العوامل المتعددة MFP.

علاوة على ذلك، قد يساهم الاستخدام الأكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأثيرات شبكية مثل خفض تكاليف المعاملات وابتكار أكثر سرعة مما يؤدي أيضًا إلى تحسين MFP، هذا ويمكن دراسة هذه التأثيرات على مستويات مختلفة من التحليل، أي مع بيانات الاقتصاد الكلي، مع بيانات الصناعة أو مع البيانات على مستوى الشركات أو المؤسسات الفردية.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات قد أوضحت أثر الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات إلا أنها لم تتناول الأثر على ميزان المدفوعات، وهو ما سنقوم به في هذا الفصل الذي ينقسم إلى:

أولاً: الإطار النظري لدراسة الاستثمار في قطاع ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري، ويشمل بعض المفاهيم الأساسية في مجال المعلومات والاتصالات، والأدبيات المرتبطة بالاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات وأثره على ميزان المدفوعات.

ثانيًا: الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات ويشمل دواعي (أسباب) الاستثمار في قطاع ICT، واتجاهات الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

ثالثاً: علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات، وذلك بتقسيمها إلى علاقة مباشرة من خلال السلع والخدمات الخاصة بقطاع المعلومات والاتصالات، وعلاقة غير مباشرة من خلال انتاج القطاعات الاخرى، وأثر التطبيق المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الانتاجية، وأثر هذه التكنولوجيا علي الصادرات الواردات.

٤-١ الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة الاستثمار في ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري

٤-١-١ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تمس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، حيث تُسهل هذه التقنيات تبادل المعلومات وتضمن تقديم خدمات أكثر فعالية مع إزالة حواجز الوقت والمسافة. ومع حركات الابتكار والمنافسة والعولمة تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطريقة التي يمارس بها الأفراد أعمالهم ويتواصلون معها، حيث تغطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قائمة طويلة من السلع والخدمات، بما في ذلك الهواتف ثابتة كانت أم محمولة، وتوصيلات وخدمات الإنترنت.

كما تُستخدم سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة المعلومات بحيث تكون قابلة لاستخلاص وتسجيل وحفظ النتائج منها، علاوة على تيسير التواصل وتبادل المعارف والخبرات والاستنتاجات بين مستخدمي هذه التكنولوجيا أيا كانت مواقعهم في مختلف الدول والمؤسسات.

٤-١-٢ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصناعات التي تعمل بشكل رئيسي في إنتاج السلع والخدمات أو في تنفيذ التقنيات المستخدمة لالتقاط البيانات والمعلومات ومعالجتها ونقلها

واستلامها أو عرضها بالوسائل الإلكترونية، وهي تتألف من ثمان صناعات تحويلية وخمسة عشر صناعة خدمية مصنفة ضمن نظام تصنيف الصناعة.^(١)

٤-١-٣ الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يُعرّف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنه "اقتناء المعدات وبرامج الكمبيوتر المستخدمة في الإنتاج لأكثر من عام"، وتتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ثلاثة مكونات: معدات تكنولوجيا المعلومات (أجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات الصلة)؛ ومعدات الاتصالات؛ والبرمجيات، وتتضمن البرامج الحصول على برامج معبأة مسبقاً وبرامج مخصصة وبرامج مطورة داخلياً، ويتم قياس هذا المؤشر كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي غير السكني.^(٢)

٤-١-٤ أدبيات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات وأثره على ميزان المدفوعات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة في الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال العقود الثلاثة الماضية إلى اعتماد جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً، مثل التجارة والتسويق والاستثمار الأجنبي، على المصادر الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر باعتبار أن هذه التكنولوجيا تعزز توافر المعلومات وتحفز النمو الاقتصادي.

وعلى مدار العقود القليلة الماضية أحدث تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في القطاع الصناعي من خلال التغيير الهيكلي، ودورات النمو الاقتصادي، وتزداد مساهمة تكنولوجيا المعلومات في الناتج الإجمالي العالمي زيادة كبيرة في مختلف المناطق مما دفع البلدان في جميع أنحاء العالم إلى إيلاء اهتمام متزايد بهذه التكنولوجيا ومزيد من الاستثمار فيها.

(١) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) (٢٠١٣), Competitiveness of the ICT Sector in the Arab Region: the Imperatives of Innovation and Investment, pp. ٤-٥.

(٢) OECD (٢٠٢٠), ICT investment (indicator). doi: ١٠.١٧٨٧/b٢٣ec١da-en (Accessed on ٠٨ December ٢٠٢٠)

وقد أُجريت العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، ومنها دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النمو الاقتصادي في الدول الاعضاء بها، والتي خلصت من خلالها إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات أساسية:

أولاً، يمكن من انخفاض تكلفة وسعر المنتج مما يخلق فرصاً لتعزيز تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي^(١).

ثانياً: يعزز الاستثمار المتزايد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقدم التكنولوجي ويحسن الكفاءة والنمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يؤثر إيجابياً على الاقتصاد الكلي.

ثالثاً: مع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتعزز آثارها الإيجابية من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يعزز في النهاية نمو الاقتصاد الوطني ككل.

وتؤكد دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، غير أن معظم الدراسات التي تمت في هذا المجال تركزت على الدول المتقدمة، والقليل منها تم علي الدول النامية، والدراسات القليلة التي تمت علي مصر تناولت دور قطاع الاتصالات والمعلومات في التنمية في مصر بصفة عامة في فترة التسعينات.

وقد أوضحت إحدى الدراسات عن التجارة بين الدول الافريقية أن التخفيض المستمر للعجز في ميزان مدفوعات جنوب إفريقيا يمثل مصدر قلق لبلد لديه اقتصاد مفتوح ويسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الدور المهيمن الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز ميزان الحساب الجاري وتعزيز النمو الاقتصادي.

^(١) OECD (٢٠٠٣), "ICT and Economic Growth. Evidence from OECD Countries, Industries, and Firms," OECD, Paris.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن نسبة ٥٢.٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي تفسرها متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحالة ميزان المدفوعات خاصة ما يتعلق منها بالميزان التجاري الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات، وهذا ما يشير هذا إلى أن الارتقاء التكنولوجي من خلال نظام الابتكار الرقمي، وكذلك البنية التحتية للمعلومات، لهما دلالة إحصائية في التأثير على توازن الحساب الجاري وأداء النمو في جنوب أفريقيا.

وأظهر تفسير البيانات أن عجز الميزان التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى استدامة عجز الحساب الجاري في جنوب أفريقيا، نظرًا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم بنسبة ٣٪ في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهي مجال متعدد التخصصات يمس جميع القطاعات الأخرى، ويجب على حكومة جنوب إفريقيا إعادة هيكلة السياسات واللوائح التجارية الخارجية لتعزيز تطوير التقنيات الذكية بالإضافة إلى أن تنفيذ نظام تخطيط متطور على مستوى الشركات والحكومة يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والربحية وهما لبنات بناء النمو الاقتصادي، ومع ذلك لا ينبغي إهمال العوامل الأخرى مثل الاستقرار السياسي واستقرار العملة، عند التحرك نحو المحافظة على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا على المدى الطويل^(١).

في دراسة حول آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على التجارة الدولية في الأسواق الناشئة. باستخدام بيانات بيانات ٤٠ دولة من اقتصادات الأسواق الناشئة (EMEs) للفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)، حيث تشمل متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمو الاستثمار في الاتصالات، عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت واشتراكات الإنترنت لكل ١٠٠ شخص وعدد مضيبي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص؛ حيث أن أول متغيرين يمثلان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية بينما يمثل الأخيران استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشير

^(١) Bankole, Felix Olu; Brown, Irwin; and Osei-Bryson, Kweku-Muata, (٢٠١٠), "Does investments in ICT impact Trade in Africa? A trend analysis of trade flows in Africa GlobDev ٢٠١٠. Paper ١٧. Available at: <http://aisel.aisnet.org/globdev٢٠١٠/١٧>

النتائج إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له تأثير إيجابي على التجارة في اقتصادات الأسواق الناشئة .^(١)

٤-٢ دواعي الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

تُصنّف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن التكنولوجيا المتعددة الأغراض، التي يمكن أن يدخل استخدامها ضمن العديد من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تؤثر على مختلف النشاطات الاجتماعية، بالإضافة إلى أن لديها العديد من الآثار البيئية، ومن ثم فقد أصبح الاستثمار في هذه التكنولوجيات ضرورة حتمية من أجل مواكبة الدول المتقدمة في الحصول على المنافع والفوائد التي تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤-٢-١ الآثار الاقتصادية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً هاماً وفاعلاً في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فالانتشار الواسع للحواسيب والإنترنت، الهواتف المحمولة والشبكات عريضة النطاق، يؤكد مدى اختراق هذه التكنولوجيات لمختلف المجالات الاقتصادية وتأثيرها عليها، وأيضاً فقد أصبح ينظر لهذه التكنولوجيات على أنها المسؤولة عن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الاقتصاديات الحديثة.

أ- النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هي تكنولوجيا للأغراض العامة، وهي بذلك ذات أثر على الاقتصاد بأسره، فهي تدخل نموذجاً جديداً لتشكيل الأنشطة الاقتصادية، محدثةً تغييراً جذرياً في نهج التكنولوجيا من أجل التنمية. ويمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا النموذج الجديد على النحو التالي:

^(١) Liu Lirong., Nath K. Hiranya , ٢٠١٣, "Information and Communications Technology (ICT) and Trade in Emerging Market Economies", Article in Emerging Markets Finance and Trade.

- إن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤشرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية أكبر من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج^(١).

- إن أحد أهم المؤثرات الخارجية هو النمط الجديد لتنظيم الإنتاج والاستهلاك، الذي يفضي إلى خفض التكاليف وتسريع الاتصالات بين الوكلاء الاقتصاديين وتحسينها، وفيما يتعلق بالبلدان النامية فإن هذه الابتكارات قد أتاحت فرصاً جديدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ولتنويع أنشطة الإنتاج والصادرات. وفي الوقت ذاته تشجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استحداث شبكات وزيادة تبادل المعلومات محلياً وعالمياً.

ب- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة:

إن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته قد قلّصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، وقد سمح ذلك بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحتى من قبل الفقراء الذين يستخدموها لتحسين سبل عيشهم، كما ساهم الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

أوجدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات جديدة في شكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والإدارة الإلكترونية وغيرها، وهذه الخدمات الجديدة يمكن أن تساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية، بيد أن تحديات أخرى قد تنشأ فيما يخص مسألتَي الثقة والأمان في المعاملات التي تولدها هذه الخدمات الإلكترونية الجديدة.

هناك أثر واضح وجلي لتكنولوجيا المعلومات على نمط عيش المجتمعات وطريقة عمل الاقتصاديات، وذلك على جميع المستويات؛ فمثلاً أدّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث

^(١) Pilat Dirk, (٢٠١٤), " The Economic Impacts Of Ict – What Have We Learned Thus Far?" Paper Prepared for The ٤th Zew Conference on The Economics of Information and Communication Technologies, Mannheim.

تغييرات مستمرة في طريقة إنتاج السلع وتقديم الخدمات، بما في ذلك عولمة تطوير المنتجات وأسواق العمل، إحلال العمالة بالتكنولوجيا وتوسع قطاع الخدمات؛ تحويل بعض السلع التقليدية إلى صيغة رقمية افتراضية مثل الكتب والموسيقى، وإضفاء الطابع الشخصي على العديد من الخدمات مثل التأمينات والسفر والخدمات البنكية^(١)، وخلق فرص جديدة للتوظيف والإبداع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه، وذلك متمثل في فئة المبرمجين ومطوري البرامج ونظم المعلومات.

٤-٢-٢ استثمار الشركات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد تم في العديد من الدراسات الخاصة بالشركات توضيح المكاسب التي سيتم الحصول عليها نتيجة زيادة الكفاءة، والتي سببها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فلقد أظهر التحليل الاقتصادي الجزئي أن هناك علاقة إيجابية بين أداء الشركات والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى سبيل المثال، تُبين البحوث التي أجريت في المملكة المتحدة أن الشركات التي لديها مستوى أعلى من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و استخدام مكثف لأجهزة الكمبيوتر، وتعتمد على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتميز بمستوى إنتاجية عالٍ .

وأظهرت دراسة على ٧٠٠ شركة دنماركية أن الشركات التي تستثمر في الأعمال الإلكترونية تتميز بمستوى عالٍ من الإنتاجية، بالإضافة إلى أنها أكثر ابتكارًا، وتوظف المزيد من اليد العاملة الماهرة، وأكثر من ذلك فهي غالبًا ما تشارك في نشاطات البحث والتطوير .

وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية (OECD) هذه الاستنتاجات بالنسبة لعدد من البلدان غير الأوروبية، كما تُظهر هذه الدراسات أن هناك عددًا من العوامل التي تؤثر على فعالية الشركات والاستثمار الجيد أو الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات

^(١) OECD, "ICTs for Development -Improving Policy coherence

"<http://www.oecd.org/gov/pcsd/ictsfordevelopmentimprovingpolicycoherence.htm>

والاتصالات وأهمها: حجم الشركة، نشاطات القطاع، المهارات والخبرات المتوفرة لدى الشركات وغيرها.

كما أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجات مختلفة يؤثر على فعالية الشركات بدرجات مختلفة، ولقد أظهرت الدراسات التطبيقية التي أجريت في الكثير من الدول بأن للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من الآثار على شركات الأعمال،. فمثلاً الاستثمار الفعّال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساعد شركات الأعمال على زيادة الإنتاجية، مما يمكّنها من الحصول على حصّة سوقية أكبر وذلك على حساب الشركات الأقل إنتاجية.

بالإضافة إلى أن استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد الشركات على الإبداع، من خلال مساعدتها على توسيع نطاق منتجاتها، تخصيص الخدمات التي تقدمها، أو الاستجابة بشكل أفضل لطلبات عملائها، وعلاوة على ذلك، فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على تقليل عدم الكفاءة في استخدام رأس المال واليد العاملة، وكل هذه الآثار تؤدي إلى نمو أعلى للإنتاجية.

أ- زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي

تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات رئيسية كالآتي:

- **الأولى** تتحقق الكفاءة الإنتاجية من خلال التقدم التكنولوجي السريع في إنتاج السلع والخدمات، ومنه فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر محرك لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل، كما أن الانخفاض السريع في أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد من المكاسب التي يمكن أن تعكسها زيادة الكفاءة في هذا القطاع.

- **الثانية** إن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على توفير المزيد من رأس المال للعمال، مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم.

- **الثالثة** إن التوسع والاستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات الاقتصادية يساعد الشركات على زيادة كفاءتها الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الناتجة عن هذه القنوات الثلاثة لا تحدث دفعة واحدة وفي نفس الوقت، فالمكاسب الناتجة عن الاستثمار في هذا المجال لا يمكن الحصول عليها إلا بعد فترة طويلة، بعد أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنظيم عملية الإنتاج.

إذاً فمن المتوقع أن تظهر آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد الوطني على شكل موجتين؛ **الأولى** تكون في المدى القصير، وتظهر في شكل انخفاض في الأسعار النسبية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **والثانية** على المدى الطويل، عندما يتم اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مختلف مجالات الاقتصاد، فستظهر مجموعة من السلع الجديدة، كما سيتم اعتماد طرق جديدة لإدارة الأعمال.

إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في نمو إنتاجية العمل، توسع الاستثمارات، تجدد الرصيد الرأسمالي القائم، و السماح للتكنولوجيات الجديدة بالدخول في عملية الإنتاج. وفي حين أن بعض البلدان شهدت زيادة إجمالية في مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، فقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنطقة الأكثر حيوية للاستثمار.

وأظهرت الدراسات أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في أغلب دول منظمة التعاون والتنمية (بحوالي ٣٥.٠ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٥) وبحوالي ٩.٠ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣).

حيث **مثل الاستثمار في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** القسم الأكبر من رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا يدل على أن توفير المعدات والأجهزة اللازمة (البنية التحتية) لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الخطوة الأهم من أجل الحصول على الفوائد المرجوة من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي أغلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD**، استأثرت الاستثمارات في مجال البرمجيات بثلاث مجموع مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويرتبط الأثر الاقتصادي الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجود قطاع إنتاج سلع

وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فوجود هذا القطاع يمكن أن يكون ذو مكانة هامة بالنسبة للنمو، نظرًا لأن الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صار يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع والطلب القوي، ولذلك فإن القطاع قد نما بسرعة، وقام بتقديم مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي والعمالة والصادرات. بالإضافة إلى أن وجود قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات قوي يساعد الشركات التي ترغب في استعمال التكنولوجيا، بحيث تستطيع الحصول على مزايا من خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض محددة.

إذاً فإن توفر قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات إنتاجي، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، ويعد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الآثار المهمة التي تظهر على المستوى الكلي، وقد تعرضت دراسات عديدة لأداء القطاعات الاقتصادية كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يتركز معظمها في القطاعات الخدمية مثل الخدمات المالية التجارية، والتوزيع^(١).

وفي بعض البلدان، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، هناك أدلة على أن القطاعات التي استثمرت أكثر من غيرها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تجارة الجملة والتجزئة، قد شهدت زيادة في الكفاءة العامة لاستخدام اليد العاملة ورأس المال، (أو نمو الإنتاجية متعدد العوامل). ويرجع ذلك إلى أن هذه القطاعات قد حصلت على مكاسب إنتاجية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على مكاسب إنتاجية اليد العاملة التي حصلوا عليها من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤-٢-٣ اتجاهات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر:

يركز هذا الجزء على اتجاهات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر، من خلال تحليل تطور الاستثمارات في القطاع ومعدلات النمو في هذه الاستثمارات ونصيب الاستثمارات المنفذه في القطاع من الاستثمارات الكلية علي المستوى القومى وكذلك مساهمة الاستثمارات في القطاع في اجمالي الاستثمارات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

(١) Spiezia, Vincenzo (٢٠١٢), "ICT investments and productivity: Measuring the contribution of ICTS to growth", OECD Journal: Economic Studies, Vol. ٢٠١٢/١.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

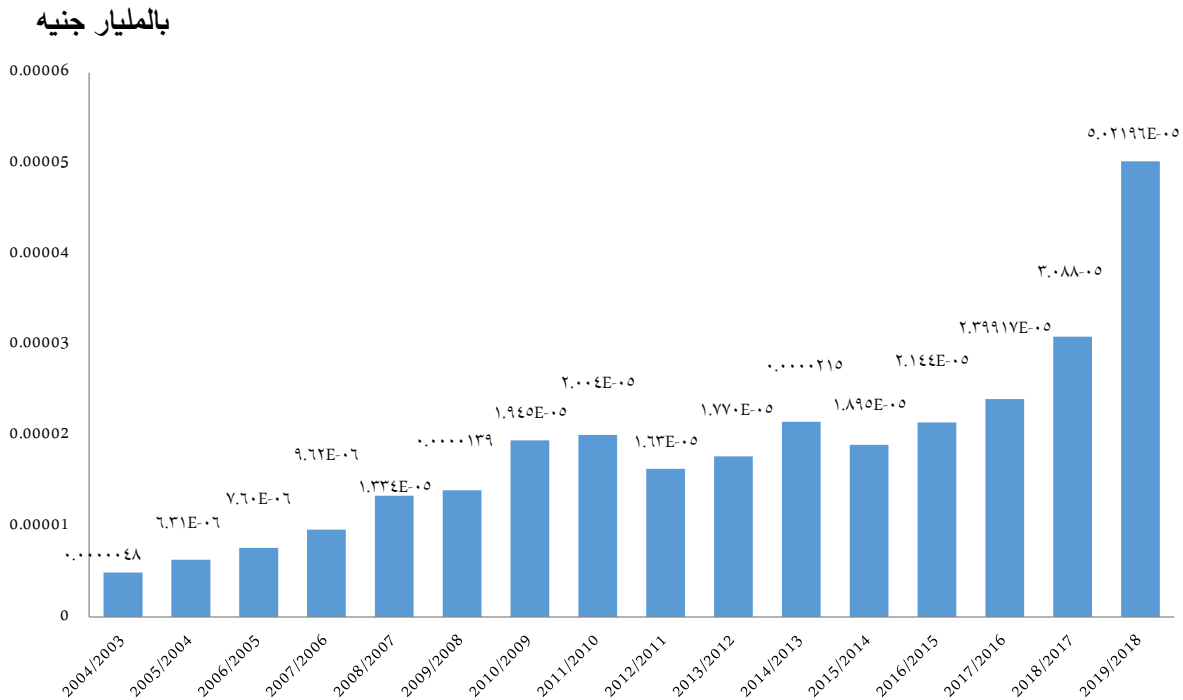
أولاً: تطور الاستثمارات الكلية المنفذة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

شهدت الاستثمارات الكلية المنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة من عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ٤,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وارتفعت إلى ٢٠ مليار في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وانخفضت في عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ١٦,٣ مليار جنيه، أخذت بعدها في الزيادة لتصل الي ٢١,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وقد شهد عام ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاضاً في الاستثمارات المنفذة في القطاع لتبلغ ١٩ مليار جنيه بانخفاض قدره (٢,٦) عن العام السابق ٢٠١٣ / ٢٠١٤ كما يوضح شكل رقم (٤-١).

شكل رقم (٤-١)

تطور الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة:

(٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

بعد هذا العام واصل الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات الزيادة بمعدلات مضطربة وحتى بلغت الاستثمارات المنفذة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (٥٠,٢) مليار جنيه بزيادة قدرها ١٩,٣ مليار جنيه . و بالرغم من الاتجاه التصاعدي في الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)، وقد شهد العامين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفاضاً في الاستثمارات الكلية المنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في عام ٢٠١٢/٢٠١١ متأثراً بالانخفاض الذي حدث في العام السابق ٢٠١١/٢٠١٠ بسبب الاحداث السياسية التي مرت بها مصر في عام ٢٠١١، والتي أدت إلى انخفاض نصيب القطاع من ٨,٨% في العام السابق إلى ٦,٦% في عام ٢٠١٢/٢٠١١، وكذلك الحال بالنسبة للعام ٢٠١٥/٢٠١٤ والذي انخفض فيه نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من ٨,١% في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥,٧% في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ .

أ- معدل نمو الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

بلغ معدل النمو في الاستثمارات المنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ١٨,٥% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩) وان كانت معدلات النمو متفاوتة فيما بين السنوات، فقد اتسم معدل النمو في الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقلبات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، وحقق معدلاً سالباً للنمو في الاعوام ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٥/٢٠١٤ كما سبق تناول ذلك في الفقرة السابقة.

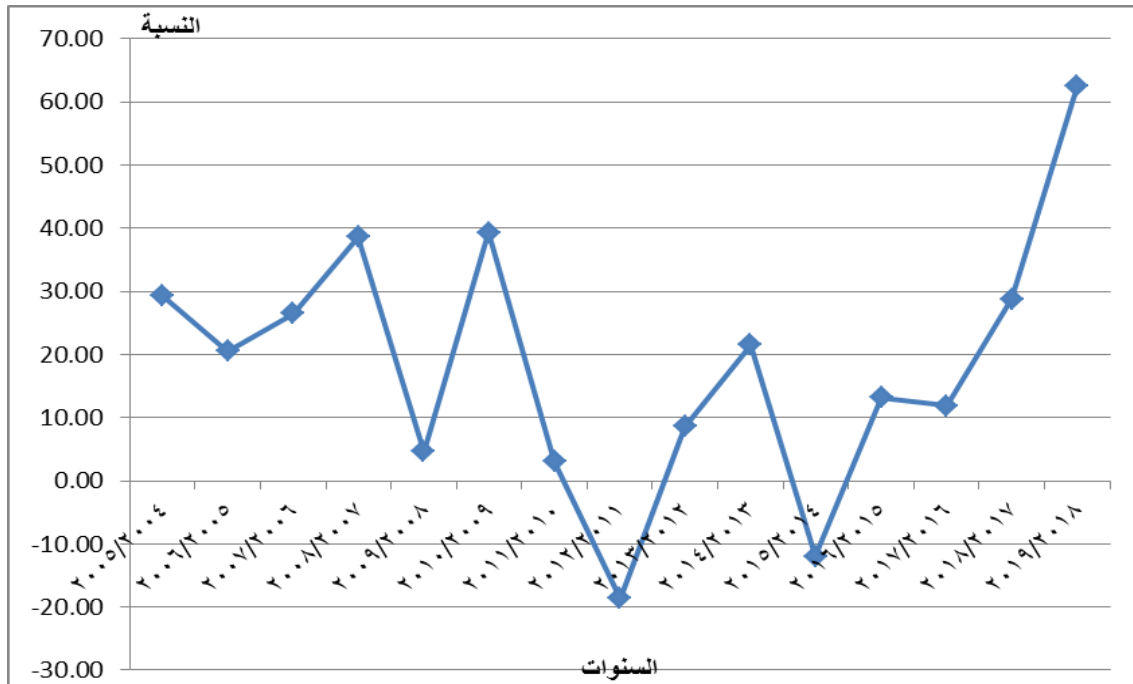
ويرجع التقلبات الكبيرة في معدلات نمو الاستثمارات في قطاع الاتصالات والمعلومات إلى التقلبات في الاستثمارات الكلية من جهة وإلى التقلبات في نصيب القطاع من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، فقد شهد معدل نمو الاستثمارات الكلية المنفذة تقلبات كبيرة، وكذلك نصيب القطاع من هذه الاستثمارات كما يوضح شكل رقم (٤-٢).

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

شكل رقم (٤-٢)

تطور معدل نمو الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة

(٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩) نسبة مئوية



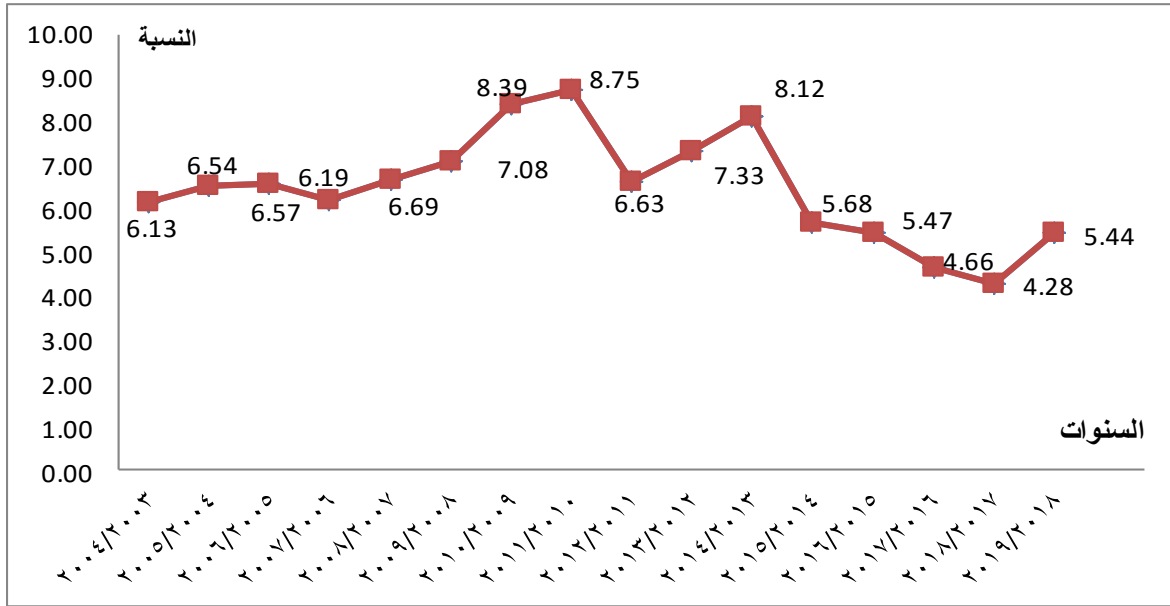
المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٣) بالإضافة إلى النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠

ب- نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من إجمالي الاستثمارات الكلية:

بلغ متوسط نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩) ٦,٥%، ويمكن تقسيم الفترة من حيث نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات الكلية إلى فترتين، الفترة الأولى التي شهدت ارتفاع نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات ما عدا عام ٢٠١٢/٢٠١١ وهذه الفترة تتراوح نصيب القطاع فيها ما بين ٦-٨% من الاستثمارات المنفذة، أما الفترة الثانية والتي شهدت انخفاض نصيب قطاع المعلومات والاتصالات من الاستثمارات الكلية وهي الفترة من (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٩)، وتراوح نصيب القطاع فيها ما بين ٤-٥% من إجمالي الاستثمارات المنفذة كما يوضح شكل رقم (٤-٣).

شكل رقم (٣-٤)

تطور نصيب في قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات المنفذة خلال الفترة
(٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٣) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

ج- مساهمة قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في اجمالي الاستثمارات المنفذة:

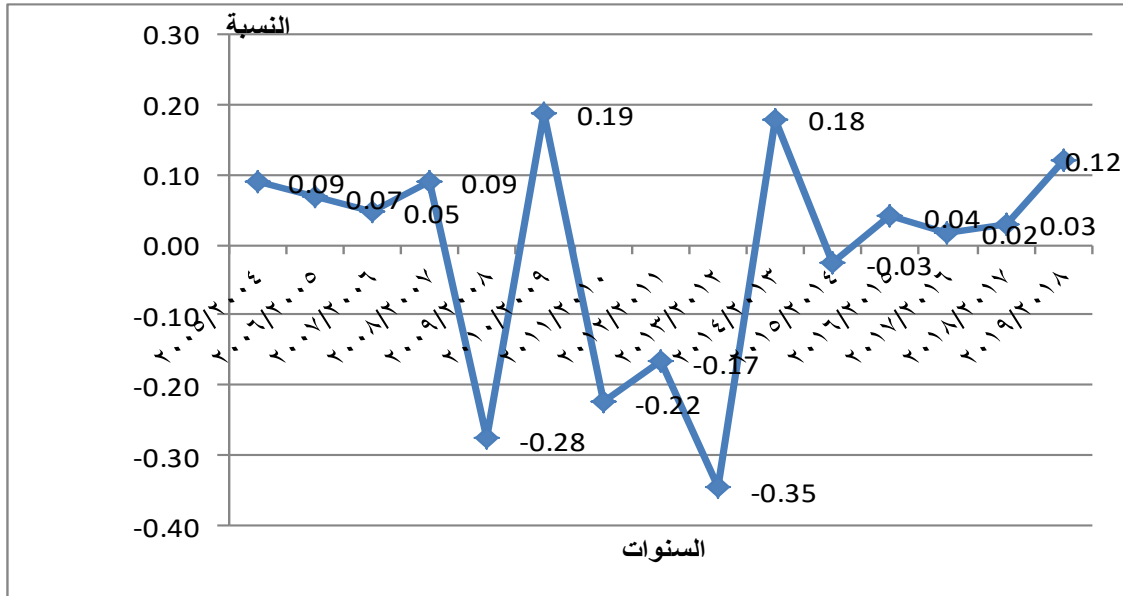
بحساب مساهمة الاستثمارات المنفذة في قطاع المعلومات والاتصالات في نمو الاستثمارات الكلية المنفذة وذلك من خلال القيام بحساب نصيب القطاع في جملة الاستثمارات، وحساب معدل النمو السنوي للاستثمارات في القطاع، ثم القيام بضرب نصيب القطاع من الاستثمارات الإجمالية في معدل نمو القطاع فنحصل على مساهمة القطاع في صورة درجات مئوية وبقسمة مساهمة القطاع في صورة درجات مئوية على معدل نمو الاستثمارات الكلية فنحصل على مساهمة القطاع في صورة نسبه مئوية، وقد تراوحت مساهمة الاستثمارات في قطاع المعلومات والاتصالات في الاستثمارات الكلية ما بين ٠.٢% و ١٩% خلال الفترة، كما يوضحه الشكل البياني رقم (٤-٤).

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

شكل رقم (٤-٤)

تطور مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الاستثمارات المنفذة خلال الفترة

(٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

٤-٣ علاقة الاستثمار في الاتصالات والمعلومات بميزان المدفوعات

يعاني الاقتصاد المصري من عجز مستمر في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٩) وعجز في الميزان الجاري منذ عام ٢٠٠٨، فقد سجل الحساب الجاري المصري عجزا قدره ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ارتفع ليصل ٢٠.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مما اضطر الحكومة الى اتخاذ مجموعة من السياسات مثل تخفيض قيمة العملة الوطنية وفرض قيود علي بعض الواردات، وقد وصل العجز في الميزان الجاري الي ١٠.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

٤-٣-١ صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تشمل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات الكمبيوتر والاتصالات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وخدمات البريد السريع) وخدمات المعلومات (بيانات الكمبيوتر ومعاملات الخدمات المتعلقة بالأخبار).

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد بلغت ٨٣٩ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، فقد ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٣٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ١,٨ مليار دولار في ٢٠٠٨، انخفضت بعد ذلك لتصل مليار دولار في عام ٢٠١٢، وأقل من مليار دولار حتى عام ٢٠١٩.

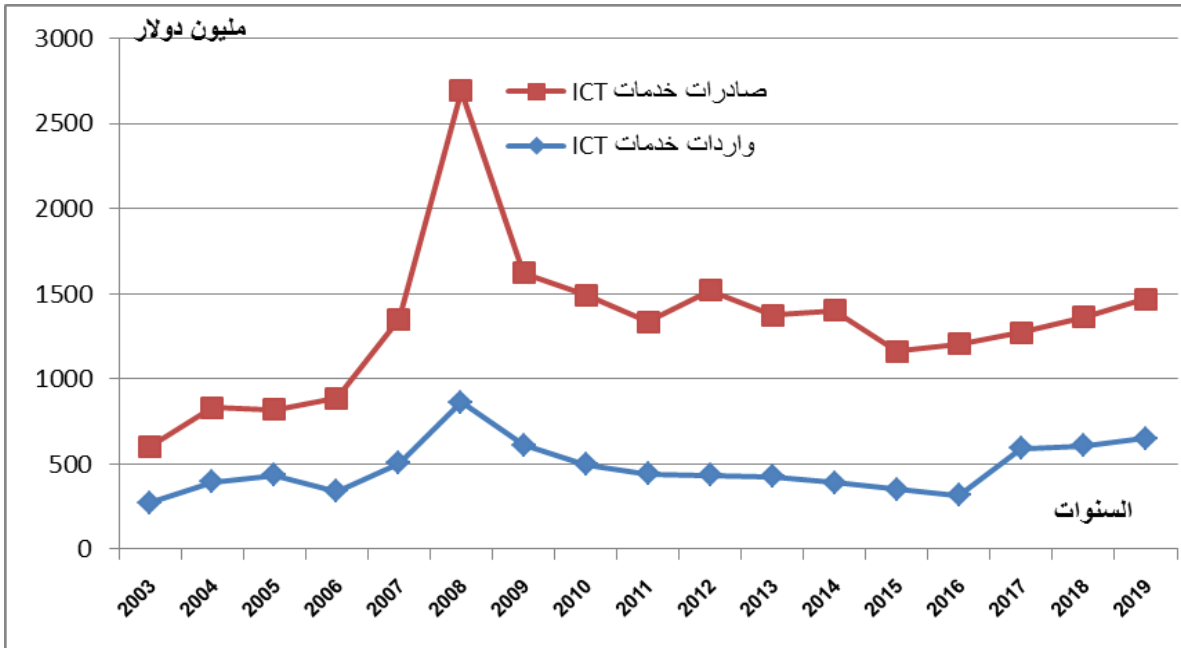
٤-٣-٢ واردات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

فقد بلغت ٤٧٨ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩) فقد ارتفعت واردات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من ٢٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٨٦٣,٩ مليون دولار عام ٢٠١٢، وانخفضت بعدها إلى ٣١٦ مليار دولار، ٦٥١ مليار دولار حتى عام ٢٠١٩ كما يوضح شكل رقم (٤-٥).

شكل رقم (٤-٥)

تطور صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار



المصدر: من اعداد الباحث ببناء علي قاعدة بيانات التجارة في الخدمات المعتمدة من قبل مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية.

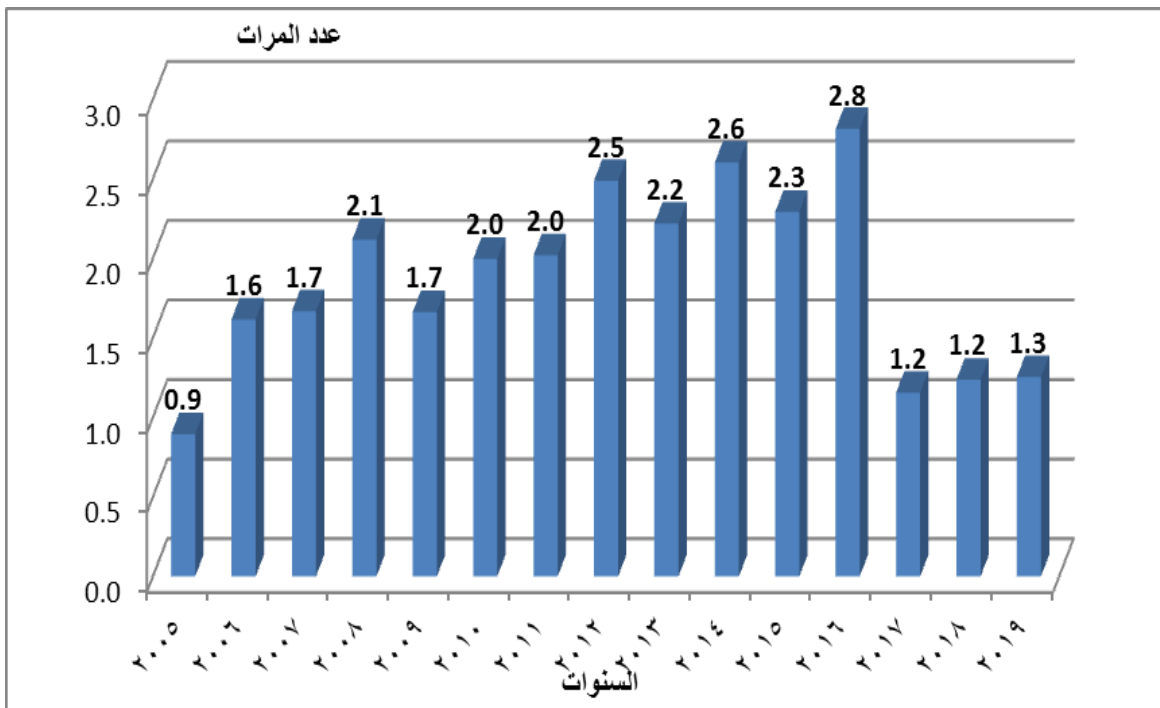
٤-٣-٣ الميزان التجاري لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

حقق الميزان التجاري لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فائضا بلغ ٣٦١ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، وكان هذا الفائض قد بلغ ٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وارتفع ليصل إلي ٩٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وانخفض في الفترات التالية ليتراوح ما بين ٩١ مليون دولار إلي ٦٤٧ مليون دولار حتى عام ٢٠١٩. وقد تراوح عدد مرات تغطية الصادرات الخدمية للاتصالات والمعلومات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات ما بين ٠.٣٥ و ٢.٨ مرة خلال الفترة كما يوضحها الشكل رقم (٤-٦).

شكل رقم (٤-٦)

عدد مرات تغطية الصادرات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات
خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

القيمة تمثل عدد المرات



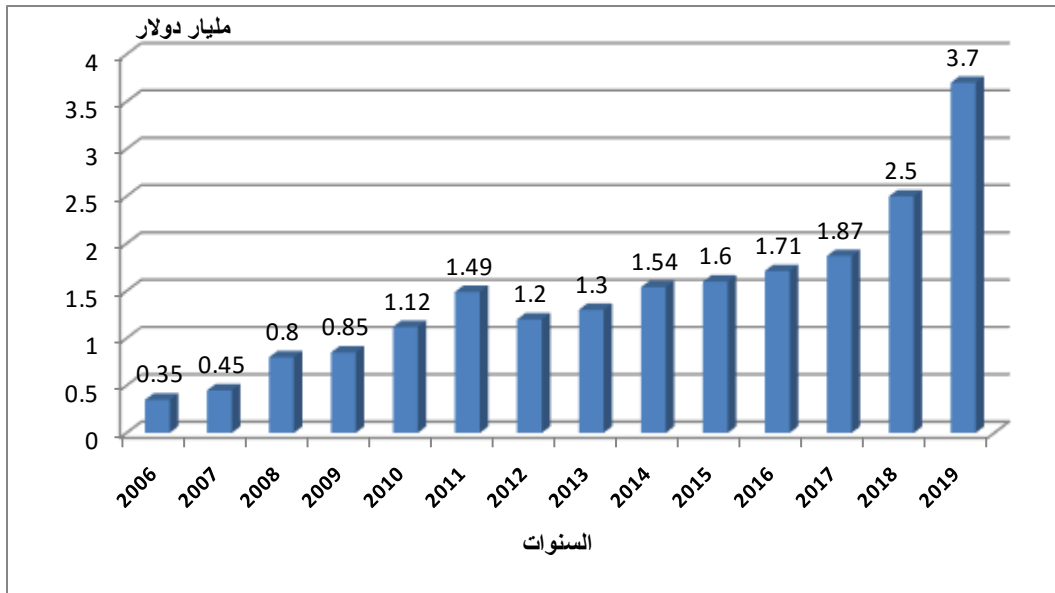
المصدر: اعداد الباحث وفقا لبيانات مركز التجارة الدولية، والأنكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

٤-٣-٤ صادرات خدمات التعهيد خدمات التعهيد

ارتفعت صادرات خدمات التعهيد من ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦ الى نحو مليار ونصف عام ٢٠١١ لتصل إلى مليار دولار عام ٢٠١٩ كما يتضح من الشكل رقم (٧-٤)

شكل رقم (٧-٤)

عدد مرات تغطية قيمة الصادرات لقيمة اللواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات
خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٣)



المصدر: من اعداد الباحث بناء علي وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارة، تقارير المتابعة، سنوات مختلفة.

٤-٣-٥ صادرات وواردات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

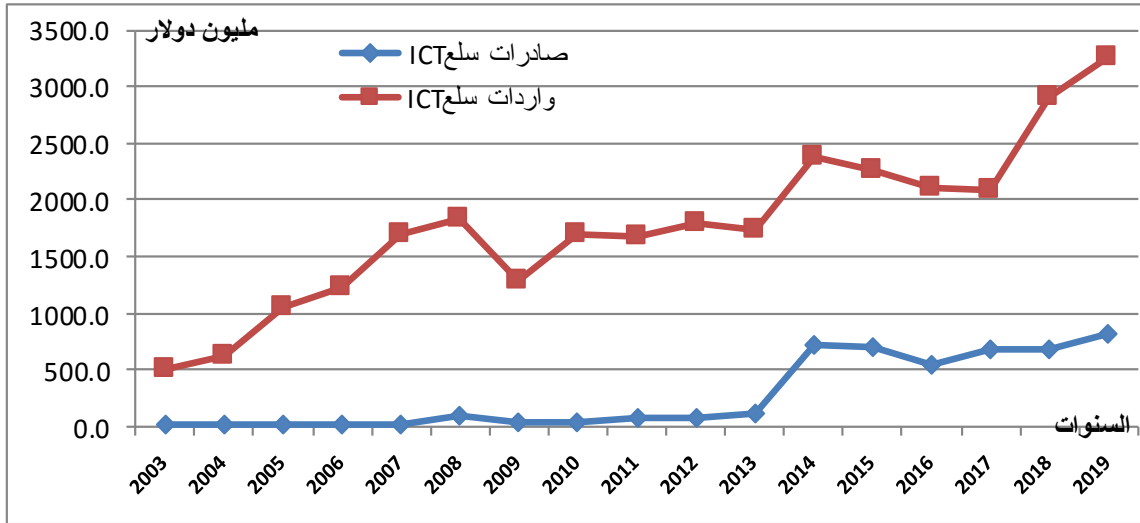
بلغت الصادرات ٢٣٧ مليون دولار كمتوسط للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٣)، إذ ارتفعت من ٥,٧ مليون دولار في ٢٠٠٣ إلى ٦٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٨. أما الواردات فبلغ متوسطها ٢,٦ مليار دولار لنفس الفترة، حيث ارتفعت من ٥١٠ مليون في ٢٠٠٣ إلى نحو ٣ مليار دولار عام كما يتضح من الشكل رقم (٨-٤).

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

شكل رقم (٤-٨)

تطور صادرات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار



المصدر: أعدت بناء على قاعدة بيانات تجارة الخدمات لمركز التجارة الدولية، والأنكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

٦-٣-٤ الميزان التجاري لسلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

حقق هذا الميزان عجزاً طول الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) بمتوسط سنوي قدره ١٤٤٠ مليون دولار نتيجة ارتفاعه من ٥٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٢٧ مليون دولار عام ٢٠١٨.

٧-٣-٤ روابط الجذب الكلية للقطاع المعلومات والاتصالات

تتحدد مؤشرات التشابك الاقتصادي بالترابطات القطاعية في الاقتصاد القومي والتي تنقسم عادة إلى نوعين أساسيين هما الترابط الأمامي Forward Linkages والترابط الخلفي Backward Linkages ومن خلالهما تتحدد القطاعات المحورية أو الرائدة في الاقتصاد Pioneer Sectors.

تشير بيانات الجدول رقم (٤-١) إلى هيكل الترابطات الكلية (الأمامية والخلفية) لقطاع المعلومات والاتصالات، ومنه يتضح أن القطاعات الاقتصادية التي لها ترابط أمامي مع قطاع المعلومات والاتصالات هي قطاع المعلومات والاتصالات نفسه (١٠٠٣)، يلي ذلك قطاع الصناعات التحويلية (٠٠١٨)، ثم قطاع الوساطة المالية (٠٠٠٦)، ثم التعدين واستغلال المحاجر (٠٠٠٤).

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

جدول رقم (١-٤)

الترباطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٠/٢٠١١

الأنشطة الاقتصادية	الترباط الأمامي	الترباط الخلفي
الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	٠.٠٢	٠.٠٠
التعدين واستغلال المحاجر	٠.٠٤	٠.٠٠
الصناعات التحويلية	٠.١٨	٠.٠٠
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء والإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات	٠.٠٢	٠.٠٠
التشييد والبناء	٠.٠١	٠.٠١
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٠.٠٢	٠.٠٢
النقل والتخزين	٠.٠٢	٠.٠٠
خدمات الغذاء والإقامة	٠.٠٠	٠.٠٠
المعلومات والاتصالات	١.٠٣	١.٠٣
الوساطة المالية والتأمين	٠.٠٦	٠.٠٠
العقارات والتأجير	٠.٠١	٠.٠٠
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٠.٠٦	٠.٠٠
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠.٠٣	٠.٠١
الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي	٠.٠٠	٠.٠٠
التعليم	٠.٠١	٠.٠٠
الصحة وأنشطه العمل الإجتماعي	٠.٠٠	٠.٠١
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٠.٠١	٠.٠٠
أنشطة الخدمات الأخرى و خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	٠.٠٠	٠.٠١
الإجمالي	١.٥٤	١.١٢

المصدر: محسوبة بمعرفة الباحث من، جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٠/٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

أما بالنسبة للترابطات الخلفية الكلية فكان اقوي القطاعات ترابطاً بقطاع المعلومات والاتصالات هو هذا القطاع نفسه (١٠٠٣) ثم قطاع التشييد والبناء، والأنشطة الإدارية، وخدمات الدعم، وأنشطه الخدمات الأخرى وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر المعلومات والاتصالات (٠٠٠١) لكل منها.

جدول رقم (٤-٢)

الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة وفق جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧

الأنشطة الاقتصادية	الترابط الأمامي	الترابط الخلفي
الانتاج النباتي	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
إنتاج حيواني	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صيد الأسماك وتربية المائيات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صناعة المنتجات الغذائية	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
صناعة المشروبات	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع منتجات التبغ	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع المنسوجات	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع الملابس	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين،؛ صنع أصناف من القش ومواد الضفر والاثاث	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صنع الورق ومنتجات الورق	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٠.٠٠٠	٠.٠١٥
صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية و المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع منتجات المطاط واللدائن	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع الفلزات القاعدية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع منتجات المعادن المشكّلة، باستثناء الآلات والمعدات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

الأنشطة الاقتصادية	الترابط الأمامي	الترابط الخلفي
صنع المعدات الكهربائية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
الصناعات التحويلية الأخرى وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات	٠.٠٠٢	٠.٠٠٠
الكهرباء والغاز	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها وشبكات الصرف الصحي و جمع النفايات	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
تشديد المباني و الهندسة المدنية و التشييد المتخصصة	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	٠.٠٠٢	٠.٠٣٧
النقل والتخزين	٠.٠٠١	٠.٠٠٨
الإقامة والمطاعم	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
النشر والافلام والبرمجة والاذاعة	٠.٠٠٥	٠.٠٠٠
الاتصالات والبرمجة الحاسوبية	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥
خدمات المال والتأمين والمساعدة	٠.٠٠٠	٠.١٠١
الأنشطة العقارية	٠.٠٠٤	٠.٠٠٢
خدمات الاعمال	٠.٠٠٤	٠.٠٥٧
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الإجتماعي الإلزامي	٠.٠٠١	٠.٠٠٥
التعليم	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣
الصحة وأنشطة العمل الإجتماعي	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
خدمات اخري	٠.٠٠٦	٠.٠١٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧.

تشير بيانات هذا الجدول رقم (٤-٢) الي ان الطلب الوسيط علي مخرجات قطاع الاتصالات والمعلومات (الترابطات الأمامية المباشرة)، توزعت علي القطاعات الاقتصادية بنسبة ١% لقطاع المعلومات والاتصالات نفسه، أي أن القطاع استخدم ١% من مخرجاته كمدخلات وسيطه، وقطاع النشر والافلام والبرمجة والاذاعة بنسبة ١%، الخدمات الاخرى بنسبة ١% ثم القطاعات (الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم، أنشطه الخدمات الأخرى وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر، والصحة وأنشطة العمل الإجتماعي) بنسبة أقل من ١% من إجمالي مخرجات قطاع المعلومات والاتصالات.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

أما بالنسبة للترابطات الخلفية المباشرة والتي تعبر عن القطاعات التي تعتمد عليها قطاع المعلومات والاتصالات كمدخلات وسيطة فقد توزعت علي النحو التالي، قطاع خدمات المال والتأمين والمساعدة ١٠%، خدمات الاعمال ٦%، تجارة الجملة والتجزئة ٤%، ثم بعض القطاعات الأخرى أقل من ٤% من إجمالي مدخلات قطاع المعلومات والاتصالات.

جدول رقم (٤-٣)

الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لعام ٢٠١٦/٢٠١٧

الترابط الأمامي	الترابط الخلفي	الانشطة الاقتصادية
٢.٨٢	١.٣٣	الانتاج النباتي
١.٦٥	١.٥٦	إنتاج حيواني
١.٠٣	١.١٦	صيد الأسماك وتربية المائيات
٤.١٢	١.٠٩	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
١.٩٦	١.٣٩	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر
١.٥٤	١.٩١	صناعة المنتجات الغذائية
١.٠٢	١.٦٤	صناعة المشروبات
١.٠٦	١.٥٤	صنع منتجات التبغ
١.٩٠	٢.١٩	صنع المنسوجات
١.٠٢	١.٥١	صنع الملابس
١.٠١	١.٨٩	صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة
١.١٢	١.٣١	صنع الخشب ومنتجات الخشب والقلين،؛ صنع أصناف من القش ومواد الضفر والاثاث
١.١١	٢.١٢	صنع الورق ومنتجات الورق
١.٢٣	١.٤٨	الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة
٣.٧٦	٢.٠١	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
٢.٢٨	١.٨٥	صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية و المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية
١.١٤	٢.١٨	صنع منتجات المطاط واللدائن
١.٢١	١.٩٠	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
٥.٣٢	١.٧٢	صنع الفلزات القاعدية
١.٣١	١.٦٥	صنع منتجات المعادن المشكّلة، باستثناء الآلات والمعدات

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٣) - معهد التخطيط القومي

١.٠٠٤	٢.٠٠٥	صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية
١.٠٠٦	١.٩٩٨	صنع المعدات الكهربائية
١.١١٤	١.٩٩٠	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
١.٠٠٨	٢.٠٠٢	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى
١.٦٤٤	١.٣١١	الصناعات التحويلية الأخرى وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات
١.٤٤٦	٢.٠٠٣	الكهرباء والغاز
١.٠٠٧	١.٥٠٩	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها وشبكات الصرف الصحي و جمع النفايات
١.٢١١	١.٨٨٢	تشديد المباني و الهندسة المدنية و التشديد المتخصصة
٣.٣٣٣	١.٢٥٥	تجارة الجملة والتجزئة
١.٤٤٥	١.٢٢٨	النقل والتخزين
١.٠٠٤	١.٣٣٤	الإقامة والمطاعم
١.٠٠٣	١.٣٣٨	النشر والافلام والبرمجة والاذاعة
١.٠٠٦	١.٣٣٥	الاتصالات والبرمجة الحاسوبية
١.٥٠٩	١.١١٢	خدمات المال والتأمين والمساعدة
١.١١٦	١.١١٥	الأنشطة العقارية
١.٤٤٤	١.٤٤٦	خدمات الاعمال
١.٠٠٣	١.١١٩	الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي الإلزامي
١.٠٠٢	١.١١٠	التعليم
١.٠٠٢	١.٤٤٩	الصحة وانشطة العمل الإجتماعي
١.٢٢٢	١.٥٠٣	خدمات أخرى

المصدر: محسوبة بمعرفة الباحث من جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وبين هذا الجدول رقم (٤-٣) الترابطات الأمامية والخلفية الكلية ومنه يتضح أن الترابطات الأمامية والخلفية بين قطاع المعلومات والاتصالات تُعد ترابطات قوية حيث تزيد عن ١؛ فقد بلغت الترابطات الأمامية ١.٠٠٦ والترابطات الخلفية ١.٣٥ مما يؤهله أن يكون قطاعاً رائداً في الاقتصاد القومي.

الفصل الخامس

انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري عامة وميزان المدفوعات خاصة

مقدمة

يُمثل هذا الفصل خاتمة لدراستنا في الفصول الأربعة السابقة، وهي خاتمة تركز الضوء على أهم ما يمكن استخلاصه من نتائج وتوصيات تتصل بالموضوع الأساسي للدراسة والمتمثل في "أولويات الاستثمار في مصر وانعكاساتها على ميزان المدفوعات"، وإن كان ذلك لا يمنع من طرح بعض التوصيات والمقترحات التي تخص الاقتصاد المصري عامة بحكم التداخل والتأثير المتبادل بين أولويات الاستثمار وأحوال ميزان المدفوعات من جهة، وباقي المتغيرات والسياسات التي تتفاعل في الاقتصاد المصري من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك نقدم استخلاصاتنا في الفصل الحالي بتتابع يتماشى مع موضوعات وترتيب الفصول الأربعة السابقة.

١-٥ استخلاصات من الفصل الأول:

مثل هذا الفصل مدخلاً عاماً للدراسة هدف إلى لفت الانتباه إلى أمرين هامين، هما:

أولهما: أن العجز المزمّن في ميزان المعاملات الجارية أساسه قصور واضح في حصيلة الصادرات السلعية عن تغطية مدفوعات الواردات السلعية، وأن ميزان التجارة الخدمية يحقق فائضاً متواصلاً يخفف من حدة العجز في ميزان المعاملات الجارية دون أن يكون لذلك تأثير واضح على الانعكاسات السلبية - من قبيل التخفيض المتواصل لقيمة الجنيه المصري وتواصل زيادة المديونية الخارجية - لتواصل العجز في الميزان التجاري وارتفاع مستواه.

وثانيهما: أن الإمعان في الاستثمارات العقارية ومنتجاتها (تُعد من السلع غير القابلة للدخول في التجارة الدولية) على أرض مصر، وارتفاع هوامش الربح التي تتحقق من ورائها مع الانخفاض النسبي في المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات، واتجاه أسعارها للارتفاع بمرور الزمن مما يجعلها مؤثلاً آمناً للاكتناز لدى الكثيرين، وكلها سمات من شأنها جذب الاستثمارات إلى القطاع العقاري وفي نفس الوقت تثبيط همم وحوافز الاستثمار في السلع والخدمات القابلة للتصدير أو

للإحلال محل الواردات، مما لا يساعد في التغلب على مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري.

وانطلاقًا من هذين الأمرين، بالإضافة إلى ما اشتمل عليه التحليل في الفصل الأول، يمكن أن نخلص إلى عدد من التوصيات أهمها:

١.١ على الرغم من الدور الإيجابي الذي يلعبه فائض الصادرات الخدمية عن الواردات الخدمية في التخفيف من حدة عجز الميزان التجاري إلا أن ذلك لا يُعَوِّل عليه كثيرًا لعدة أسباب أهمها:

أ) أن الخدمات لا تنتج إلا بمناسبة الطلب عليها، ومن ثم فإن تحول الطلب عنها لسبب أو لآخر (مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح عوضا عن المرور بقناة السويس خاصة مع الانخفاضات الملموسة في أسعار البترول، ومثل تأثير جائحة كورونا على الحصيلة من خدمات السفر والسياحة) يؤثر سلبًا على الإيرادات المحصلة منها من جهة، كما يحد كثيرا من دور العوامل الإنتاجية الخاصة بها في تنمية الثروة الوطنية.

ب) أن الإنتاج السلعي بمجرد تحققه يضيف إلى الثروة الوطنية حتى لو ترجم إلى زيادة في المخزون نتيجة تحول الطلب الخارجي عنه، ففي هذه الحالة يمكن التعويل على هذه الزيادة في المخزون لإعادة هيكلة الإنتاج ليكون أكثر توافقا مع تطورات الطلب الداخلي و/أو الخارجي، ومن ثم فإن على راسمي السياسات ومتخذي القرارات في مصر (سواء على مستوى الاقتصاد القومي المصري ككل، أو على مستوى كل من القطاعين العام والخاص) تكثيف الجهود لتحقيق تراجعات ملموسة في عجز الميزان التجاري (ميزان التجارة السلعية) دون التفريط في فائض ميزان الخدمات والعمل على تنميته كلما أمكن ذلك.

٢.١ إذا كانت منتجات القطاع العقاري (من المباني والإنشاءات الإدارية والسكنية والصناعية والزراعية والتجارية) هي بصفة أساسية من السلع غير القابلة للدخول في التجارة الدولية، وبالتالي فإن تركيز قدر متزايد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع - الذي يتميز بارتفاع هوامش الربح فيه مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني - يؤثر سلبًا على فرص تمويل الاستثمارات اللازمة للتوسع في إنتاج وتصدير السلع والخدمات القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات ومن ثم المساهمة في علاج عجز ميزان المدفوعات.

إلا أنه يتعين تجاوز هذا التأثير بما يفوقه بكثير من الآثار الإنمائية التي تتولد عن هذا القطاع من خلال التوسع في إنتاج العديد من مدخلاته القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات (وهي كثيرة ومتنوعة على نحو ما تبينه جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري) مثل الاسمنت والبلاط والسيراميك ومستلزمات العزل الحراري ومواسير المياه والصرف الصحي، والبلاط والسيراميك والدهانات، ومستلزمات تجهيز الحمامات ودورات المياه والمطابخ بالصنابير والأحواض والمحابس والوصلات وغيرها، ومستلزمات توصيل الكهرباء واستخداماتها من كابلات وأسلاك ومفاتيح ولمبات، وعدادات المياه والكهرباء والغاز ... وغيرها من السلع والأدوات اللازمة لتحقيق صلاحية المباني والمنشآت العقارية للاستخدام، وكل هذه المستلزمات من السلع القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات على نحو يساعد كثيرًا في تحسين أحوال ميزان المدفوعات.

٣.١ ومن جهة أخرى فإن المطورين العقاريين يستطيعون أن يلعبوا دورًا إيجابيًا أكثر في تنمية الاقتصاد المصري بتخصيص نسب هامة من أرباحهم لإعادة الاستثمار في مجالات تخدم استثماراتهم العقارية، وتزيد ربحياتها من جهة وتخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر عامة، ومن أهم هذه المجالات المشاركة في إقامة وتشغيل محطات لتحلية مياه البحر ولتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلًا عن مشروعات لإعادة تدوير المخلفات، مما يعود عليهم بأرباح وفيرة ويعود على الاقتصاد المصري عامة والمجتمع ككل، بتأمين قدر من مصادر المياه والطاقة كمستلزمات استراتيجية للحياة والاستثمار على أرض هذا الوطن.

٤.١ يتعين الاهتمام بتنمية فائض ميزان التجارة في الخدمات، حيث لوحظ أن بند السفر تراوحت مدفوعاته حول ٣٠% من متحصلاته خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) ^(١) مما يعنى أن ما يقرب من ثلث المتحصلات من السياحة الوافدة تم استنزافه في سفريات للخارج، بينما يمكن الاقتصاد فيها لو استخدمت التكنولوجيات الحديثة المتاحة للاتصالات والمعلومات.

^(١) راجع ما تقدم في الفصل الأول وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري عن ميزان المدفوعات (جدول ٢١) في النشرة

الإحصائية الشهرية ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠ . متاح على الرابط:

<https://GOS.cbe.org.eg/x/ layouts/xprintview.aspx?sessionId=٣٢>

٥-٢ استخلاصات من الفصل الثاني:

تُمثل موضوع هذا الفصل في "أولويات الاستثمار في التعليم والصحة وعلاقتها بميزان المدفوعات"، وجاء اختيار هذا الموضوع لسببين رئيسيين: أولهما أهمية الدور الذي تلعبه تحويلات المصريين العاملين في الخارج في تحسين موقف ميزان المدفوعات المصري من جهة (حيث تجاوزت قيمة هذه التحويلات ٢٧ مليار دولارا في العام المالي ٢٠٢٠/١٩) وفي تمويل الاستثمارات العامة والخاصة من جهة أخرى. وثانيهما أن الغالبية العظمى من العاملين المصريين في الخارج ممن يمتنون التدريس في مراحل التعليم المختلفة ويمتهنون الطب في مختلف مستوياته وتخصصاته. وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ما يلي:

- ١.٢ تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على الاقتصاد المصري من خلال:
- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.
 - إنشاء قاعدة بيانات شاملة ووافية عن المصريين العاملين بالخارج بما يمكن من اتخاذ سياسات سليمة تستهدف زيادة تحويلاتهم إلى الوطن الأم.
 - التغلب على ارتفاع تكلفة التحويلات إلى مصر من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المالية وأدواتها المتنوعة والجديدة في تخفيض تكلفة التحويلات المالية في مصر مع ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتتمكن من ذلك.
 - ابتكار خدمات جديدة لسهولة نقل التحويلات من أقرب فرع للبنك إلى الأسر في المناطق النائية ويمكن الاستفادة من المكاتب الحكومية المتواجدة (مكاتب البريد مثلا) في مختلف المحافظات في هذا الشأن.
 - زيادة عدد فروع البنوك في الدول التي تتركز بها العمالة المصرية والتوسع في الاتفاقيات الثنائية ما بين البنوك المحلية والأجنبية حتي يتمكن المصريون بالخارج من إجراء التحويلات بسهولة وتكلفة مناسبة.
 - للتغلب على محدودية القنوات الاستثمارية للتحويلات يتطلب ذلك:
 - سرعة ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على تدفق هذه التحويلات.

- تصميم السياسات التي تستفيد من التحويلات في مجالات تنمية متنوعة مثل التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية الخ.
- مراجعة الأولويات في الإنفاق بما فيها المشروعات القومية، بحيث تخدم أنشطة تنمية مستدامة أهمها منظومة التعليم والتدريب، بحيث تكون ذات مواصفات عالمية تضمن تخريج مستويات مهارية مرتفعة قادرة على مواكبة مستجدات الطلب محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- توطيد العلاقة بين تخصصات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لإمداد الاقتصاد برأس المال البشري الملائم لاحتياجاته مما يساهم زيادة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في الموازنة العامة للدولة، وزيادة مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير، وتحفيز وتنظيم مشاركة القطاع الخاص بقدراته المادية مع القطاع العام للاستثمار في رأس المال البشري.
- إنشاء وحدات للإرشاد الوظيفي/المهني ومتابعة الخريجين بالكلية والمعاهد التعليمية، ويُقترح أن يكون من أدوارها توفير المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم، وينبغي النظر في استحداث خدمة معلومات مهنية لسوق العمل قادرة على تزويد الطلاب ومستشاري الإرشاد الوظيفي، ومؤسسات التعليم العالي بمعلومات عن اتجاهات عرض وطلب، وعوائد سوق العمل التي حققها الخريجون في مختلف الميادين.
- تقديم المساعدة للخريجين للالتحاق بالوظائف التي تناسب مهاراتهم وقدراتهم من خلال شبكة من العلاقات مع الشركات والمصانع المحلية والإقليمية والدولية، حيث يعتبر قسم الخريجين بمثابة نقطة وصل وبوابة مهمة لتسويق خريجي الجامعات والمعاهد في سوق العمل مع الاهتمام برفع تنافسية الخريجين في سوق العمل بتسليحهم بالقدرة على التنمية الذاتية واكسابهم قيم ومهارات الريادة التي تمكنهم من التنافس بإيجابية واقتدار داخل وخارج مصر.
- العمل على إنشاء وإطلاق منصة التوظيف الإلكتروني لتقريب المسافة بين أسواق العمل في داخل الوطن وخارجه وخريجي النظام التعليمي في مصر.
- وضع وتفعيل إطار للمؤهلات القومية المصرية يحدد حصيلية التعليم من حيث مواصفات الخريجين الخاصة بكل مستوى من مستويات الشهادات التعليمية بما فيها شهادات إتمام الدراسة الثانوية ودبلومات التعليم الفني والتدريب المهني ودرجات التعليم العالي الأخرى، ويبين المسارات

التي يمكن أن تنقل من شهادة إلى أخرى، ويمكن إيلاء عناية خاصة لمواءمة الإطار القومي للمؤهلات مع النماذج المعتمدة دوليًا.

■ تهيئة الجامعات المصرية للتنافسية العالمية من خلال تبني استراتيجية قومية للتعليم الجامعي مع مراعاة تباين طبيعة كل جامعة من حيث أهدافها، ورؤية الصورة المستقبلية لها في ظل اتجاهات التطور في البرامج والتخصصات والبحوث الأكاديمية والتطبيقية ومراعاة اتجاهات التدويل، مع العمل على:

- إعداد خريج مؤهل للعمل في سوق - عالمي، وتحقيق الجودة والتميز،
- تحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية.
- مراعاة الهوية القومية والحفاظ على المبادئ والأخلاقيات.
- تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- إعادة هيكلة الجامعات المصرية وفقًا للاتجاهات الحديثة بما يجعلها في وضع أفضل
- استجابة للتدويل، بتطوير الإدارة الجامعية والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي، واستحداث المناصب القيادية التي تتسم بالطابع الدولي في اختصاصاتها.
- تبني ثقافة فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية.
- إصدار تشريعات قانونية على المستويين الوطني والمؤسسي لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري، خاصة ما يتعلق بقوانين الهجرة والإقامة.
- تحديث البنية التحتية للجامعات من مرافق وقاعات وورش ومعامل ومكتبات إلكترونية وشبكات اتصال وتواصل وغيرها من موارد وإمكانات لازمة لتدويل التعليم الجامعي المصري.

ولما كان عدد الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية يعكس مدى تقدم الدولة واهتمامها بعملية البحث العلمي. فقد اتخذ الاستثمار في البحث العلمي صيغا متعددة من حيث (النمو/التأثير /التدويل) مما يتطلب:

أ- التسويق الإلكتروني للإنتاج العلمي من خلال:

- تحفيز وتطوير قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الإلكتروني.
- العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث لا تغطي تشريعات حقوق التأليف التقليدية كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الإلكترونية.

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

▪ العمل على تدويل الدوريات العلمية وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.

ب- تقديم الدعم المادي للنشر العلمي عن طريق:

- العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق تمويل إضافية.
- الاستقلال المالي والإداري لمطابع الجامعات، وزيادة موازنات الجامعات والبحث العلمي.
- تشجيع التأليف والترجمة بإعفاء هذا النشاط من الضرائب وتخصيص جوائز سنوية مناسبة.

ج- الارتقاء بكفاءات الباحث من حيث:

- المستوى اللغوي (اللغة العربية والاجنبية) بما ييسر الصياغة والترجمة والنشر.
- المهارات التكنولوجية بما ييسر التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات المحلية والدولية.
- الاساليب الإحصائية ليستطيع الباحث التعامل والتفسير مع النتائج البحثية بنفسه.

د- تشجيع الجماعة العلمية Scientific community

تعرف الجماعة العلمية بأنها شبكة متنوعة من العلماء المتفاعلين وتتضمن الجماعات الفرعية التي تعمل في تخصصات معينة.

هـ- تشجيع الكراسي البحثية Research Chairs بما يحقق:

- تعزيز ونشر ثقافة الابتكار والإبداع والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.
- دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.
- دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية عبر استخدام المناهج العلمية والنتائج البحثية.
- تفعيل دور وحدات النشر العلمي بالجامعات بالعمل على: تحرير وحدات النشر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية وإنشاء مراكز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة.
- إلزام الباحثين والمبتعثين للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة اسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة من رسائلهم العلمية، وهذا حق أصيل للجامعة ولمصر التي تقوم بتمويل تلك البعثات ماديًا.

٢.٢ ونجد من المناسب أن نضيف إلى ما تقدم عن القطاع الصحي، باعتباره مصدرًا لأعداد لا يستهان بها من العاملين المصريين في الخارج، وأن مساهمته في علاج العجز المزمن في ميزان المدفوعات يمكن أن تتضاعف بمزيد من الاهتمام بصناعة العديد من الأدوية التي يمكن استخلاص موادها الفعالة من العديد من النباتات الطبية والعطرية المتوفرة في مصر مثل الياسمين، والريحان، والبردقوش، والكموميل، والنعناع، والبقدونس، والشيح البابونج، وحب البركة، والأقحوان، وحشيشة الليمون، والعرتر، والشمر، والكروية، والينسون، والسنامكي، والحنظل، والزربح، وغيرها، ومصر أمامها فرصة ذهبية لتكون ثالث أكبر الدول - بعد الصين والهند - المصدرة للنباتات الطبية والعطرية^(١). ولا شك أنه من الأفضل كثيرًا أن تعمق مصر صناعة الأدوية بها من خلال استخلاص المواد الفعالة من هذه النباتات واستخدامها في صناعة الأدوية، وتصدير ما يزيد عن حاجتها من هذه الأدوية وتلك المواد الفعالة مما يُضاعف من القيمة المضافة التي تجنيها مصر من هذه النباتات الطبية والعطرية مقارنة بتصديرها في صورتها الخام الأولية.

٣-٥ استخلاصات من الفصل الثالث:

تمثل موضوع هذا الفصل في أولويات الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، وتم استهلاله بالتأكيد على أهمية الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية سواء علي مستوى النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل أو علي مستوى الاستقلال الاقتصادي وحرية صانع القرار.

كما تم التأكيد على أن قطاعي الزراعة والصناعة يجب أن تكون لهما الأولوية في تخصيص الاستثمارات الوطنية من جهة، وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، وذلك لأنهما من القطاعات كثيفة العمل بما يساعد في مواجهة مشكلة البطالة، كما أن هذين القطاعين يوفران وسائل إشباع حاجات المواطنين لمعظم - إن لم يكن كل - مقومات الحياة من غذاء وكساء ومأوى ومستلزمات الرعاية الصحية والتعليم والتعلم والثقافة ووسائل نقل وانتقال واتصالات، ووسائل حماية أمن هؤلاء المواطنين على المستويين الداخلي والخارجي، وكلها مجالات تلقى بأعباء ثقال على ميزان

(١) <https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٢٠٩١٨٢>

المدفوعات بقدر ما يكون إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة قاصراً عن تلبية طلب المواطنين عليها، مما يترجم بعجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات، كما هو الحال بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة الي التبعية المفرطة في الاعتماد علي الخارج.

وبناءً على ذلك تؤكد الدراسة في هذا الفصل على:

١- أهمية أن تحظى كل من الزراعة والصناعة بأولوية متقدمة في خطط وسياسات الاستثمار في الاقتصاد المصري وأن تركز لهذين القطاعين مصادر التمويل الكافية سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية.

٢- تمويل مشروعات التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأساسية في نمط الاستهلاك المصري (خاصة القمح) وتلك التي يرتفع الطلب الأجنبي عليها (مثل الموالح والتفاح).

٣- استعادة موقع مصر في إنتاج وتصدير الأقطان طويلة التيلة ومنتجاتها من الملابس والمفروشات.

٤- التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية مع استخدام أكبر قدر ممكن منها في صناعة الأدوية عامة، واستخلاص وتصدير المواد الفعالة لهذه الأدوية خاصة.

وفيما يتعلق بالسلع والمنتجات الصناعية تتوفر لدى مصر قدرات وإمكانات فعلية وكامنة على تحقيق تقدم وتنوع كبير في إنتاج هذه السلع والمنتجات ولكن تحقيق ذلك يستدعي العمل على تعبئة الجهود الوطنية لتحقيق ذلك مصريا مائه في المائة و/أو إذا اقتضى الأمر التعاون مع دول أخرى ولتكن عربية في المقام الأول (حيث يمكن التأليف بين الخبرات والكفاءات العلمية والتنفيذية البشرية المصرية والقدرات التمويلية الكبيرة للدول العربية البترولية) أو أجنبية في المقام الثاني، وبمراعاة التوزيع العادل للثمار التي يمكن أن تترتب على هذا التعاون بين جميع أطرافه.

وربما يكون من المناسب في هذا المقام أن نسترعى الانتباه إلى الدور الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، وما يرتبط بها من بحوث ودراسات وهو دور إيجابي لا يجب أن تحد منه مناوئات داخلية أو خارجية أيا كانت مصادرها أو دوافعها، ويكفي لدحض هذه المناوئات أن نذكر أن القطاع العسكري لعب أدواراً رئيسية في تقدم معظم الدول التي تتصدر المشهد العالمي اقتصادياً في المجالات الصناعية والزراعية والصحية وما يرتبط بها من بحوث وسياسات.

وربما يكون من المناسب أيضًا في هذا المقام أن نسترعى الانتباه إلى وجوب حصر ما لدى أكاديمية البحث العلمي من مشروعات لبراءات اختراع مصرية والعمل على الإسراع بتمهيد الترخيص لها وطرحها للتطبيق في الاقتصاد المصري مع طرح منتجاتها في الأسواق الداخلية والخارجية، فذلك من شأنه أن يعطى دفعة قوية للتقدم الصناعي في مصر.

وإذا كانت ملاحظتنا هذه لا تستنفد كل ما هو مطلوب وممكن كي تلعب الزراعة والصناعة في مصر دورًا أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر عامة وفي علاج العجز المتواصل في ميزان المدفوعات المصري خاصة، إلا أنه من المفيد أن نسترعى الانتباه إلى ضرورة أن تتبنى الدولة سياسات وحوافز وإجراءات من شأنها تحفيز وتشجيع مستوردي الكثير من السلع الزراعية والصناعية على التحول من مجرد موردين وتجار لهذه السلع إلى منتجين لها لتلبية أكبر قدر ممكن من الطلب الوطني على هذه السلع كمرحلة أولى يتبعها توسع في إنتاجها والتصدير منها إلى الأسواق الخارجية.

٥-٤: استخلاصات من الفصل الرابع

اختص هذا الفصل بالبحث في موضوع الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات في مصر، وقد استهل بالإشارة إلى أن هذا القطاع يعد من القطاعات مرتفعة النمو، وله آثار اقتصادية واضحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي، مما ينعكس على ميزان المدفوعات، وللاستثمار في هذا القطاع العديد من الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات عبر العديد من القنوات سواء من خلال صادرات وواردات السلع والخدمات أو من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والإنتاجية.

كما يمارس قطاع الاتصالات والمعلومات آثارًا إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال زياده الإنتاج في القطاعات الأخرى حيث يتميز هذا القطاع بقوة الترابط الأمامي والخلفي بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي، ناهيك عن آثاره على التجارة الخارجية كقطاع ييسر ويختصر وقت تقديم الخدمات اللوجستية في مجال الصادرات والواردات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق والفرص التسويقية وتسهيل واختصار عمليات الشحن والتفريغ، كما أن له دور إيجابي في جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتعين مراعاة توجيهها على نحو يعظم آثارها الإيجابية على ميزان المدفوعات.

ومن ثم حرص هذا الفصل من الدراسة على تحليل أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة باستخدام مصادر البيانات المصرية والدولية مع اهتمام خاص باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الخاصة بتحليل جدول المدخلات والمخرجات لمصر في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لتقدير الآثار الإنمائية للقطاع من خلال تحليل ترابطاته الأمامية والخلفية مع باقي قطاعات الاقتصاد المصري، حيث أوضح التحليل أنه من أقوى القطاعات تأثيراً من خلال هذين النوعين من الترابطات.

والحقيقة أن هذا الفصل من الدراسة يعد إضافة إلى الدراسات المصرية المتعلقة بالتعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية عامة، وفي تحسين أحوال ميزان المدفوعات خاصة.

وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة اهتمت الدراسة في هذا الفصل ببيان وتحليل علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات من خلال تقسيمها إلى علاقة مباشرة من خلال السلع والخدمات الخاصة بقطاع المعلومات والاتصالات، وعلاقة غير مباشرة من خلال الإنتاج في القطاعات الأخرى، وبيان أثر التطبيق المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الانتاجية، وأثر هذه التكنولوجيا علي الصادرات الواردات.

وربما يكون من المناسب في ختام استخلاصاتنا من الفصل الرابع أن نضيف ضرورة أن تبدى مصر اهتماماً أكبر وأعمق بتصميم وإنتاج المستلزمات السلعية والبرمجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن ينظر المختصون والمتخصصون في هذا المجال إلى تحقيق ذلك على أنه هدف استراتيجي يتعين الإسراع في تحقيقه لأسباب اقتصادية وتجارية من جهة ولأسباب أمنية من جهة أخرى.

الملاحق

جدول (١): تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)	
بالمليون دولار	
السنوات	تحويلات العاملين بالخارج
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٣٢٩.٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٠٣٤.٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٣٢١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥٥٩.٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٨٠٥.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٧٥٣.٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٥٩٢.٦
٢٠١٢/٢٠١١	١٧٩٧٠.٩
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨٦٦٨
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨٥١٨.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٣٣٠
٢٠١٦/٢٠١٥	١٧٠٧٧.٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٨١٦.٣
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٦٣٩٢.٩
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٥١٥٠.٨

المصدر: بيانات البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، متاحة علي:
<https://www.cbe.org.eg> (last accessed on ٢٤/٩/٢٠٢٠).

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٣)

الدولة	جدول (٢) التوزيع الجغرافي للمصريين في الخارج المسجلين بشكل رسمي - الغير مسجلين (تقديراً) لعام ٢٠١٥					
	القيم المطلقة (بالألف)		النسب (%)		المسجلين / الإجمالي (%)	
	المسجلين	غير المسجلين	الإجمالي	المسجلين	غير المسجلين	الإجمالي
الدول العربية	١,٧٧٥	٣,١٦٣	٤,٩٣٨	٨٧.٤	٥٨.٦	٦٦.٥
الدول الأوروبية	١٣٥	٦٦٢	٧٩٧	٦.٦	١٢.٣	١٠.٧
دول شمال أمريكا	١٠٧	١,٢٦٠	١,٣٦٧	٥.٣	٢٣.٣	١٨.٤
الدول الآسيوية	٤	١٧	٢١	٠.٢	٠.٣	٠.٣
استراليا	٤	٢٥٣	٢٥٧	٠.٢	٤.٧	٣.٥
دول أمريكا الجنوبية	١	٦	٧	٠.٠	٠.١	٠.١
الدول الأفريقية	٦	٣٨	٤٤	٠.٣	٠.٧	٠.٦
الإجمالي	٢,٠٣٢	٥,٣٩٩	٧,٤٣١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: International Organization for Migration- IOM (٢٠١٧) Egypt Labour Market Report, Demographic Trends, Labour Market Evolution and Scenarios for the Period ٢٠١٥-٢٠٣٠, p١٠.

جدول (٣)

التوزيع النسبي للمصريين في الدول العربية لعام ٢٠١٥

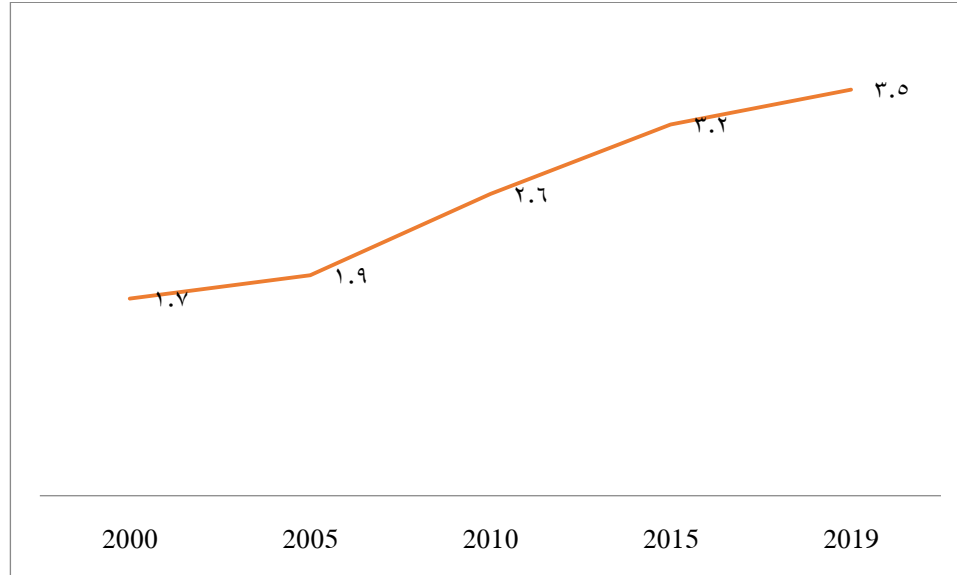
الدولة	النسب (%)	
	المسجلين	غير المسجلين
المملكة العربية السعودية	٩٧.٥	٤١.٦
الأردن	٠.٢	٢٣.٣
الإمارات العربية المتحدة	٠.٩	١٤.٤
الكويت	٠	١٣.٢
أخرى	١.٤	٧.٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

Source: International Organization for Migration- IOM (٢٠١٧) Egypt Labour Market Report, Demographic Trends, Labour Market Evolution and Scenarios for the Period ٢٠١٥-٢٠٣٠, p١١.

شكل (١)

إجمالي أعداد المصريين في الخارج خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠)

بالمليون فرد



Source: Migration Data Portal. Available At <https://Migrationdataportal.Org> (Last Accessed On ٢٤/٩/٢٠٢٠).

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أنيس أسعد عبد الملك. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي. (الإصدار ٣). مصر: دار المعارف، ١٩٨٦.
٢. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٣. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية العدد رقم (٢٨١) - أغسطس ٢٠٢٠، قطاع البحوث الاقتصادية، www.cbe.org.eg
٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ٢٠٠٩، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
٥. تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، دار الغرير للطباعة، الإمارات العربية، دبي ٢٠٠٩.
٦. جريدة الاهرام، مواصفات جودة وفرص عمل للخريجين واعتراف دولي «الإطار الوطني للمؤهلات».. جواز العبور إلى العالمية ٢٠٢٠/٨
<http://gate.ahram.org.eg/News/٢٤٥١٩٠٤.aspx>
٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جمهورية مصر العربية، النشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على الموافقة للهجرة للخارج والمصريين الحاصلين على جنسيات أخرى، ٢٠١٩.
٨. رئاسة الجمهورية، التعليم الفني والتدريب، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، المجالس القومية المتخصصة، الدورة التاسعة والعشرون، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٩. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية والاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، ٢٨ س /سويتز
الازارطة، ٢٠٠٤ .
١٠. ساري حنفي وريغاس أرفانتيس، البحث العربي ومجتمع المعرفة : رؤية نقدية جديدة، بيروت،
مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥.
١١. السعيد بريش. الاقتصاد الكمي. الجزائر: دار العموم للنشر، ٢٠٠٧ .
١٢. السيد أحمد عبدالغفار، دور التعليم الثانوي الفني في مواجهة تحديات بناء الاقتصاد
المعرفي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التعليم الفني، القاهرة،
٢٠١٠.
١٣. السيد محمد أحمد السريتي. التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية. ٢٠٠٩.
١٤. السيد ياسين، الأمن القومي والبحث العلمي (٣)، ٥ ديسمبر ٢٠١٣ السنة ١٣٨ العدد
٤٦٣٨٥.
١٥. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط ٦، ٢٠٠٩.
١٦. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط ٦، ٢٠٠٩.
١٧. عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية،
مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، ٢٠١٥.
١٨. عادل محمد القطاونة (٢٠١٤). اهمية الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي.
١٩. عبد الجبار محمود، التنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة
بغداد، العدد (٤٩)، مجلد ١٤، ٢٠٠٨.
٢٠. عبد القادر محمد عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر،
مصر الإسكندرية، ٢٠٠٥ .
٢١. عبد الله قدي. مدخل للعلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: دار هومة للنشر، ٢٠٠١.
٢٢. عبد لله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل، ط ٣، الأردن، ٢٠٠٨.

٢٣. علي عبد القادر علي، قياس معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ٢٠٠٩.
٢٤. علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٥.
٢٥. علي السلمي، الإدارة في عصر العولمة والمعرفة ٢٠١٤.
٢٦. علي عبد الوهاب النجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤.
٢٧. عمر أحمد همشري، مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي المنعقد يومي ١١-١٣ أكتوبر ٢٠١٥، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٣ فبراير ٢٠٢٠، www.naqaa.com.
٢٨. اليوم السابع. لجنة-التعليم-الهندسي-ب-المهندسين-تبحث-مشاكل-المعاهد-الخاصة youm7.com/story/7/200050127/
٢٩. المجلس الاعلى للجامعات المصرية، ٢٠٢٠/٢٠٢١ https://scu.eg/pages/private_universitie
٣٠. محمد الجهني، التعليم.. الاستثمار في رأس المال البشري ٢٠١٥-٢٠٠٩-١٣
٣١. محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٨.
٣٢. محمد عبد المنعم ابو زيد، نحو تطوير المضاربة في المصارف الاسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠١٥.
٣٣. محمد ناجي التونسي، دراسة قياسية للتعليم وسوق التنمية البشرية في دولة الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد، العشرون، العدد الأول، يونيه ٢٠٠٤.
٣٤. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.
٣٥. محمد يوسف المسيليم، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، جامعة الكويت، ٢٠٠٢.

٣٦. المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج، ٢٣-٢٢ مارس ٢٠٢٠، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون - محدداتها وآثارها الاقتصادية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٤ .
٣٧. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، البنك الدولي، ٢٠١٠ .
٣٨. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي التعليم العالي في مصر مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠ .
٣٩. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر، البنك الدولي، ٢٠١٠ .
٤٠. ناصر نصر وآخرون، قروض مصر من صندوق النقد الدولي بين الإصلاح والعلاج بالصدمة، دراسة حالة لجمهورية مصر العربية، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، ٢٠١٨ .
٤١. هبه طوال، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مجلة البناء الاقتصادي، الجزائر مجلد (٢)، ع(٢)، ديسمبر، ٢٠١٩
٤٢. الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد <https://naqaae.eg/?p=3090>
٤٣. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، هيئة الجودة تطلق المنصة الإلكترونية للإطار الوطني للمؤهلات .
٤٤. وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحة عامة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ One United Nations Plaza New York, NY www.undp.org ١٠٠١٧
٤٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الخطة الاستراتيجية لوحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل ٢٠١٧-٢٠٢٢، مصر، ٢٠١٥
٤٦. وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات، <http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx>

٤٧. وزارة الصحة والاسكان ٢٠٢٠

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx>

٤٨. وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، البيان المالي، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

١. A., Maryam& B., Mahdi. “Evaluating The Learning Outcomes of International Students as Educational Tourists”, Journal of Business Studies Quarterly, Vol.(٥), No. (٢) (٢٠١٣), pp١٣٠-١٤٠
٢. A., Maryam& B., Mahdi. “Evaluating The Learning Outcomes of International Students as Educational Tourists”, Journal of Business Studies Quarterly, Vol.(٥), No. (٢) (٢٠١٣), pp١٣٠-١٤٠
٣. Andres B. & Mikael L., “Education and Economic Development –What does empirical research show about causal relationships”, The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS, ٢٠٠٥
٤. Blecker, Robert A. etal., “Does the Balance of Payments Constraint Explain the Slowdown in Mexican Economic Growth After Trade Liberalization”, June ٢٠١٢
٥. Chen, Dong. “Internationalization of Higher Education in China and Its Development Direction”, Higher Education Studies, Vol.(١), No.(١), (٢٠١١), pp٧٩-٨٣
٦. Dinesh, Thirupuvanarajah. “Universities’ Response to Internationalization: Case of University of Twente, is it Truly International”, MSc., School of Management and Governance, University of Twente (٢٠١٠). p١٠
٧. Faculty of Engineering, Port Said University, Egypt – Post No. ٤٢٥٢٣ <http://staff.psu.edu.eg/mnada/publications/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%D9%85%D8%AA%>

٨. Farrell, M. "Technology, Education, and Economic Development" , A Keynote Address to the ١٣th Commonwealth Conference of Education, MacMillan Canada ١٩٩٧
٩. Fashina O. A, et al, "Human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria". Journal of International Studies, vol. ١١, issue. ٢, (٢٠١٨),pp. ١٠٤-١١٧. doi:١٠.١٤٢٥٤/٢٠٧١-٨٣٣٠.٢٠١٨/١١-٢/٨
١٠. Frost, J., "Returns to Qualification in Informal Employment: A Study of Urban Youth in Egypt", Munich Personal RePec Archive, MPRA PaperNo. ١٢٥٩٩, Ludwig-Maximilians-University, Munich(٢٠٠٨)
١١. Gacel-Avila, J. "The Internationalization of Higher Education: A Paradigm for Global Citizenry", Journal of Studies in International Education. ٩, No. ٢, ASIE: London. ٢٠٠٥
١٢. Gylfason, T. "Natural Resources, Education and Economic Development", ١٥th Annual Congress of The European Economic Association, Bolzano, Aug. ٢٠٠٠
١٣. Hnushchuk E. "The Failure of Input-Based Schooling Policies", Economic Journal, ٢٠٠٣, p٤٤
١٤. Höhle, Ester. "From apprentice to agenda-setter: comparative analysis of the influence of contract conditions on roles in the scientific community". Studies in Higher Education(٢٠١٥). ٤٠(٨), ١٤٢٣-١٤٣٧.<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03075079.2015.1060704>
١٥. Ibrahim M., (٢٠١٨), "Interactive effects of human capital in finance-economic growth nexus in Sub-Saharan Africa". Journal of Economic Studies, Vol. ٤٥ Issue. ٦, pp١١٩٢-١٢١٠.<https://doi.org/10.1108/JES-07-2017-0199>
١٦. Johnstone, D. B. "The Economics of Costs Sharing in Higher Education: Comparative analysis", The Economics of Education Review Vol. ٢٣, ٢٠٠٤, p٢٢
١٧. Jonathan Temple, "Education and Economic Growth", HM Treasury Seminar on economic growth and government policy, Oct. ٢٠٠٠, p٢٢

١٨. Mc Combi, John S.L. "Criticism and Defenses of the Balance of Payments Constrained Model: Some Old , Some New" , PSI Quarterly Review, Vol. ٦٤, No. ٢٥٩ (٢٠١١), pp ٣٥٣-٣٩٢
١٩. Ministry of Planning, United Nations Development Programme, "Egypt's Voluntary National Review" , Cairo, Egypt ٢٠١٨, p ١٨
٢٠. National Qualifications Framework ٣ January ٢٠١٨____, <https://www.westerncape.gov.za/service/national-qualifications-framework-nqf-qualifications-and-unit-standards>
٢١. National Qualifications Framework, https://en.wikipedia.org/wiki/National_qualifications_framework
٢٢. New Zealand Government, "The New Zealand Qualifications Framework", May ٢٠١٦, <https://www.nzqa.govt.nz/assets/Studying-in-NZ/New-Zealand-Qualification-Framework/requirements-nzqf.pdf>
٢٣. OECD, "The Role of National Qualifications Systems in Promoting Lifelong Learning, Report from Thematic Group", ٢٠١١, PP ٦-٨.
٢٤. Ogundrai K. & Awokuse T "Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa: Does health status Mmatter more than education". Economic Analysis and Policy, vol. ٥٨, (٢٠١٨), pp. ١٣١-١٤٠, www.elsevier.com/locate/eap
٢٥. Philip S. & Martin W. "Education and Economic Growth", National Institute of Economic and Social Research , ٢ Dean Trench Street, London, SW١P ٣HE, Aug. ٢٠٠٣, p ٢٣
٢٦. Psacharopoulos, G, "Returns to Investment in Education: A Further Update", policy research working paper ٢٨٨١, World Bank, ٢٠٠٢
٢٧. Shaw, Kelly, "Internationalization in Australia and Canada: Lessons for The Future", College Quarterly, Vol. (١٧), No.(١) (٢٠١٤)., pp ١-١٧
٢٨. Teixeira A.A. & Queiros A.S, "Economic growth, human capital and structural change: A dynamic panel data analysis Research Policy", vol. ٤٥, (٢٠١٦), PP. ١٦٣٦-١٦٤٨ www.elsevier.com/locate/respol

٢٩. The World Bank, “Egypt Economic Monitoring Report”. Washington, D.C.:Social and Economic Development Group, MENA Region. ٢٠٠٨b
٣٠. Thirlwall , A. P. , “Balance of payments Constrained Growth Models: History and Overview, PSL Quarterly Review”, Vol.٦٤, No.٢٥٩(٢٠١١), pp
٣١. Thirlwall , Anthony P. , “Balance of payments Constrained Growth Models: History and Overview, PSL Quarterly Review”, Vol.٦٤. No.٢٥٩(٢٠١١), pp ٣٠٧-٣٥١
٣٢. UNDP. Human Development Reports, ٢٠١١, “Sustainability and Equity: A Better Future for All” , table .٩ New York, UNDP, ٢٠١١.
٣٣. UNDP. Human Development Reports, “Sustainability and Equity: A Better Future for All” , table .٩ New York, UNDP.

Abstract

Investment Priorities and their Relationship to the Egyptian Balance of Payments During the period (٢٠٠٣-٢٠١٩)

The main notion of this research stemmed from the observation that the Egyptian balance of payments suffers a permanent deficit. This balance barely knew an economic balance, let alone a surplus, over such a long period of time. Although treating this deficit requires increasing the commodity and service exports' value to equal the imports' value, this hasn't been achieved during the aforementioned, which was reflected in a sharp deterioration in the value of the Egyptian pound in the hope that this would succeed in adjusting the balance of payments deficit, but this did not happen.

This research raises the issue of investment priorities in Egypt and their implications on the balance of payments, and the basic idea in this proposal is that the more investment priorities are biased towards the areas of production and marketing of "non-tradable goods and services" (for example, the real estate sector and its services), the more difficult becomes the problem of balance of payments deficit. This difficulty increases particularly when the profit margins in these areas are higher than what can be achieved in the production and marketing of tradable goods and services.

Accordingly, the study includes five chapters: The first is a theoretical and conceptual framework for criteria and determinants of investment priorities and their implications to the balance of payments. The second discussed the investment priorities in the education and health sectors from the perspective of the relationship with the balance of payments, considering that the bulk of Egyptians' remittances comes from Egyptians workers in these two fields.

The third chapter discusses investment priorities in the industrial and agricultural sectors from the perspective of the relationship to the balance of payments, while the fourth chapter deals with the investment priorities in the communications and information technology from the same perspective.

Finally, Chapter Five presents conclusions about the implications of the proposed priorities and policies on the Egyptian economy in general and the balance of payments in particular.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning



Planning and Development Issues Series

**Investment Priorities and their
Relationship to the Egyptian Balance of
Payments During the period (٢٠٠٣ –**

No. (٣٢٣) – August ٢٠٢١